

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَوْلَانَا مُحَمَّدٌ يَعْقُوبُ النَّبَانِي

لِلْحَاشِيَةِ

١٣٠٨

الْمَشهُورُ بِمَوْلَى الْحَسَامِيِّ

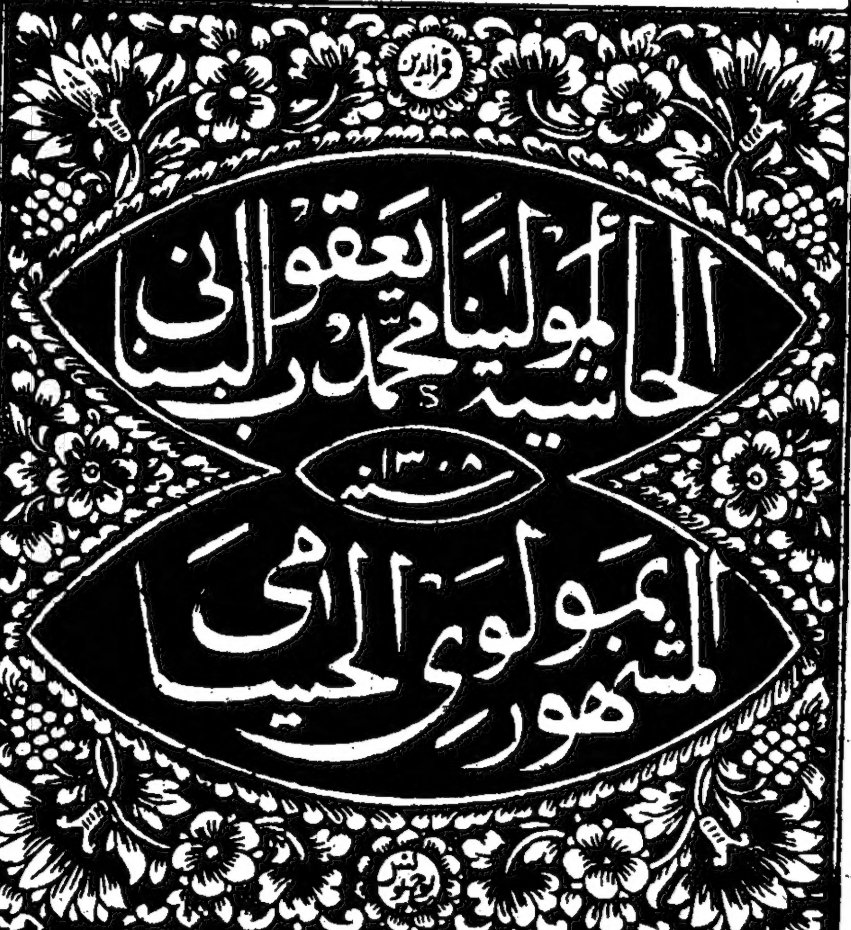
مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَّة

بِسْرِي رُودُكُمْ شَهْرُ غُورِ ١٣٢٢



هُوَ إِلَهُكُمْ نَعِمْ الْمَوْلَى وَنَعِمْ النَّصِيرُ

بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَه

سِرْكِي رُوٓٔ ٥ كُوٓٔ٥ ٨٤٣٢٦٤







8

قال بطلان الفلحة لما كان انتقال  
من ثمة الفلحة في الغويات كالفض  
في الشرايات فقال قال في الفلحة  
من ثمة الفلحة لما كان انتقال  
من ثمة الفلحة في الغويات كالفض  
في الشرايات فقال قال في الفلحة

فالقيا<sup>٤١</sup>س هو التقدير لغة يقال في اللغة قس النعل بالنعل<sup>٤٢</sup> بـ و  
اجعله نظير الآخر النعل<sup>٤٣</sup> وان كان مؤنثا سماعيا<sup>٤٤</sup> الا انه ذكر الضمير نظرا الى  
ظاهر اللفظ<sup>٤٥</sup> والفقهاء اذا اخذوا حكم الفرع من الاصل في الاحكام الشرعية  
سواء اذ كان الاخذ قياسا<sup>٤٦</sup> لتقديرهم الفرع بالاصل وجعله مساويا له  
في الحكم والعلة هذا بيان للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى  
يعلم منه ان اخذ الفرع من الاصل انما يكون قياسا اذا كان مساويا له في  
الامور المذكورة في نوع تنبيه على حد القياس بانها ابانة

موجودان احسن ملائکہ کیوں ان موجودین میں ہاں فست ان الفرم خال اصل فی حکم اولیہ جیسا فضل حق عفی عنہ

۷۵

فضل من عفى عنه  
 قوله رحمه الله تعالى  
 ذكر السادة القياس  
 وذكره الله تعالى  
 الخلف في السادة القياس  
 ما ذكره الله تعالى  
 الخلف في السادة القياس  
 ما ذكره الله تعالى

[illegible]



من طلبة و...  
يؤتمن ان القوم قد سموا ان...  
احصاه في غيره ومن لا يتقن...  
ثلاثة اخرى ايضا...  
اربعه راسا...  
فما تم لا يتقن قول السمع ان لا يكون...  
قوله لا اول...  
حاشيت العبد القادر...  
قال ان لا يكون الاصل...  
التعليل مبطلا لا لو كان...  
فانض كان معارضا للنفس...  
لا يبارض النفس...  
الاجله جواب عن سوالين...  
تقر الاول ان جعل...  
فانض...  
الاول...  
فانض...



يقول شهادة حرة وحده  
 انما هو يطبق ان كان له ولا خلاف  
 بيسم العلم في مقام العلم  
 يقال على فني الحكم علمه  
 ان الكلام المذكور في حق من  
 لا عموم له وهو خاص عندنا  
 الفاعل مدة المصروف في الوجه  
 الاختصاص اذا نقول ان  
 الوجه انما يستلزم ان  
 مقام مع فني الحكم  
 الشافعية انما يخص من قبل  
 وعندنا جميع فني الحكم  
 جرد النص في مع شخص معين  
 في الحديث المذكور في بعض  
 الاختصاص اذ لو وجد في غير  
 ايضا لم يتم المصنف ولم يكمل الحكم  
 وبها من هذا القبيل  
 قوله سواد كان مشكوكا  
 او قوله دفع لما عسى ان يكون  
 الا ببيان الحق

في الحديث المذكور في بعض  
 الاختصاص اذ لو وجد في غير  
 ايضا لم يتم المصنف ولم يكمل الحكم  
 وبها من هذا القبيل  
 قوله سواد كان مشكوكا  
 او قوله دفع لما عسى ان يكون  
 الا ببيان الحق

فيما سلك في حق من لم يصح  
 فيمن يوفقه كالمطهر الا انهم طائفة  
 بالمشقة على قياس الحاق الطرار  
 انما يصح اذا لم يكن هناك من فقه  
 وجه السماع وهو ابطال الكرامة فمودة  
 ان المراد بالكرامة ليس مطعنا بالكرامة  
 في الحقيقة بخلافه رضى الله عنه وذا لا يوجد  
 في الحواشي "مولود من جمعته من  
 مولود من جمعته من  
 مولود من جمعته من

في الحديث المذكور في بعض  
 الاختصاص اذ لو وجد في غير  
 ايضا لم يتم المصنف ولم يكمل الحكم  
 وبها من هذا القبيل  
 قوله سواد كان مشكوكا  
 او قوله دفع لما عسى ان يكون  
 الا ببيان الحق

في الحديث المذكور في بعض  
 الاختصاص اذ لو وجد في غير  
 ايضا لم يتم المصنف ولم يكمل الحكم  
 وبها من هذا القبيل  
 قوله سواد كان مشكوكا  
 او قوله دفع لما عسى ان يكون  
 الا ببيان الحق

**حاشي**  
**متعلق صفه**  
**نسب**

في الحديث المذكور في بعض  
 الاختصاص اذ لو وجد في غير  
 ايضا لم يتم المصنف ولم يكمل الحكم  
 وبها من هذا القبيل  
 قوله سواد كان مشكوكا  
 او قوله دفع لما عسى ان يكون  
 الا ببيان الحق

في الحديث المذكور في بعض  
 الاختصاص اذ لو وجد في غير  
 ايضا لم يتم المصنف ولم يكمل الحكم  
 وبها من هذا القبيل  
 قوله سواد كان مشكوكا  
 او قوله دفع لما عسى ان يكون  
 الا ببيان الحق

في الحديث المذكور في بعض  
 الاختصاص اذ لو وجد في غير  
 ايضا لم يتم المصنف ولم يكمل الحكم  
 وبها من هذا القبيل  
 قوله سواد كان مشكوكا  
 او قوله دفع لما عسى ان يكون  
 الا ببيان الحق



قوله انما قال ذلك ليعلم  
ان جوار الشهادة مقصود به اذ  
المباينة فلهذا صرح بالدين  
عن مثل النسخ فانها لا تفسد  
وغيره من ذلك مما لا يخفى  
على من نظر في هذه المسئلة  
على الوجه الذي هو عليه  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم

قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة

لرسول الله صلى الله عليه وسلم بناء على ان خبره بمنزلة المعاينة والحجة معتلة لقوله  
كقبوله شهادة حزيمة والاصل عند الجمهور هو محل الحكم المنصوص عليه  
كما اذا قيس الاثر على البر في تحريم بيعه متفاضلة فالاصل هو البر مثلاً  
وعند المتكلمين هو الدليل الدال على الحكم المنصوص عليه عند البعض هو  
الحكم في محل المنصوص عليه وقس على معنى الاصل معنى الفرع وهو المحل او  
الحكم الثابت فيه بالقياس والشرط الثاني ان لا يكون حكم الاصل معدولاً  
عن القياس في عادلاً ما لا عنه فمخير به يرجع الى الاصل ظاهر او الى حكمه  
تقديره وهو محل العمل بعد لا وهذا الشرط مغف عن الشرط الاول لكونه من  
اقسامه قال الامد في الاحكام ان المعدول به عن سنن القياس ضربان احدهما  
ما لا يعقل معناه اصلاً وهو ما ان يكون مستثنى عن قاعدة عامة كقبول  
شهادة حزيمة وحده او لا يكون كذلك بل يكون مبتدئاً كاعداد الركعات و  
نصب الزكاة ومقادير الحدود والكفارات وثانيهما ما يشرع ابتداءً ولا نظير

قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة

قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة

قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة

قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة  
قوله انما قال ذلك ليعلم  
بما صنف من هذه المسئلة



اعترها الشارح الحكم والمراد بالنص حقيقة

[illegible]



[illegible][illegible]

قوله ان  
الغليل لا يثبات حكم شرعي ولا يثبت علم شرعي  
هذا لا يشترط فنيته في جميع كلامه  
فربما خصهم بطلان النفع الى التسهيل  
والشرعي كما يكون لاثبات العلم شرعي  
وقد راجعوا لاثبات العلم شرعي في غير  
اسم الحكم الشرعي في ضمن شيء آخر  
فيكون الحكم شرعي في كل واحد من هذه  
الامور الثلاثة كالحكم الشرعي في حاشية  
الغليل لان الغليل لا يثبت  
حكم شرعي فيه

دون التراسي

١٢



واخلعت قوله صلى الله عليه وسلم حرمة الخمر بعينها ووجوب الجحد بشرها القليل  
والكثير منها وقلنا الوضعية قد يكون لرعاية المعنى ودعايته سبب للوضع  
وتبرجح الاسم على الغير لا أنها سبب لاطلاق حتى لا يطلق القارودة على  
الذي لقرارا لما فيه فلا يصح اطلاق اسم الخمر على النبيذ لانه ان اطلق مجازا  
الا تواع فيه لكن لا يحمل عليه مع ارادة الحقيقة وان اطلق عليه حقيقة فلا  
من وضع العرب فان ثبت فلا قياس وان لم يثبت لم يكن الاطلاق حقيقة  
لان علمه هو الوضع لا غير ولا يستقيم التعليل لصحة ظاهر الذي  
هذا تفريع لقوله بعينه قال الشافعي وجب الظاهر بالحرمة والذي من اهل  
الكفارة لانه من اهل الاطعام والاعتناق وان لم يكن اهلا للصوم وهذا لا  
يضرب ولاز العبد ليس من اهل التكفير بالمع ان ظاهره صحيح وقلنا لا  
يستقيم هذا التعليل لكونه اي التعليل لغير الحرمة المتناهية بالكفارة  
فما الاصل وهو المسلم الى اطلاقها اي حرمة متعلق بقوله تغييرا في لفرع  
وهو الذي عز الغاية متعلق باطلاقها لانه لا يمكن انتهاء الحرمة في الذم  
الى الكفارة لانه ليس باهل اهل الاقصود بالكفارة التمهيد والتكفير

فان كان المقصود بالكفارة التمهيد والتكفير

فان كان المقصود بالكفارة التمهيد والتكفير

فان كان المقصود بالكفارة التمهيد والتكفير



قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...

ولهذا يرجح فيه معنى العبادة والكافر ليس باهل واحد منهما فيكون تغييرا  
لله لاجل كون المكسور والكفارة التطهير والتكفير...  
الحكم الاصل في الفرع بخلاف العبد لا من اهل الكفارة الا انه عاجز عن  
التكفير بل بالعدم الملك كالفقير ولا يستقيم التقليل التعدي الحكيم من  
الناس في الفطر كتمه في معنى الامم زيدات لتقوية العمل فان من نسي الصوم  
فقد نسي ان اكله مثله فطر للصوم او المراد في مسئلة الفطر كذا في بعض  
لشروح البركة والاولى ان يقال للناسي للصوم في حالة الفطر اكل الاكل و  
الشرب والجماع لا يه مفسر كصورة وان لم يكن مفطرا في الناسي حكما الى  
المكروه والخاطي في عدم الافطار كما قال به الشافعي وهذا تفرع قوله الى فرع  
هو نظيره لان عندهما اي الخاطي المكروه ووزعه اي الناسي لانه امر  
سماوي منسوب الى صاحب الحق قال صلى الله عليه وسلم انما اطعمك الله وسقاك  
واما الخطاء فلا ينفك عن قلة احتياط عن الخاطي وكذا الاكراه مضاف الى  
صنع غير صاحب الحق مع تمكن الاحتراز عنه بالاكتفاء الى الامام العادل

قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...

قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...

قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...

قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسمه...

بجملته لا ينسب ان فانه مما جعل عليه لانسان فكأن من الرحمن فكان قدس  
اي تعديته الحكم من الناس اليها تعديته الى ما ليس بنظير فبكون فاسدا  
ولا يستقيم لشرط الايمان في رتبة كفارة اليمين هذا تفريع قوله ولا نص  
فيه اعلم ان عامة علمائنا لا يجوزون التعليل في موضع وجد النص في الفرع  
سواء كان موافقا ومخالفا كما مر وعند الشافعي لا يجوز ان كان مخالفا  
ويجوز ان كان موافقا له سواء ثبت زيادة او لا واختار مشايخ سمرقند انه  
يجوز ان كان موافقا له من غير زيادة لانه يجوز تعاضدا لادلة ولذا كثر  
في كتب الاصول الاستدلال في مسئلة واحدة بالنص والاجماع والقياس  
ان الشافعي يشترط صفة الايمان في كفارة اليمين والظاهر بالقياس على  
كفارة القتل وصفة الايمان اي في صرف الصدقات لواجبه مثل الكفارة  
حتى لم يجوز صرفها الى الكفارة الفقراء قياسا على الزكاة وهو ضعيف  
لانه اى تعليل الشافعي في هذه الامور تعديته للحكم الى ما اى الى الفرع  
فيه نص بتغيره وهو لا يجوز لان ان كان موافقا فلا حاجة الى التعليل وان

الايمان بالانجيل  
خالفوا في انهم لا يوجبون الزكاة على من لم يؤمن بالله واليوم الآخر  
ولا يوجبون الزكاة على من لم يؤمن بالله واليوم الآخر  
ولا يوجبون الزكاة على من لم يؤمن بالله واليوم الآخر  
ولا يوجبون الزكاة على من لم يؤمن بالله واليوم الآخر

من فساد الامور  
سنة للذنوب وقيل ان كل واحد من هذه  
بما مع ان كل واحد منها  
باله متعلقة بغيره  
والنفس في الارض معلوم وفيها انفس  
في الارض ولم يفرق بين من يؤمن بالله واليوم الآخر  
ان تؤمن بالله واليوم الآخر  
لحسن المقسطين فانه من العدل ان يؤمن بالله واليوم الآخر  
رفع الصدقات الى الله تعالى  
فكان من العدل ان يؤمن بالله واليوم الآخر

بما مع ان كل واحد منها  
باله متعلقة بغيره  
والنفس في الارض معلوم وفيها انفس  
في الارض ولم يفرق بين من يؤمن بالله واليوم الآخر  
ان تؤمن بالله واليوم الآخر  
لحسن المقسطين فانه من العدل ان يؤمن بالله واليوم الآخر  
رفع الصدقات الى الله تعالى  
فكان من العدل ان يؤمن بالله واليوم الآخر  
بما مع ان كل واحد منها  
باله متعلقة بغيره  
والنفس في الارض معلوم وفيها انفس  
في الارض ولم يفرق بين من يؤمن بالله واليوم الآخر  
ان تؤمن بالله واليوم الآخر  
لحسن المقسطين فانه من العدل ان يؤمن بالله واليوم الآخر  
رفع الصدقات الى الله تعالى  
فكان من العدل ان يؤمن بالله واليوم الآخر



[illegible][illegible]







9

[illegible]





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى بن جعفر عليه السلام  
موسى بن جعفر عليه السلام  
موسى بن جعفر عليه السلام

العباد والجواب انه لا معارضة لهذا  
 جعل الاستبلال  
 لازم سابقا كما قال لقن بن بكرا فان  
 يقع بوجاهة الفقير والرجلي له قوله وجواب  
 لانه حاصل ان السارقة بين الدلالة والاقتضار  
 ليس كذلك لان حكم اصحابا مخالفا ومعارض الحكم  
 في الفقر والاستبلال استقلاد من قولهم في ثبوت  
 بالاجابة ١٢ من الشروع وغيره  
 الله قوله بهنا ايضا فلازم  
 المخالف من المختصين

[illegible]



[illegible][illegible]

[illegible]

فانك لو لم تكن انما محلا للنفوس والاشياء  
لكن كونك محلا للنفوس والاشياء  
فانك لو لم تكن انما محلا للنفوس والاشياء  
لكن كونك محلا للنفوس والاشياء  
فانك لو لم تكن انما محلا للنفوس والاشياء  
لكن كونك محلا للنفوس والاشياء  
فانك لو لم تكن انما محلا للنفوس والاشياء  
لكن كونك محلا للنفوس والاشياء



[illegible]

بدوام يده حكما شرعيا في الشاة فعلناه بالتقويم وعدنا به الى سائر الاموال  
 ومراذه ما ذكره فان المراد بصلاح الصرف صلاح المحل للصرف والمحل هو  
 عين الشاة مثلا وقوله ليصير علة غائية للصلاح وقوله بعد الوقوع  
 الثاني تاكيد وتذكير للاول وقوله بدوام يده عليه متعلق بقوله مصروفا  
 وانما ذكره ليدل على ان الصدقة ليست حق الفقير ابتداء حتى يلزم تغير  
 حق من غير اذنه بل هو حق الله تعالى وقد تغير باذنه وقوله حكما شرعيا خبر  
 لقوله صار وضهير حالنا راجع الى الشاة لكن جعل الشاة اصلا وسائر  
 الاموال فرعا والتقويم علة وعلى ما ذكرنا الشاة اصل والقيمة فرع ودفع  
 الحاجة علة والصلاحية حكم والحكمة فانه قد يعتبر العلة من جانب  
 الصرف وهي دفع الحاجة وقد يعتبر من جانب الواجب هو التقويم لكن  
 جعل الحاجة ودفعها علة اولى من التقويم لانها اعتبار في التعليل حال

وقوله انما في الشاة الى  
 دفع الشاة من دفع النفع ان الموت نسبة  
 بين الموت وبين الفقر من الموت نسبة  
 بين الفقر وبين الموت من الفقر نسبة  
 بين الموت وبين الفقر من الفقر نسبة  
 بين الموت وبين الفقر من الفقر نسبة

فصل في دفع الحاجة  
 دفع الحاجة من دفع النفع ان الموت نسبة  
 بين الموت وبين الفقر من الموت نسبة  
 بين الفقر وبين الموت من الفقر نسبة  
 بين الموت وبين الفقر من الفقر نسبة

وقوله فعلناه بالتقويم وعدنا به الى سائر الاموال  
 ومراذه ما ذكره فان المراد بصلاح الصرف صلاح المحل للصرف والمحل هو  
 عين الشاة مثلا وقوله ليصير علة غائية للصلاح وقوله بعد الوقوع  
 الثاني تاكيد وتذكير للاول وقوله بدوام يده عليه متعلق بقوله مصروفا  
 وانما ذكره ليدل على ان الصدقة ليست حق الفقير ابتداء حتى يلزم تغير  
 حق من غير اذنه بل هو حق الله تعالى وقد تغير باذنه وقوله حكما شرعيا خبر  
 لقوله صار وضهير حالنا راجع الى الشاة لكن جعل الشاة اصلا وسائر  
 الاموال فرعا والتقويم علة وعلى ما ذكرنا الشاة اصل والقيمة فرع ودفع  
 الحاجة علة والصلاحية حكم والحكمة فانه قد يعتبر العلة من جانب  
 الصرف وهي دفع الحاجة وقد يعتبر من جانب الواجب هو التقويم لكن  
 جعل الحاجة ودفعها علة اولى من التقويم لانها اعتبار في التعليل حال



2

ان يجمع ويقول ان هذا الكلام فضلي ان  
 قوله في العمل اذ كان كلامه في الكلام  
 فضلي حتى عني عنه على  
 قوله فانه من منزلة الاقدام ١٢  
 فعل الامر بانماثل اشارته الى  
 قوله في العمل اذ كان كلامه في الكلام  
 فضلي حتى عني عنه على  
 قوله فانه من منزلة الاقدام ١٢  
 فعل الامر بانماثل اشارته الى

حالة الصرف فاعتبار العلة من جهة أولى فتأمل في المقام فانه من  
منزلة الاقدام ولعل ما ذكرنا غاية تنقيح الكلام ونهاية توضيح المرام  
وهو اى ايجاب مطلق للمال وتعدية الصلاحية التي هي الحكم  
الشرعي الى غير الشاة نظير ما قلنا في مسألة ازالة النجاسة الزاوية  
ازالة النجاسة الحقيقية سواء كان النجس ثوبا او بدنا او مكانا الى  
غير ذلك والماء الصالحة لازالة التركمان الواجب في الزكاة دفع  
حاجة الفقير والشاة مثلا الصالحة لانه استعمال الماء واجب  
عنه كما انه ليس عين الشاة واجبة لعينه ابدل ان من القى الثوب  
لنجس وقطع موضع النجاسة او احرق سقط عنه استعمال الماء ولو  
كان الماء واجبا لعينه لما سقط بدون الفعل وكون الماء الصالحة  
لازاله حكم شرعي معال يكون من لا يفتعد الى كل مائه يشاركه في  
لك كالتحلل وانما كان حكما شرعيا لاحكام اصليا لان ازالته لا يحصل به  
لا بل حكم بعد تنجيسه حال الاستعمال باول الملاقاة والا لما وجدت

لا في يا نورب الخرس وبنها ظاهري  
لان احصل يستعني ان يعبري  
فوقه ياول الملاقات  
مطهر بطبعه فلات صلاحية الا لاولاد عظاما  
جواب عن سوال خود تقويمه ان الماء  
الدين الخرس والفي يزيه  
الفي كتر يزيل ان الماء لا يزيل  
فوقه كالحاصل

١٢ قوله و  
نغير الاريا وانا نالكم ان كونا للملار  
وهم خلقوا وجميع وبقير الرفع اثبات  
اعتماد الاشياء وعلى الحكم بعد ان يجيب  
الماء عند اهل الملقات وذلك  
حكم شري فكذا انما  
حاشية قوله و

[illegible]

9

٢٩  
المراد منه المعتقد  
الكلية ومعلوم ان يحتاج في ادراكه  
المراد منه المعتقد  
الكلية ومعلوم ان يحتاج في ادراكه  
المراد منه المعتقد  
الكلية ومعلوم ان يحتاج في ادراكه

عليه ولا شك ان ازالة الحديث قبل  
الان كان قال بغير مقتولة ازالة الحديث قبل  
الهداية قال بغير مقتولة ازالة الحديث قبل  
فمن المقتولة عمار ذكر بعض الفقهاء كقولهم  
لما كان ازالة الحديث بعض الفقهاء كقولهم  
الهداية قال بغير مقتولة ازالة الحديث قبل  
الهداية قال بغير مقتولة ازالة الحديث قبل  
عليه ولا شك ان ازالة الحديث قبل





التي صالحة لجعل فعل اللسان تعظيما لان الصلوة عبادة بدنية واللسان  
من جملة البدن والمستحق استعماله بما يحصل به التعظيم مما هو ثناء على  
الله تعالى فعن الشارع التكبير لتحصيل الثناء به لان المستحق في نفسه  
كما ان المستحق في ذكر كلمة الشهادة اداء ما على اللسان من حمل  
الايمان وهذه الكلمة التركة ولهذا يصح قيام سائر الكلمات بالفار  
غيرها مما يؤدى مودها بمقامها واذا كان الواجب فعل اللسان  
صحة التعليل واقامة غير التكبير مقامه لان الالة لا تكون مقصودة  
لذاته بل لتحصيل العمل كالسعي الى الجمعة فاذا حصل العمل بدونه حصل  
ما هو المقصود منها قطعا فصحة التعليل وقد ورد الخصم ايضا ان  
الشرع حلق الكفارة بقوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي القائل واقعت  
امرؤ في نهار رمضان عتق رقبة الحديث وقد غيرتم بالتعليل  
حكم حيث علمتم الكفارة بالفطر واجبتوها بالاكل والشرب  
عمدا فاشار المصنف الى دفعه بقوله والافطار هو السبب للكفارة لان  
الافطار هو الجناية على الصوم وهذا اضيف اليه فقبل كفارة الفطر  
والوقوع اى الجماع التي صالحة للفطر وكذا الاكل والشرب عمدا

فائدة قوله ان الصلوة عبادة بدنية واللسان من جملة البدن والمستحق استعماله بما يحصل به التعظيم مما هو ثناء على الله تعالى فعن الشارع التكبير لتحصيل الثناء به لان المستحق في نفسه كما ان المستحق في ذكر كلمة الشهادة اداء ما على اللسان من حمل الايمان وهذه الكلمة التركة ولهذا يصح قيام سائر الكلمات بالفار غيرها مما يؤدى مودها بمقامها واذا كان الواجب فعل اللسان صحة التعليل واقامة غير التكبير مقامه لان الالة لا تكون مقصودة لذاته بل لتحصيل العمل كالسعي الى الجمعة فاذا حصل العمل بدونه حصل ما هو المقصود منها قطعا فصحة التعليل وقد ورد الخصم ايضا ان الشرع حلق الكفارة بقوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي القائل واقعت امرؤ في نهار رمضان عتق رقبة الحديث وقد غيرتم بالتعليل حكم حيث علمتم الكفارة بالفطر واجبتوها بالاكل والشرب عمدا فاشار المصنف الى دفعه بقوله والافطار هو السبب للكفارة لان الافطار هو الجناية على الصوم وهذا اضيف اليه فقبل كفارة الفطر والوقوع اى الجماع التي صالحة للفطر وكذا الاكل والشرب عمدا

فائدة قوله ان الصلوة عبادة بدنية واللسان من جملة البدن والمستحق استعماله بما يحصل به التعظيم مما هو ثناء على الله تعالى فعن الشارع التكبير لتحصيل الثناء به لان المستحق في نفسه كما ان المستحق في ذكر كلمة الشهادة اداء ما على اللسان من حمل الايمان وهذه الكلمة التركة ولهذا يصح قيام سائر الكلمات بالفار غيرها مما يؤدى مودها بمقامها واذا كان الواجب فعل اللسان صحة التعليل واقامة غير التكبير مقامه لان الالة لا تكون مقصودة لذاته بل لتحصيل العمل كالسعي الى الجمعة فاذا حصل العمل بدونه حصل ما هو المقصود منها قطعا فصحة التعليل وقد ورد الخصم ايضا ان الشرع حلق الكفارة بقوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي القائل واقعت امرؤ في نهار رمضان عتق رقبة الحديث وقد غيرتم بالتعليل حكم حيث علمتم الكفارة بالفطر واجبتوها بالاكل والشرب عمدا فاشار المصنف الى دفعه بقوله والافطار هو السبب للكفارة لان الافطار هو الجناية على الصوم وهذا اضيف اليه فقبل كفارة الفطر والوقوع اى الجماع التي صالحة للفطر وكذا الاكل والشرب عمدا



كان شاه وغيره للصدة وعلاجه المار والظهير وصلاجه  
 الكبير كجمل فعل السلان بغيره الدقة ١٢ صلاجه  
 لما بطل قال دهمنا بين جواب عن اشكال تفرطه  
 الى الصدة قال بغيره النص بارأي هذا استفوض بقوله كما  
 الى الفقرات للفقراء آراء فان الصدة استفوض بقوله كما  
 الاخصاص بواسطه الامم البفدة الاخصاص ومضاه  
 وسواها ما يكون بين المضاف والمضاف اليه  
 فهو انما يحصل اذا كان المضاف مملوكا والمضاف اليه  
 الاضافه يفتقر الى ما يصرف الزكوة الى جسيه  
 واجبت الحال انكم جوز من المملوك ما له  
 قيا ما على الكلا بغيره من  
 الحاجة وبذلك ليس الا  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

9

وذلك الذي الحق الواجب بما قاله الشريف  
يقول رحمه الله تعالى في العبارة ان  
يكون الضمير لصيغة التانيث  
رجع الصدقات المذكورة الى الجاهل على ما هو  
المتعارف في اللغة من ان الجاهل في  
الرجوع الى الجمع الصدقات كما قال المودعي  
والتوجيه في قوله بكونه موقفاً من الواجب  
اعلم ان قوله بكونه موقفاً من الواجب  
منه الغائب ارجح الى الحق الواجب  
في الاول كان الاول فيكون عبارة  
بالصفات وهو لفظ الاعبا وقوله  
المودعي وان كان  
عاقبة

أي يصير الحق الواجب والمؤدى لهم أي للاصناف المذكورة بعاقبته  
 أي باعتبار عاقبة الحق الواجب والمؤدى وفي عاقبة لما عرفت ان  
 الصدقة تقع في كف الرحمن قبل ان تقع في كف الفقير فان قلت  
 كون اللام للعاقبة مجاز فلا يصار اليه بلا ضرورة قلت قوله تعالى  
 وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات يدل عليه و  
 قرينة له فان ذكر الأخذ في الصدقات والقبول في التوبة مع ان  
 تعريف الخبرين يفيد الحصر يدل على ان الأخذ غير محمول على مجرد  
 القبول سيما وقد ورد ان الصدقة تقع في كف الرحمن الحديث وإذا  
 وجد الأخذ حسا حله اخذه تعالى على الابتداء واخذ الفقير على

البقاء وكوسيلة

البقاء والوصول

[illegible]

ان اخذ الصدقات وقبول التوبة بحفظان  
 التملك ١٢ حاشية لوروار  
 علم ان الاخذ غير القبول وهو القبول  
 القبول في التوبة فذا ذكرها الصدقات  
 الاخذ في الصدقات بل يشترط ان  
 كيف ولو كان كذلك لم يجز ان ذكر  
 لولا على مورد القبول بدون التملك  
 الفقراء جعل النوع ان التملك  
 التملك بان يقبلها الاخذ  
 الاخذ محض





الفائدة في ذكر  
 قول الامام الحاج  
 في قوله لا اله الا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام  
 على سيدنا محمد  
 وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 المعصومين  
 في قوله لا اله الا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام  
 على سيدنا محمد  
 وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 المعصومين



قال في محله جواب عن  
 مقتضى قوله ان لا يفتقر  
 لكونه حال بارادة الواحد  
 كل من فاجاب بما ترى  
 الجواب ان الابطال لا يفتقر  
 الى ان يكون له الوجود  
 والافتقار الى الوجود  
 الاول والاصل من الوجود  
 الثاني والاصل من الوجود  
 الثالث والاصل من الوجود  
 الرابع والاصل من الوجود  
 الخامس والاصل من الوجود  
 السادس والاصل من الوجود  
 السابع والاصل من الوجود  
 الثامن والاصل من الوجود  
 التاسع والاصل من الوجود  
 العاشر والاصل من الوجود

الجنس على واحد فيصير الصرف اليه ايضا وهذه الاسماء للاصناف  
 المذكورة اسباب الحاجة وهم محلتهم للزكاة بمنزلة الكعبة للصلوة  
 فكما انما ليست مستحقة للصلوة لكنها صاحبة لصرف التوجه اليها  
 ولذا كانت كل ما اى الكعبة قبلته وكل جزء منها اى الكعبة قبلته كذلك  
 جميع الاصناف المذكورة بان يكون كل ما مصارف وبعضها  
 مصارف فظهر ان حكم النص لبيان المصارف والتعليل لا غيره  
 واما كذا في مكر القياس فما اى شئ جعل علما اى علامة وامارة  
 لوجود الحكم في غير المنصوص عليه انما كان علامة لا الموجب هو  
 الله تعالى والعلل امارات واعلام على وجود حكم النص في الفرع فالحكم  
 في الاصل مضاف الى النص وفي الفرع العلة والمهذا ذهبنا  
 العراقيون والفاضل ابوزيد ومن تبعه وذهب جمهور المشائخ الى

ان الحكم مضاف الى العلة  
 وهو ما علم من كلامهم  
 في الاصل مضاف الى النص  
 في الفرع العلة والمهذا  
 ذهبنا العراقيون والفاضل  
 ابوزيد ومن تبعه وذهب  
 جمهور المشائخ الى

جواب عما قال ان الافتقار الى الوجود  
 لا يفتقر الى الوجود  
 الاول والاصل من الوجود  
 الثاني والاصل من الوجود  
 الثالث والاصل من الوجود  
 الرابع والاصل من الوجود  
 الخامس والاصل من الوجود  
 السادس والاصل من الوجود  
 السابع والاصل من الوجود  
 الثامن والاصل من الوجود  
 التاسع والاصل من الوجود  
 العاشر والاصل من الوجود  
 الحادي عشر والاصل من الوجود  
 الثاني عشر والاصل من الوجود  
 الثالث عشر والاصل من الوجود  
 الرابع عشر والاصل من الوجود  
 الخامس عشر والاصل من الوجود  
 السادس عشر والاصل من الوجود  
 السابع عشر والاصل من الوجود  
 الثامن عشر والاصل من الوجود  
 التاسع عشر والاصل من الوجود  
 العشرون والاصل من الوجود

قال في محله جواب عن  
 مقتضى قوله ان لا يفتقر  
 لكونه حال بارادة الواحد  
 كل من فاجاب بما ترى  
 الجواب ان الابطال لا يفتقر  
 الى ان يكون له الوجود  
 والافتقار الى الوجود  
 الاول والاصل من الوجود  
 الثاني والاصل من الوجود  
 الثالث والاصل من الوجود  
 الرابع والاصل من الوجود  
 الخامس والاصل من الوجود  
 السادس والاصل من الوجود  
 السابع والاصل من الوجود  
 الثامن والاصل من الوجود  
 التاسع والاصل من الوجود  
 العاشر والاصل من الوجود





من اوصاف النص علة وكذا جميعها باتفاق القائمين لان الجميع  
غير متعد فيفسد باب القياس بل بعضها وليس للعلل ان يعلل  
بأي وصف شاء بل لابد من دليل والنص يصلح دليلا على العلة سواء  
دل عليها صريحا كقولها اقم الصلوة لدلوك الشمس أو إشارة مثل  
قول صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب اقم الصلوة ارايت لو تضرعت  
بماء ثم مجتهدا كان يضرك فهذا الإشارة الى علة مؤثرة لان الصوم عبادة  
عز الكف عن الشهوتين فكما ان مقتضى شهوة البطن وهي ادخال  
الماء في الفم لا ينافي الصوم كذلك مقتضى شهوة الفرج لا ينافي الصوم و  
كذا الاجماع يصلح دليلا على العلة وهذا بالاجماع واختلفوا اذا عدم النص  
والاجماع فيما يصلح دليلا فليل الاطراد وهو وجود الحكم عند وجود  
الوصف من غير ان يعقل معنى فيمن تأثيرا وخالته لان الشرط في علية  
الوصف تميزه عن سائر الاوصاف والدوران يفيد وقال العامة ان  
مجرد الاطراد لا يصلح دليلا لانه لان الاطراد يوجد بين الحكم والشرط ايضا  
فلا بد من معنى اخر وذلك المعنى كونه الوصف صالحا ومعدلا كما قال  
الصالح المعدل بظهور اثره اي الوصف في جنس الحكم المعلل به اي بالوصف  
لاضافة الحكم اليه

فقد الت الوصف عندنا ثبت بالتأثير وهو ان يكون لجنس ذلك  
الوصف تأثير في جنس ذلك الحكم في موضع اخرضا واجمعا  
ليترجم احتمالا الصواب على الخطاء وطريق معرفة الاستدلال بالاثار  
الذي ظهر في موضع من المواضع كظهور اثر دين الشاهد بالاجتناب  
عن ارتكاب محظورات دينية فانه يتعرف به صدقه ويستدل به على  
براءته من الكذب الذي هو محظور ايضا وسياتيك بيان وقا بعض  
الشافعية ثبت بكونه محملا له موقعا في القلب خيال القبول والصحة  
ثم يعرض بعد ثبوت الاخالة على الاصول بطريق الاحتياط لا بطريق  
الوجوب ليتحقق سلامة عن المعارضة والمناقضة وقيل بل العدالة  
ثبت بالعرض فان لم يرد له اصل مناقض ومعارض صار معه  
وعني بصلاح الوصف ملائمة ما موافقة ومناسبة للحكم بان يصير  
اضافة الحكم اليه ولا يكون ناشئا عنه كاضافة ثبوت الفرق في اسلام  
احد الزوجين الى اباها لاخر عنه فانه يناسب الى وصف الاسلام  
ابنه لان الاسلام عاصم للحقوق لا قاطع لها

فقد الت الوصف عندنا ثبت بالتأثير وهو ان يكون لجنس ذلك  
الوصف تأثير في جنس ذلك الحكم في موضع اخرضا واجمعا  
ليترجم احتمالا الصواب على الخطاء وطريق معرفة الاستدلال بالاثار  
الذي ظهر في موضع من المواضع كظهور اثر دين الشاهد بالاجتناب  
عن ارتكاب محظورات دينية فانه يتعرف به صدقه ويستدل به على  
براءته من الكذب الذي هو محظور ايضا وسياتيك بيان وقا بعض  
الشافعية ثبت بكونه محملا له موقعا في القلب خيال القبول والصحة  
ثم يعرض بعد ثبوت الاخالة على الاصول بطريق الاحتياط لا بطريق  
الوجوب ليتحقق سلامة عن المعارضة والمناقضة وقيل بل العدالة  
ثبت بالعرض فان لم يرد له اصل مناقض ومعارض صار معه  
وعني بصلاح الوصف ملائمة ما موافقة ومناسبة للحكم بان يصير  
اضافة الحكم اليه ولا يكون ناشئا عنه كاضافة ثبوت الفرق في اسلام  
احد الزوجين الى اباها لاخر عنه فانه يناسب الى وصف الاسلام  
ابنه لان الاسلام عاصم للحقوق لا قاطع لها

فقد الت الوصف عندنا ثبت بالتأثير وهو ان يكون لجنس ذلك  
الوصف تأثير في جنس ذلك الحكم في موضع اخرضا واجمعا  
ليترجم احتمالا الصواب على الخطاء وطريق معرفة الاستدلال بالاثار  
الذي ظهر في موضع من المواضع كظهور اثر دين الشاهد بالاجتناب  
عن ارتكاب محظورات دينية فانه يتعرف به صدقه ويستدل به على  
براءته من الكذب الذي هو محظور ايضا وسياتيك بيان وقا بعض  
الشافعية ثبت بكونه محملا له موقعا في القلب خيال القبول والصحة  
ثم يعرض بعد ثبوت الاخالة على الاصول بطريق الاحتياط لا بطريق  
الوجوب ليتحقق سلامة عن المعارضة والمناقضة وقيل بل العدالة  
ثبت بالعرض فان لم يرد له اصل مناقض ومعارض صار معه  
وعني بصلاح الوصف ملائمة ما موافقة ومناسبة للحكم بان يصير  
اضافة الحكم اليه ولا يكون ناشئا عنه كاضافة ثبوت الفرق في اسلام  
احد الزوجين الى اباها لاخر عنه فانه يناسب الى وصف الاسلام  
ابنه لان الاسلام عاصم للحقوق لا قاطع لها



[illegible]

وهو حصول الملازمة في الوصف ان يكون الوصف على موافقة  
العلل المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف فانهم  
كانوا يعللون باوصاف ملائمة مناسبة للاحكام لا بآية عن نوا  
هذا اشار القاضي ابو زيد حيث قال المناسب لو عرض على العقول  
تلقته بالقبول وذكر الامدى ان المناسب عبارة عن وصف ظاهر  
منضبط يلزم من ترتيب الحكم على وفق حصوله ما يصلح ان يكون  
مقصودا من شرع ذلك الحكم سواء كان المقصود جلب منفعة او دفع  
مفسدة فانه يلزم من ترتيب جود القصاص على القتل حصوله هو  
المقصود من شرعية القصاص هو بقاء النفوس على اشير اليه في  
قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فاعرف ذلك كقولنا في الثيب الصغيرة  
ولاية الانكاح في النساء مرتبة على الصغر عندنا وعلى البكارة عند  
الشافعية فعندنا انها اى الصغيرة المذكورة ترقب كرها لانها اى  
الثيب الصغيرة صغيرة فاشتبهت اى الثيب الصغيرة البكر  
الصغيرة فهذا التعليل تعليل بوصف وهو الصغر ملائم  
للحكم لان الصغر مؤثر في اثبات ولاية المناسك

[illegible]

١٢  
 الشيب وفي شانه  
 ١٣  
 الى ان الملازمة ثبتت بالناير  
 ١٤  
 اى الصغر فتكون  
 ١٥  
 الحلو والقرول  
 ١٦  
 اى العيون  
 ١٧  
 الى ان الملازمة ثبتت بالناير  
 ١٨  
 الشيب وفي شانه  
 ١٩  
 الى ان الملازمة ثبتت بالناير  
 ٢٠  
 الشيب وفي شانه

لما يتصل به من العجز جمع منك بمعنى المصدر من لانكاح والظرف من  
النكاح او منكوحة والقياس المناكح لكن حذف الياء تخفيفا وذلك  
لا زولاية النكاح لم يشترع الا على وجه النظر للمولى عليه باعتبار عجزه  
عن مباشرة النكاح بنفسه مع حاجة المقصود كالنفقة فانها  
انما وجبت على الغير لعجزه من وجبت له عن مباشرة تحصيلها بنفسه  
مع الحاجة اليها والصغير من اسباب العجز فكان تعليلا بوصف ملائم  
مثل تأثير اصفه مصدا محذوف اي مؤثر تاثيرا مثل تاثير الطواف  
لما اي لاجل معني يتصل به اي بالطواف من الضرورة بيان لما في الحكم  
متعلق بالتاثير والمراد به سقوط نجاسة سوار الحرة المعلن به اي بالطواف  
في قوله صلى الله عليه وسلم الحرة ليست بنجاسة اي نجاسة

الطوافات عليكم

والامر ليس  
كذلك فان تأثير الطوافات سقوط النجاسة  
الولاية وتأثير الطوافات سقوط النجاسة  
حاصل بالجواب بيان عجزه على حذوف المضاف  
الثلث وقوله تأثير امضات السرايا موصوفة مصدر محذوف وهو لفظ المشا  
فحذفت المضاف واقية المضاف اليه فحذف مصدر محذوف وهو لفظ المشا  
المؤثر لانه عامل في المضاف والمفعول به هو المضاف اليه فحذف مصدر محذوف وهو لفظ المشا

فحذفت المؤثر لانه عامل في المضاف والمفعول به هو المضاف اليه فحذف مصدر محذوف وهو لفظ المشا  
فحذفت المؤثر لانه عامل في المضاف والمفعول به هو المضاف اليه فحذف مصدر محذوف وهو لفظ المشا

قال تعالى في قوله انكاح لانكاح والظرف من  
النكاح او منكوحة والقياس المناكح لكن حذف الياء تخفيفا وذلك  
لا زولاية النكاح لم يشترع الا على وجه النظر للمولى عليه باعتبار عجزه  
عن مباشرة النكاح بنفسه مع حاجة المقصود كالنفقة فانها  
انما وجبت على الغير لعجزه من وجبت له عن مباشرة تحصيلها بنفسه  
مع الحاجة اليها والصغير من اسباب العجز فكان تعليلا بوصف ملائم  
مثل تأثير اصفه مصدا محذوف اي مؤثر تاثيرا مثل تاثير الطواف  
لما اي لاجل معني يتصل به اي بالطواف من الضرورة بيان لما في الحكم  
متعلق بالتاثير والمراد به سقوط نجاسة سوار الحرة المعلن به اي بالطواف  
في قوله صلى الله عليه وسلم الحرة ليست بنجاسة اي نجاسة





عدالتہ ولكن يجوز العمل بها حتى لو قضى القاضي بشهادة المستور  
ينفذ فلو عمل بتلك العمل الملائمة عامل نفذ العمل ولم يقيم وهي اي العدالة  
لا اثر بان يظهر اثره في موضع من المواضع فيستدبر كما اشرنا اليه  
وستعرف ايضا واذا ثبت عدالتها يجب العمل به لانه اي الوصف يحتمل الرد  
من الشارع بان لم يعتبره علتة مع قيام الملائمة لانه الوصف ليس بعلة  
لذاته بل يجعل الشارع فيعرف به صحة اي الوصف اي اعتبارا عند  
الشارع بظهور اثره اي الوصف في موضع من المواضع كما اثر الصغر  
في ولاية المال فان العجز لما كان لازما للصغير لقصور عقله اقيم من  
هو كامل الرأي واذا افر الشفقة مقام الصغير في التصرف في مال الاجماع  
فكذلك يقوم مقامه في التصرف في نفسه ايضا للعجز والتعليل بغير ولاية  
الانكاح تعليل بوصف مؤثر وهو اي تعرف صحة الوصف بظهور

انما يشترط في الوصف ان يكون له اثر في العدالة فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة  
فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة  
فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة  
فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة

سأعي  
والا فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة  
فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة  
فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة  
فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة

فقد تقرر العمل قال ابو العباس اذا كان الوصف لا يوجب العمل فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة  
فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة  
فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة  
فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة فلا يشترط ان يكون له اثر في العدالة

2

١٢  
 فالتعريف صدق اننا جاب  
 عن سوال مقدمه الرسول ان  
 نظارة تعون في الوصف يصدق  
 اننا لا يصح ضرورة ان بين التعريف  
 والظن بالدين المناسبه والاشارة  
 بين تعريف العبارة العلم بمرادها  
 حاصل الجواب ان موافقة التعريف  
 تعريف الصفات وموافقة التعريف  
 فالتعريف نظر التعريف والصدق  
 فان كان تعريف الوصف لا يصدق  
 الصفات لا يصدق

الأثر نظير تعرف صدق الشاهد بان يتعرف صدق بظهور اثر  
دينه اى الشاهد في منعه اى منه الدين الشاهد عن تعاطي اى تناول  
محظور دينه فالنظر هو الدين والاستدلال بالاحترار عن سائر  
المحظورات استدلال بظهور اثره على اثر اخر اعنى الصدق في الشاهد  
كما ان الوصف هو المؤثر والاستدلال بظهور اثره في موضع استدلال  
بظهور اثره على اثر اخر وهو الحكم الثابت بالقياس قال بعض الافاضل  
ان مرادهم بالتاثير في هذا المقام ما يقابل الطرد فعناه ان يكون ملائما  
مناسبا بالمعنى المذكور وهو اعتبار الجنس القريب في الجنس القريب او  
لنوع في الجنس والجنس في النوع والنوع في النوع اولا وهو الظاهر  
من النظر في كلامهم في هذا المقام ومن تقريرهم التاثير في الامثلة  
ففي قوله صلى الله عليه وسلم انهما من الطوافين والطوافات لجنس الطواف

[illegible][illegible]



ولهذا كان مقتضى اعتبار الشارع  
 بالنوع لا بالجنس في اعتبار الشارع  
 في النجاسة كمن اكل الميتة في المخصصة فانه لا يجب عليه غسل اليد  
 الفم للضرورة وايضا لما كانت الطهارة من الطوافين لم يمكن الاحتراز  
 من سورها الا بجرم عظيم فسقط اعتبار النجاسة دفعا للجرم  
 كما في حل الميتة وكذا نظائره وليس التاثير بمعنى اعتبار الشارع  
 النوع او الجنس القريب هذا وقال صاحب التوضيح والتاثير  
 عندنا اذ ثبت بالنص والاجماع اعتبار نوعه وجنسه في الوصف  
 في نوعه وجنسه الحكم والمراد بالجنس ههنا الجنس القريب ههنا  
 كطهارة سور الطهارة فالجنس الضرورة اعتبار في جنس التحفيف  
 وتحقيق كلامه في التاويل ولما صارت لعلته عندنا علة باثرها  
 اي بسبب قد منا على القياس الاستحسان وهو في اللغة عد الشيء  
 حسنا ثم ان من ثبت جعله من حد لادلة الاربعه  
 وان كان جليلا الذي ضعف اثره  
 وان كان جليلا الذي ضعف اثره  
 وان كان جليلا الذي ضعف اثره

وهو الضرورة اثر في الشرع في التحفيف واثبات الطهارة ودفن  
 النجاسة كمن اكل الميتة في المخصصة فانه لا يجب عليه غسل اليد  
 الفم للضرورة وايضا لما كانت الطهارة من الطوافين لم يمكن الاحتراز  
 من سورها الا بجرم عظيم فسقط اعتبار النجاسة دفعا للجرم  
 كما في حل الميتة وكذا نظائره وليس التاثير بمعنى اعتبار الشارع  
 النوع او الجنس القريب هذا وقال صاحب التوضيح والتاثير  
 عندنا اذ ثبت بالنص والاجماع اعتبار نوعه وجنسه في الوصف  
 في نوعه وجنسه الحكم والمراد بالجنس ههنا الجنس القريب ههنا  
 كطهارة سور الطهارة فالجنس الضرورة اعتبار في جنس التحفيف  
 وتحقيق كلامه في التاويل ولما صارت لعلته عندنا علة باثرها  
 اي بسبب قد منا على القياس الاستحسان وهو في اللغة عد الشيء  
 حسنا ثم ان من ثبت جعله من حد لادلة الاربعه

قال بانما لا بد من تقدير الاستحسان في القياس  
 لان الاستحسان لا يثبت الا على الدليل في غير مقتضى دليل  
 لان الاستحسان لا يثبت الا على الدليل في غير مقتضى دليل  
 لان الاستحسان لا يثبت الا على الدليل في غير مقتضى دليل  
 لان الاستحسان لا يثبت الا على الدليل في غير مقتضى دليل

القياس في موضع آخر  
 القياس في موضع آخر  
 القياس في موضع آخر  
 القياس في موضع آخر

ولهذا كان مقتضى اعتبار الشارع  
 بالنوع لا بالجنس في اعتبار الشارع  
 في النجاسة كمن اكل الميتة في المخصصة فانه لا يجب عليه غسل اليد  
 الفم للضرورة وايضا لما كانت الطهارة من الطوافين لم يمكن الاحتراز  
 من سورها الا بجرم عظيم فسقط اعتبار النجاسة دفعا للجرم  
 كما في حل الميتة وكذا نظائره وليس التاثير بمعنى اعتبار الشارع  
 النوع او الجنس القريب هذا وقال صاحب التوضيح والتاثير  
 عندنا اذ ثبت بالنص والاجماع اعتبار نوعه وجنسه في الوصف  
 في نوعه وجنسه الحكم والمراد بالجنس ههنا الجنس القريب ههنا  
 كطهارة سور الطهارة فالجنس الضرورة اعتبار في جنس التحفيف  
 وتحقيق كلامه في التاويل ولما صارت لعلته عندنا علة باثرها  
 اي بسبب قد منا على القياس الاستحسان وهو في اللغة عد الشيء  
 حسنا ثم ان من ثبت جعله من حد لادلة الاربعه  
 وان كان جليلا الذي ضعف اثره  
 وان كان جليلا الذي ضعف اثره  
 وان كان جليلا الذي ضعف اثره

١٢ **حاشيته** ١٥  
 الخلف لانه خاص وذلك علم  
 المعول بقوله الذي هو القائل  
 تعريف الاسمان الذي ذكره  
 ان هذا التعريف مخالف عن  
 جوابين سوال مسعود لقوله  
 ١٤ **تعريف** على اصطلاح  
 قوله في تعريف الاسمان  
 في اصطلاح اهل الفروع فانهم  
 ١٣ **تعريف**

تعريف وتعريف الصريح هذا وهو انه دليل يقم في مقابلة القياس  
 وقوله الذي سبق اليه لا فهم تفسير القياس الجلي ثم قال واعلم  
 انا اذا ذكرنا القياس يراد به القياس الجلي واذا ذكرنا الاستحسان  
 به القياس الخفي فلا تنس هذا الاصطلاح انتهى وعلم منه ان  
 للفظ الاستحسان اطلاقين احدهما شائع وهو ان يراد به القياس الخفي  
 وثانيه ما غير شائع وهو ان يراد به الاعم وعلى هذا فالتعريف بالقياس  
 الخفي تعريف صحيح باعتبار الاطلاق الشائع فلا وجه للترديد في  
 التعريف المذكور في المتن وعلى هذا قوله فاذا قوي اثره متعلق بقدرنا  
 ولا دخل في التعريف ويمكن ان يقال ان له اطلاق اخر وهو ان يراد  
 به القياس الخفي القوي كما يدل عليه تعريف من عرفه بان العدل  
 عن موجب قياس له قياس اقوى منه لكن ينبغي ان يحل القياس  
 الاقوى على القياس الخفي الاقوى فيكون قوله اذا قوي داخل في  
 التعريف ولا يرد على تعريفه بان العدل الخ ما قيل انه ليس بما مع  
 لم يدخل فيه الاستحسان الثابت بالاثرا والاجماع والضرورة وقد ضا

قوله وتعريف الصريح هذا وهو انه دليل يقم في مقابلة القياس  
 التعريف المذكور في المتن وعلى هذا قوله فاذا قوي اثره متعلق بقدرنا  
 ولا دخل في التعريف ويمكن ان يقال ان له اطلاق اخر وهو ان يراد  
 به القياس الخفي القوي كما يدل عليه تعريف من عرفه بان العدل  
 عن موجب قياس له قياس اقوى منه لكن ينبغي ان يحل القياس  
 الاقوى على القياس الخفي الاقوى فيكون قوله اذا قوي داخل في  
 التعريف ولا يرد على تعريفه بان العدل الخ ما قيل انه ليس بما مع  
 لم يدخل فيه الاستحسان الثابت بالاثرا والاجماع والضرورة وقد ضا

قوله واعلم ان القياس الجلي هو الذي لا يحتاج الى دليل  
 وقوله واعلم ان القياس الخفي هو الذي يحتاج الى دليل  
 وقوله واعلم ان القياس الجلي هو الذي لا يحتاج الى دليل  
 وقوله واعلم ان القياس الخفي هو الذي يحتاج الى دليل



القياس صحة اثره الباطن على الاستحسان الذي ظهر اثره وخفي  
الذي ظهر منه وادركته صحة واثره ١٢ متعلق بقوله وقد من القياس ١١  
فساده اشارة الى ان كل واحد من القياس والاستحسان نوعين  
فان القياس الخفي قد يكون قوى للتاثير بالنسبة الى مقابله وقد  
يكون ظاهر الصحة وخفي الفساد فانه اذا نظر اليه بادي نظريه  
صحيحا ثم اذا تأمل حق التأمل علم فسادا فظهر الصحة في  
الاستحسان بالنسبة الى فساد الخفي وهذا لا ينافي خفاءها  
بالنسبة الى مقابله عنى القياس وكذا القياس قد يكون ضعيفا لاثر  
بالنسبة الى مقابله عنى الاستحسان وقد يكون ظاهر الفساد خفي الصحة  
لانضام معنى آخر اليه الذي هو المؤثر في الحكم حقيقة فارفع به فساد  
الظاهر والى هذا اشار ابو حنيفة حيث قال تركت الاستحسان واخذت  
بالقياس قال الشيخ الامام صدر الاسلام ان الاستحسان اذا كان اكثر  
تاثيرا كان استحسانا تسميته ومعنى واذا كان القياس اكثر تاثيرا  
كان استحسانا تسميته لا معنى والاستحسان معنى هو القياس  
لان العبرة لقوة الاثر وصحة دون الظهور فالنوع الاول هو الاستحسان

القياس الخفي ١٢ على قوله فسادا فظهر الصحة في  
الاستحسان بالنسبة الى فساد الخفي وهذا لا ينافي خفاءها  
بالنسبة الى مقابله عنى القياس وكذا القياس قد يكون ضعيفا لاثر  
بالنسبة الى مقابله عنى الاستحسان وقد يكون ظاهر الفساد خفي الصحة  
لانضام معنى آخر اليه الذي هو المؤثر في الحكم حقيقة فارفع به فساد  
الظاهر والى هذا اشار ابو حنيفة حيث قال تركت الاستحسان واخذت  
بالقياس قال الشيخ الامام صدر الاسلام ان الاستحسان اذا كان اكثر  
تاثيرا كان استحسانا تسميته ومعنى واذا كان القياس اكثر تاثيرا  
كان استحسانا تسميته لا معنى والاستحسان معنى هو القياس  
لان العبرة لقوة الاثر وصحة دون الظهور فالنوع الاول هو الاستحسان

القياس الخفي ١٢ على قوله فسادا فظهر الصحة في  
الاستحسان بالنسبة الى فساد الخفي وهذا لا ينافي خفاءها  
بالنسبة الى مقابله عنى القياس وكذا القياس قد يكون ضعيفا لاثر  
بالنسبة الى مقابله عنى الاستحسان وقد يكون ظاهر الفساد خفي الصحة  
لانضام معنى آخر اليه الذي هو المؤثر في الحكم حقيقة فارفع به فساد  
الظاهر والى هذا اشار ابو حنيفة حيث قال تركت الاستحسان واخذت  
بالقياس قال الشيخ الامام صدر الاسلام ان الاستحسان اذا كان اكثر  
تاثيرا كان استحسانا تسميته ومعنى واذا كان القياس اكثر تاثيرا  
كان استحسانا تسميته لا معنى والاستحسان معنى هو القياس  
لان العبرة لقوة الاثر وصحة دون الظهور فالنوع الاول هو الاستحسان

القياس الخفي ١٢ على قوله فسادا فظهر الصحة في  
الاستحسان بالنسبة الى فساد الخفي وهذا لا ينافي خفاءها  
بالنسبة الى مقابله عنى القياس وكذا القياس قد يكون ضعيفا لاثر  
بالنسبة الى مقابله عنى الاستحسان وقد يكون ظاهر الفساد خفي الصحة  
لانضام معنى آخر اليه الذي هو المؤثر في الحكم حقيقة فارفع به فساد  
الظاهر والى هذا اشار ابو حنيفة حيث قال تركت الاستحسان واخذت  
بالقياس قال الشيخ الامام صدر الاسلام ان الاستحسان اذا كان اكثر  
تاثيرا كان استحسانا تسميته ومعنى واذا كان القياس اكثر تاثيرا  
كان استحسانا تسميته لا معنى والاستحسان معنى هو القياس  
لان العبرة لقوة الاثر وصحة دون الظهور فالنوع الاول هو الاستحسان



الاجتهاد غير شامل شمول الالفاظ بوجه هو اقوى منه وهو في حكم  
الطاري على الاول واحترز بقوله غير شامل عن ترك العموم المخصوص  
وبقوله وهو في حكم الطار عن القياس اذا قالوا تركنا الاستحسان  
بالقياس غير ذلك ولذا قال المصنف فيما سياتي وهذا قسم عز وجوه  
واما القسم الاول فاكثر من ان يحصى وبيان القسم الثاني وهو  
تقديم القياس على الاستحسان بقوة اثر القياس في حق من تلايته  
السجدة في صلوته انه اي التالى يركع بها اي بسبب الاية والتلاوه  
او يركع بذكر السجدة وانما خص الكلام بالصلوة لانه اذا قرأها خارج  
الصلوة وركع بها لا يجوز لان الركوع خارج ليس بقربة فلا ينوب عما  
هو قربة واما في الصلوة فيصح سواء كان ركوعا عليه سجدة او ركوع  
الصلوة لكن بالنية وعدم الفاصل بمقدار ثلث اية قياسا اي هذا  
الحكم ثابت من جهة القياس وجهه ان الركوع والسجدة يقتضيان

الاجتهاد غير شامل شمول الالفاظ بوجه هو اقوى منه وهو في حكم  
الطاري على الاول واحترز بقوله غير شامل عن ترك العموم المخصوص  
وبقوله وهو في حكم الطار عن القياس اذا قالوا تركنا الاستحسان  
بالقياس غير ذلك ولذا قال المصنف فيما سياتي وهذا قسم عز وجوه  
واما القسم الاول فاكثر من ان يحصى وبيان القسم الثاني وهو  
تقديم القياس على الاستحسان بقوة اثر القياس في حق من تلايته  
السجدة في صلوته انه اي التالى يركع بها اي بسبب الاية والتلاوه  
او يركع بذكر السجدة وانما خص الكلام بالصلوة لانه اذا قرأها خارج  
الصلوة وركع بها لا يجوز لان الركوع خارج ليس بقربة فلا ينوب عما  
هو قربة واما في الصلوة فيصح سواء كان ركوعا عليه سجدة او ركوع  
الصلوة لكن بالنية وعدم الفاصل بمقدار ثلث اية قياسا اي هذا  
الحكم ثابت من جهة القياس وجهه ان الركوع والسجدة يقتضيان

الاجتهاد غير شامل شمول الالفاظ بوجه هو اقوى منه وهو في حكم  
الطاري على الاول واحترز بقوله غير شامل عن ترك العموم المخصوص  
وبقوله وهو في حكم الطار عن القياس اذا قالوا تركنا الاستحسان  
بالقياس غير ذلك ولذا قال المصنف فيما سياتي وهذا قسم عز وجوه  
واما القسم الاول فاكثر من ان يحصى وبيان القسم الثاني وهو  
تقديم القياس على الاستحسان بقوة اثر القياس في حق من تلايته  
السجدة في صلوته انه اي التالى يركع بها اي بسبب الاية والتلاوه  
او يركع بذكر السجدة وانما خص الكلام بالصلوة لانه اذا قرأها خارج  
الصلوة وركع بها لا يجوز لان الركوع خارج ليس بقربة فلا ينوب عما  
هو قربة واما في الصلوة فيصح سواء كان ركوعا عليه سجدة او ركوع  
الصلوة لكن بالنية وعدم الفاصل بمقدار ثلث اية قياسا اي هذا  
الحكم ثابت من جهة القياس وجهه ان الركوع والسجدة يقتضيان

الاجتهاد غير شامل شمول الالفاظ بوجه هو اقوى منه وهو في حكم  
الطاري على الاول واحترز بقوله غير شامل عن ترك العموم المخصوص  
وبقوله وهو في حكم الطار عن القياس اذا قالوا تركنا الاستحسان  
بالقياس غير ذلك ولذا قال المصنف فيما سياتي وهذا قسم عز وجوه  
واما القسم الاول فاكثر من ان يحصى وبيان القسم الثاني وهو  
تقديم القياس على الاستحسان بقوة اثر القياس في حق من تلايته  
السجدة في صلوته انه اي التالى يركع بها اي بسبب الاية والتلاوه  
او يركع بذكر السجدة وانما خص الكلام بالصلوة لانه اذا قرأها خارج  
الصلوة وركع بها لا يجوز لان الركوع خارج ليس بقربة فلا ينوب عما  
هو قربة واما في الصلوة فيصح سواء كان ركوعا عليه سجدة او ركوع  
الصلوة لكن بالنية وعدم الفاصل بمقدار ثلث اية قياسا اي هذا  
الحكم ثابت من جهة القياس وجهه ان الركوع والسجدة يقتضيان





لقد قرره ان مخالفة التكاليف اضرار والا  
لان الركوع قد يكون لبعض اضرار والا  
قال بخلاف سجود السجدة بان التفتيش  
عليه في وجوب الاستحسان اضرار والا  
احدكم سجدة الصلوة واما آخر  
الركوع خارج الصلوة فقال التفتيش  
منه جوابه بان القياس عليها  
قياس مع الفارق

مولانا محمد كل

في بيان المقصود حصل بالركوع  
وغيره يصلح للتواضع

غاية الخشوع





[illegible]

فلا يقبل تعديته كالسلم مثال الاول فانعدام المعقود عليه يقتضي  
عدم جواز هذا العقد بحكم القياس <sup>لا انه ترك بقوله صلى الله عليه وسلم</sup>  
من سلم منكم فليسلم في كماله معلوم الحديث <sup>رواه عنه</sup> رواه عليه الصلوة والسلام  
نهى عن بيع ما ليس عند الانسان <sup>في رخص السلم والاستصناع</sup> في رخص السلم والاستصناع  
للتاني <sup>فان الاستصناع فيما فيه تعامل الناس بان امر انسانا ليحرز له خفا</sup> فاما الاستصناع فيما فيه تعامل الناس بان امر انسانا ليحرز له خفا  
مثلا بكذا وبين صفتة ومقداره ولا يذكر له جلا ويسلم له دراهم <sup>او</sup>  
لا يسلم فانه يجوز والقياس يقتضي عدم جوازه <sup>لانه بيع معدوم حقيقة</sup>  
وهو معدوم وصفه في الذمة ولا يجوز البيع الا بعد تعيين حقيقة او  
ثبوتها في الذمة كالسلم فيترك القياس بالاجماع الثابت بتعامل الامة  
من غير تكثير لان جهة الخطأ في القياس تعين بالاجماع كما يتعين بالنص  
وتطهير الحياض والابار والاواني التي ليست تحتها تقبلا مثال الاخير  
فان القياس يابي عن طمارة هذه الاشياء بعد تحسيسها الا بانه ان  
الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب بين البائع قيسا لانه

بقياس على الباقين من الناس في الدنيا  
فانما هو كالباقين من الناس في الدنيا  
فانما هو كالباقين من الناس في الدنيا

[illegible]

٢٤

على ان لا يوجب البائع ان لا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه  
وان اشترى بغير علمه ولا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه  
وان اشترى بغير علمه ولا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه  
وان اشترى بغير علمه ولا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه

اي البائع هو المسمى لانهما لما اتفقا على البيع اتفقا على ان المبيع ملك  
المشتري فالمشتري لا يكون مدعيا على البائع شيئا فالظاهر بل البائع  
يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكرها فكذا القياس تسليم البائع للمبيع  
بما اقرب وتحليف البائع اياه على الباقي ويوجب الاختلاف  
المذكور بين البائع استحسانا لان اي البائع ينكر وجوب التسليم  
اي تسليم المبيع للمشتري بما ادعاه المشتري ثمن المبيع ففي القياس  
يخلف المشتري فقط وفي الاستحسان يخلف المشتري والبائع جميعا  
لان البائع ينكر وجوب التسليم والمشتري ينكر زيادة الثمن وهذا  
اي وجوب التحالف للعاقدين المختلفين قد اثنى حكم تعدي الى  
الوارثين اي للعاقدين حتى لو مات العاقدان ووقع الاختلاف بين  
وارثيهما والمسئلة بحالهما في التحالف بينهما ان الوارث يقوم مقام  
المورث فيمكن تعدية التحالف اليهما ثبت ان المستحسن بالقياس الخ  
يصح تعدية التحالف الى الاجارة اي اخلف المورج والمستاجر في مقدار الاجرة قبل  
استيفاء المنفعة تحالفا فاما الاختلاف في الثمن بين العاقدين بعد القبض  
اي قبض المبيع فلم يجب اي بالاختلاف يمين البائع الا بالاثار لان

الوارث البائع يطلب ما كان له من الثمن  
وان اشترى بغير علمه ولا يبيع ما لا يملكه  
وان اشترى بغير علمه ولا يبيع ما لا يملكه  
وان اشترى بغير علمه ولا يبيع ما لا يملكه  
وان اشترى بغير علمه ولا يبيع ما لا يملكه

٢٥  
في البيع يجب ان يقبل قبض المبيع  
ان يقبل قبض المبيع في مقابل الاجرة قبل  
ان يقبل قبض المبيع في مقابل الاجرة قبل  
ان يقبل قبض المبيع في مقابل الاجرة قبل  
ان يقبل قبض المبيع في مقابل الاجرة قبل

الثمن يكون ما  
الثمن يكون ما  
الثمن يكون ما  
الثمن يكون ما  
الثمن يكون ما







ولا بد من العلم بالعلل في كل حكم شرعي  
فإن العلة هي التي توجب الحكم وتبين  
الغاية منه والعلل هي التي توجب الحكم  
وتبين الغاية منه والعلل هي التي توجب  
الحكم وتبين الغاية منه والعلل هي التي  
توجب الحكم وتبين الغاية منه والعلل هي  
التي توجب الحكم وتبين الغاية منه

يضحى في مقابلة الراجح وهو بيان لقوله وكذا اذا عارضه استحسان  
وكلمة اذا ظرفية وليست بشرطية كما توهم فصاعداً عدم الحكم ثمه  
عدم العلة لا لان عدم مانع مع قيام العلة كما توهم القائلون  
بتخصيص العلة وكذا اي مثلاً قلنا في القياس مع الاستحسان مع ان

عدم الحكم لعدم العلة نقول في سائر العلى المؤثرة التي تختلف عنها  
احكامها في بعض المواضع فانه يضاف عدمها الى عدم العلة لان  
العلة علة وتختلف الحكم عنها لمانع وبما في ذلك في قولنا الواقع في حق

الصائم اذا صب الماء في حلقه بالاكراه وهو ذكر الصوم انه مقول القو  
يفسد صوم لفوات ركن الصوم وهو الامساك فانه قد فات بوصو  
المفطر الى جوفه وهو تعليل بوصف مؤثر ولزم عليه الناسي فان صوم

لا يفسد مع فوات ركن الصوم حقيقة فمن جاز خصوص العلق قال  
امتنع حكم هذا التعليل له تخلف الحكم عن العلة ثم اي في صورة  
النسيان لمانع وهو الاثر مع وجود العلة فيها وقلنا نحن انعدم الحكم

في الناسي فالحق مؤثر قول المتكلمين وجد فانه لم يكن لعدم العلة  
لأنه في كل حكم شرعي

ولا بد من العلم بالعلل في كل حكم شرعي  
فإن العلة هي التي توجب الحكم وتبين  
الغاية منه والعلل هي التي توجب الحكم  
وتبين الغاية منه والعلل هي التي توجب  
الحكم وتبين الغاية منه والعلل هي التي  
توجب الحكم وتبين الغاية منه والعلل هي  
التي توجب الحكم وتبين الغاية منه





فصل في حق الله  
المقصود من ذكره ان نفس العبد لا تكون مقصودة بل  
من انما هي الذات هو الحكم والعلة وبسببها مقصودة بل  
فيستلزم الاتفاق بين الفريقين في عدم الحكم وبما لا يتبين  
منه موضع التخلّف وهو هو الحكم والعلة  
ان الحكم لا يخلّف في نفسه بل في الحكم والعلة  
منه غير موضع التخلّف في الحكم والعلة  
التخلّف غير مفيد لها فلا يتصور النزاع بين  
الفريقين لا لفظا ولا معنى في حق الله  
فصل في حق الله  
لا يتصور النزاع لا لفظا ولا معنى  
ان الحكم معدوم على كلا التقديرين  
قوله لم يكن جعل المذكور خارجا عن التحقيق من كون  
البيقوت ثانيا في ذلك الخارج التحقيق من كون  
النزاع لفظيا يقول المصنف في بيان الدول عندنا هو  
قوله والدول الحكم والدين عند الفريقين  
عدم العلة وعند عدم وجود الحكم والدين عند الفريقين  
منه الناس لا يوافقون في ذلك ولا يوافقون في ذلك  
ثاني لا يوافقون في ذلك ولا يوافقون في ذلك  
المذكور الواحد هو حق في ذلك ولا يوافقون في ذلك  
ولما لا يكون النزاع لفظيا ولا معنى عليه  
عبارة المصنف اعترض عليه  
فصل في حق الله  
العبارة على الاو



الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله  
الطيبين الطاهرين  
الغفر عنهم الذنوب  
كأنفاس الدواب  
والله اعلم بالصواب



اي دليل كون الوصف علة من التباين والاختلاف والمناسبة لا يقتضيه  
 نسبه لان الدلالة نسبة بين العال والبدل والوصف بيان للوصف  
 تعدية اي لا يقتضيان يكون الوصف متعديا بل يتحقق في الوصف  
 الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمعنى  
 فالوصف وهو عموم الوصف ووجوه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان  
 يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليق لا يوجب علما لان  
 دليل ظنه بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه اي وجوب  
 العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليق فلا يصح قطعي الحكم عنه  
 اي النص العلة لان العدل عن قولي الدليلين المضعف مامع مكان  
 العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليق حكم على هذا سوى التعدية فلو  
 خلى عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان  
 الشارع لما نص عليها فقد اذاعها بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة  
 اعظم منها فان قيل التعليق بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة في اختصاص  
 حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليق بالعلة  
 القاصرة فانما الجهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليق  
 للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجهة

قوله اي دليل انما قال ذلك  
 يريد ان الدلالة نسبة بين العال والبدل  
 على معنى الطولية فيكون من علة  
 النسبة الذي هو من علة  
 لا يقتضيه تعدية بل يتحقق في الوصف  
 الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمعنى  
 فالوصف وهو عموم الوصف ووجوه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان  
 يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليق لا يوجب علما لان  
 دليل ظنه بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه اي وجوب  
 العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليق فلا يصح قطعي الحكم عنه  
 اي النص العلة لان العدل عن قولي الدليلين المضعف مامع مكان  
 العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليق حكم على هذا سوى التعدية فلو  
 خلى عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان  
 الشارع لما نص عليها فقد اذاعها بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة  
 اعظم منها فان قيل التعليق بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة في اختصاص  
 حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليق بالعلة  
 القاصرة فانما الجهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليق  
 للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجهة

قوله اي دليل انما قال ذلك  
 يريد ان الدلالة نسبة بين العال والبدل  
 على معنى الطولية فيكون من علة  
 النسبة الذي هو من علة  
 لا يقتضيه تعدية بل يتحقق في الوصف  
 الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمعنى  
 فالوصف وهو عموم الوصف ووجوه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان  
 يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليق لا يوجب علما لان  
 دليل ظنه بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه اي وجوب  
 العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليق فلا يصح قطعي الحكم عنه  
 اي النص العلة لان العدل عن قولي الدليلين المضعف مامع مكان  
 العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليق حكم على هذا سوى التعدية فلو  
 خلى عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان  
 الشارع لما نص عليها فقد اذاعها بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة  
 اعظم منها فان قيل التعليق بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة في اختصاص  
 حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليق بالعلة  
 القاصرة فانما الجهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليق  
 للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجهة



٢٠  
 وادناظر وان في  
 الاقيسة من جنس المعاني والارشاد التي تليها  
 وبسلكو طريق المصالح والاطلاق لا يحتاج بالمثل الطريقة لما شاع  
 من الشريعة ولو كان الطرد صحيحا لما عطلوه ولا اوجوه  
 وكذا سائر الائمة والبيعه ان النظر واجب فيها فاشج ان في زيادة من الثاني  
 من الوجوب والالبيعه ان النظر واجب فيها فاشج ان في زيادة من الثاني  
 من الوجوب والالبيعه ان النظر واجب فيها فاشج ان في زيادة من الثاني  
 من الوجوب والالبيعه ان النظر واجب فيها فاشج ان في زيادة من الثاني

[illegible]

جواب سوال بانه ملاك  
 العمل على اربعين فلاديمن بيانها  
 والاعمال اندم بذكر بيانها وتوحيدها بما توضحه ان  
 ثنائيا، تنكوي وفيه الصالح العمل فلا حاجة الى بيانها  
 المؤثرة من ان الطرية هو الذي لا حظ له في الدوران و  
 دفع القياس الذي لا حظ له في اعتبارها في الدوران و  
 هذا التقدير يوافق ان ان قوله وما قد في مشروط على ان الجوه  
 المذكورة فيما بعد العمل الطرية كما لا يخفى وقوله وما قد في مشروط على ان الجوه  
 وجه دفع العمل الطرية في بيان كلام المصنف في قوله وما قد في مشروط على ان الجوه  
 الطرية مشروط ببيانها في بيان كلام المصنف في قوله وما قد في مشروط على ان الجوه  
 ان في الكلام تقدير كما حزنه فلا خلاف في ذلك  
 بيان في العمل الطرية لانها اولى  
 فيها عبارة عن الوصف الذي  
 جردا عنها بعض

[illegible]



العلة اقل من التزام قول المذكورين الشك في المانع فلهذا  
 العبارة الشك في محموله على المجاز وهو كون الشك في المانع فلهذا  
 فيكون المانع ان التزام قول المذكورين الشك في المانع فلهذا  
 تختلف الناقضة وفساد الوضع فيها مثل بنية الى ما بعد  
 حكم العمل كما في الناقضة او ظهور ثاثيره في بعض  
 علم العمل كما في الناقضة او ظهور ثاثيره في بعض  
 تاثيره فلا يجوز فيها بل يكون التزام فيها اقل من التزام فيها  
 لا يجوز لان وقع الناقضة بعد الوجود  
 يمكن بطلان فيها او وقوع الناقضة بعد الوجود

٤٠

فان دفعه بعد الورود  
 ليس يمكن او عرض عليه بان اذا  
 لا يقع حيث جعل وجه تقديم القول بموجب العلة  
 على الناقضة ضعفت وجعل وجه تقديم القول بموجب العلة  
 على الناقضة قوية منها وايضا بان علة وجه تقديم القول بموجب العلة  
 على بعض ما ضعف المتناقضة على فساد الوضع  
 الاول فالاول في تقديم القول بموجب العلة بموجب العلة  
 ان كان الثاني في الاول في تقديم القول بموجب العلة بموجب العلة  
 الاسوة الثالثة السابقة لانه ضعف من اجل امر اخر لان  
 بان التفرع عن الاولين مع الامر الاول فلا بد من  
 الترتيب من الاولين بموجب العلة بموجب العلة بموجب العلة  
 لا ضعف فتقوى القول بالخيرين بموجب العلة بموجب العلة بموجب العلة  
 لا ضعف فتقوى القول بالخيرين بموجب العلة بموجب العلة بموجب العلة

يتوهم انه ماخذ الخصم كمالوقا في السرقة انما اخذ مال الغير بلا اعتقاد  
اباحه وتاويل فيوجب الضمان كالغصب فيقال نعم الا ان استيفاء

[illegible]



[illegible]



[illegible]

الحكم في ما كان له الحكم في نفسه  
الحيثيات فاذا كانت لا وجه للحكم  
تختلف حسب اختلاف الاعتراف  
في ذلك الحكم الا اعتبارات و  
صلاحية الوصف لا الاحكام قد  
نسبة الحكم الى اليبس والامكان  
صلاحية الوصف للمنافاة من  
اليد فان فيه فرق بين السمانه  
عند وجوده ان نفس وجود الحكم  
نسبة الحكم الى الوصف الذي وجد  
لانه راجع الى منه عينيه

[illegible]

الصغير في البكر الصغيرة وكل من  
في البكر الصغيرة من الولد  
لما الصغر ان المناسب للولادة  
دون البكارة واليد لا يوجد في اعتبار ان  
في ولاية المال باجماع في تحليل  
من الحاكم كقول الشافعي في  
ان الحاكم في الوضوء في  
انكر من في الوضوء في  
الركنية قلنا نعم ان ملك العلة  
منه سمس الراس ما وجد في  
استوفى في الالاء وهو الوجه  
فيها التحليل بعد تمام الغرض ان  
الغرض في فخذ الزيادة على الغرض  
الغرض من فخذ

لا ان الفرض في يوم غسل المصطفى  
 لم يستوفى عليه فافكر في ضرورة والفرض في المسح  
 فيه لانه زيادة على القدر المستجاب الذي يوجب  
 فليصار الى التمسك بعدم الفروض من جنسه في محله  
 ونشأ منه المماخذه في نسبة الحكم الى الوصف وذا في  
 تعليمهم بان الاصح على انه عند الدخول في ملكه لعدم  
 البعضية بل ان العلم ولا يتم ان حكم الاصل وهو عدم التقيد  
 في ابن العلم عند ثابته لعدم البعضية بل بعد القرائة  
 ١٢ غايته وادعاءه في الحكم الى الوصف وان كان  
 الى الوصف الاول وهو عدم البعضية لان الوصف وان كان  
 وجوده والوجود في العلم والوجود في العلم والوجود في العلم  
 القرائة بل في وجوده من العلم والوجود في العلم والوجود في العلم  
 ١٢ بعد القرائة بل في وجوده من العلم والوجود في العلم والوجود في العلم  
 وجوده في العلم والوجود في العلم والوجود في العلم والوجود في العلم  
 الوجود في العلم والوجود في العلم والوجود في العلم والوجود في العلم







716

[illegible]









[illegible]



الوصف  
نظم تحريك النغم وبيان  
لورطة الجار الى التجري في المتن بياض  
فيكون المضامد يولفظ الوصف  
معها متعلق المعانيات  
اشارة الى الاقام ١٣ قوله نقط وصف الثاني  
ومبين على قوله نقض الطهارة  
المعنى ١٤ بان التقصير التفضيل لفساد  
ناش من قوله وجب غسل جميعه  
بالله الما وجب غسل جميعه  
على الاعضاء الاربعه ١٥  
صاحبه اده ١٦  
ان الانقصار على الاعضاء  
لا يعبر فخرج الحرج لانه مذكور  
١٧

2

والفرق بين الدفع الاول وبين  
الدفع الثاني ان في الاول دفع  
بالرأس اي بواحدة من  
الذي يصير الوصف بحدود  
التأخير ان غير آمل لم يخل  
التكليف اعائته على  
يؤد عليه اي على تظليلا المذكور  
ويكون خروج التباينة مؤثرا في حال  
الطهارة بطريق انقضاء الثاني  
عليه عطف آه فيه دفع مؤتمرا  
في قوله ويؤد عليه لا كشياف  
نقض  
على قوله فيؤد فيكون نقضا على  
م

فوجب الوضوء لهذا وهناك اى في غير السائل لم يجب غسل ذلك

الموضع فانعدم الحكم وهو نقض الطهارة لانعدام العلة وهو خرق

النخس لانعدام المعنى الذي حصار الوصف به علة وهو التاثير ويورد

عليه عطف على قوله فيورد صاحب الجرح السائل فان الخارج منه

حينئذ نجس ليس يحدث في الوقت فندفعه الى النقص بالحكم

ای بمنع عدم الحکم بان نقول لیس الحکم المطلوب متخلفا عن

الوصف فندفع النقض فيما نحن فيه ببيان انه اى الجنس السائل

حدث موجب للطهارة وتأخر حكمه إلى ما بعد خروج الوقت ضرورة

قدرة المكلف على الخروج عن عمدة التكليف وهذا يلزم من إطلاقاته

بعد خروج الوقت بذلك الحدث لا بالخروج فانه ليس بحدث بالاجماع

وندفعه بالغرض باننا نقول الغرض من التعليل الحاق الفرع بالاصل

والتشوية بينهما وقد حصل فان غرضنا من التعليل التشوية

في المعنى الموجب للحكم بين الدم هذا هو الفرع فيما نحن فيه

والبول ونحوه وهذا هو الاصل وذلك اي البول مثلا حدث

لأن التفتن  
يحيى الأصل والعرض  
بين الأصل والعرض  
صاحب الأدب  
فان التفتن بالبول  
التفتن بالبول  
كلما غاب البول  
الانتقال من بلاد  
المراد خارج كذا  
١٢

[illegible]







فقد جعل الاعلى اسفل وبالعكس وانما يصح هذا النوع من القلب  
فيما يكون التعليل فيه بالحكم بان يجعل المستدل بحكم الاصل علة لحكم  
اخر فيه تمعده الى الفرع مثل قولهم اي صاحب الشافعي الكفار جنس  
يجلد بجرهم مائة اشار بذلك الى ان الكلام في الاحرار فيرجم ثيهم  
كاحرار المسلمين فلا يكون الاسلام من شرط الاحصان حتى لو زني  
الذي كحر الثيب يرحم عندهم فجعلوا جلدا لمائة علة لوجوب ارجم  
فقلنا الاحرار المسلمون انما يجلد بجرهم مائة لانهم يرحم ثيهم لانه  
يرجم ثيهم لانه يجلد بجرهم فجعلنا علة حكما وحكمة علة فهذا القلب  
معارض صورة من حيث انه تعليل بما يدل على خلاف حكم المعلو  
مناقضته مع ان العلة لما صارت حكما في المقيس عليه خرج المقيس عليه  
من كونها علة لان العلة لما صارت حكما في المقيس عليه خرج المقيس عليه  
من كونها علة لان العلة لما صارت حكما في المقيس عليه خرج المقيس عليه

من كونه مقيسا عليه في الحكم المطلوب فبقى قياسه بلامقيس عليه  
وهو المراد من قوله فلما احتمل الانقلاب فسد الاصل وبطل القياس  
اذ لم يبق حرج الا قوتهم الكفار جنس يجلد بكمه ما تخرجهم منهم و  
النوع الثاني من القلب قلب لسائل الوصف اي وصف للمعلل شاهد  
على المعلل بعد ان كان شاهدا له اي للمعلل وهو اي النوع الثاني منه  
ما خوذ من قلب الجواب اي من جعل باطن الشئ ظاهرا وظاهره باطنا  
فان اي الوصف كان ظهريه اي الوصف اليك يا ايها المعلل والسائل  
فصار وجهه اي الوصف اليك فال مخاطب ان كان هو للمعلل فمعنى  
قوله كان ظهريه اليك يحاج عنك كمن تقدم ليخاصم عنك فصار  
وجهه اليك يحاجك عن خصمك وان كان السائل كان معناه كان  
معرضا عنك فصار مقبلا اليك فهذا النوع معارضة من حيث  
تعلييل يوجب خلافا او جبهه للمعلل وفيها مناقضة لان الوصف  
بشهادة تترتبة حكم مرة وبانقائه اخرى يكون متناقضا في نفسه  
بمنزلة الشاهد الذي يشهد للمتخاصمين في حادثة واحدة الا انه  
اي هذا النوع من القلب لا يكون اي لا يوجد لا بوصف زائد

توضيح ان كل ما كانت له المعارضة في الحقيقة فليس كذلك  
في النوع الثاني من المعارضة فبقا حقيقة كقولنا  
الانقلاب لاننا جعلنا ما جلوده على حوله  
في الاصل وهو جلد البنية وحلها على حوله  
كلما هو جلد البنية وحلها على حوله  
لنقل النوع الثاني من المعارضة لاننا جعلنا ما جلوده على حوله  
من كونه مقيسا عليه في الحكم المطلوب فبقى قياسه بلامقيس عليه  
وهو المراد من قوله فلما احتمل الانقلاب فسد الاصل وبطل القياس  
اذ لم يبق حرج الا قوتهم الكفار جنس يجلد بكمه ما تخرجهم منهم و  
النوع الثاني من القلب قلب لسائل الوصف اي وصف للمعلل شاهد  
على المعلل بعد ان كان شاهدا له اي للمعلل وهو اي النوع الثاني منه  
ما خوذ من قلب الجواب اي من جعل باطن الشئ ظاهرا وظاهره باطنا  
فان اي الوصف كان ظهريه اي الوصف اليك يا ايها المعلل والسائل  
فصار وجهه اي الوصف اليك فال مخاطب ان كان هو للمعلل فمعنى  
قوله كان ظهريه اليك يحاج عنك كمن تقدم ليخاصم عنك فصار  
وجهه اليك يحاجك عن خصمك وان كان السائل كان معناه كان  
معرضا عنك فصار مقبلا اليك فهذا النوع معارضة من حيث  
تعلييل يوجب خلافا او جبهه للمعلل وفيها مناقضة لان الوصف  
بشهادة تترتبة حكم مرة وبانقائه اخرى يكون متناقضا في نفسه  
بمنزلة الشاهد الذي يشهد للمتخاصمين في حادثة واحدة الا انه  
اي هذا النوع من القلب لا يكون اي لا يوجد لا بوصف زائد

توضيح ان كل ما كانت له المعارضة في الحقيقة فليس كذلك  
في النوع الثاني من المعارضة فبقا حقيقة كقولنا  
الانقلاب لاننا جعلنا ما جلوده على حوله  
في الاصل وهو جلد البنية وحلها على حوله  
كلما هو جلد البنية وحلها على حوله  
لنقل النوع الثاني من المعارضة لاننا جعلنا ما جلوده على حوله  
من كونه مقيسا عليه في الحكم المطلوب فبقى قياسه بلامقيس عليه  
وهو المراد من قوله فلما احتمل الانقلاب فسد الاصل وبطل القياس  
اذ لم يبق حرج الا قوتهم الكفار جنس يجلد بكمه ما تخرجهم منهم و  
النوع الثاني من القلب قلب لسائل الوصف اي وصف للمعلل شاهد  
على المعلل بعد ان كان شاهدا له اي للمعلل وهو اي النوع الثاني منه  
ما خوذ من قلب الجواب اي من جعل باطن الشئ ظاهرا وظاهره باطنا  
فان اي الوصف كان ظهريه اي الوصف اليك يا ايها المعلل والسائل  
فصار وجهه اي الوصف اليك فال مخاطب ان كان هو للمعلل فمعنى  
قوله كان ظهريه اليك يحاج عنك كمن تقدم ليخاصم عنك فصار  
وجهه اليك يحاجك عن خصمك وان كان السائل كان معناه كان  
معرضا عنك فصار مقبلا اليك فهذا النوع معارضة من حيث  
تعلييل يوجب خلافا او جبهه للمعلل وفيها مناقضة لان الوصف  
بشهادة تترتبة حكم مرة وبانقائه اخرى يكون متناقضا في نفسه  
بمنزلة الشاهد الذي يشهد للمتخاصمين في حادثة واحدة الا انه  
اي هذا النوع من القلب لا يكون اي لا يوجد لا بوصف زائد





القلب قومه اى اصحاب الشافعي في ان الشرع في النفل من الصوم الصلوة  
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اى العبادة من الصلوة  
والصوم النفل عبادة لا يمضي في فاسدها اى لا يجوز اتمامها بالمض  
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشرع لا بالمض يجب فيه بالفساد  
ان لا تلزم تلك العبادة بالشرع قبل الوضوء لما لم يلزم المض فيه  
لم يلزم بالشرع فيقال لهم لما كان اى الشأن كذلك اى كاذرا من  
ان ما شرع فيه عبادة لا يمضي في فاسدها فلا يلزم بالشرع وجب  
ان يستوى فيه اى فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشرع كما  
استوى عملها في الوضوء باعتبار ان لا يمضي في فاسدها فان الشرع  
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه  
لا ندر لا يمضي في فاسدها ايضا فوجب استواءها فيه واذا ثبت  
استواءها والنذر يلزم بالاجماع كان الشرع ملزما ايضا للاستواء  
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اى  
السائل لما جاء بحكم اخر ليس بمناقض للحكم الاول لا المستدل لم  
ينف التسوية بل يدعى عدم اللزوم بالشرع والسائل يدعى التسوية

بيان ما ظهر من الشافعي في ان الشرع في النفل من الصوم الصلوة  
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اى العبادة من الصلوة  
والصوم النفل عبادة لا يمضي في فاسدها اى لا يجوز اتمامها بالمض  
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشرع لا بالمض يجب فيه بالفساد  
ان لا تلزم تلك العبادة بالشرع قبل الوضوء لما لم يلزم المض فيه  
لم يلزم بالشرع فيقال لهم لما كان اى الشأن كذلك اى كاذرا من  
ان ما شرع فيه عبادة لا يمضي في فاسدها فلا يلزم بالشرع وجب  
ان يستوى فيه اى فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشرع كما  
استوى عملها في الوضوء باعتبار ان لا يمضي في فاسدها فان الشرع  
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه  
لا ندر لا يمضي في فاسدها ايضا فوجب استواءها فيه واذا ثبت  
استواءها والنذر يلزم بالاجماع كان الشرع ملزما ايضا للاستواء  
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اى  
السائل لما جاء بحكم اخر ليس بمناقض للحكم الاول لا المستدل لم  
ينف التسوية بل يدعى عدم اللزوم بالشرع والسائل يدعى التسوية

بيان ما ظهر من الشافعي في ان الشرع في النفل من الصوم الصلوة  
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اى العبادة من الصلوة  
والصوم النفل عبادة لا يمضي في فاسدها اى لا يجوز اتمامها بالمض  
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشرع لا بالمض يجب فيه بالفساد  
ان لا تلزم تلك العبادة بالشرع قبل الوضوء لما لم يلزم المض فيه  
لم يلزم بالشرع فيقال لهم لما كان اى الشأن كذلك اى كاذرا من  
ان ما شرع فيه عبادة لا يمضي في فاسدها فلا يلزم بالشرع وجب  
ان يستوى فيه اى فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشرع كما  
استوى عملها في الوضوء باعتبار ان لا يمضي في فاسدها فان الشرع  
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه  
لا ندر لا يمضي في فاسدها ايضا فوجب استواءها فيه واذا ثبت  
استواءها والنذر يلزم بالاجماع كان الشرع ملزما ايضا للاستواء  
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اى  
السائل لما جاء بحكم اخر ليس بمناقض للحكم الاول لا المستدل لم  
ينف التسوية بل يدعى عدم اللزوم بالشرع والسائل يدعى التسوية

القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت  
منه القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت  
منه القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت  
منه القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت

ذهبت المناقضة التي هي شرط صحة القلب فلم يكن دفعاً لدعوى  
المستدل فلا يقبل والقائلون بريقولون المناقضة بين الحكمين  
بدليل منفصل كاف لصحة القلب وقد وجدت لان ثبوت المساواة  
مستلزم لانتفاء دعواه ولان المقصود من الكلام معناه والسائل  
وان علق حكم الاستواء بالوصف لكن المقصود من الاستواء في كل  
موضع شيء آخر كما قالوا الاستواء مختلف في المعنى في الفرع والاصل  
فان استواء النذر والشرع في الموضوع الذي هو الاصل باعتبار  
عدم الالزام اذ لا اثر للنذر والشرع في ايجاب الموضوع واستوائهما  
في النقل الذي هو الفرع باعتبار الالزام والى هذا اشار بقوله ثبوت  
اي هو ثبوت اي ثابت من وجه في الفرع وسقوط من وجه في التصان  
اي حال كونها ثابتين على التصاد وذلك لاختلاف كون حكم  
الفرع ضد حكم الاصل مبطل للقياس لاسيما في تعدية حكم من الاصل  
غير موجود فيه فان كون الشرع ملزماً ليس بموجود  
في الموضوع فكيف يثبت في الفرع بالقياس

القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت  
منه القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت  
منه القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت  
منه القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت

القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت  
منه القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت  
منه القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت  
منه القلب ان ياتي الالزام بالشرع في كل وقت





لا العبد التي من الال  
 الاصل في غير وجود في النزاع  
 في وجود الحاصل الفروق بين الال  
 والفرع ان تلك العلة بوجود  
 في الاصل من الفرع لا محالة  
 كالتحقيق للذن بوقوع فقط  
 بل ودم وحم  
 في اشارة الى ان ليس للارباب الاصل  
 كالتحقيق عليه او الدليل ومنه الاشارة  
 كونه من الارباب الاصل في العلة  
 او الدليل وعلى هذا يكون صفه العام  
 صاحب الزاده على بسبب الفارقة  
 في ذكر الال على بسبب الفارقة  
 في جواب سوال وموان ذكر الفارقة  
 في التام في الاشارة الى ان  
 الثاني من المناقشة في علة  
 في جواب ان الال

فیرای فی الفرع وعدم العلة لا یوجب عدم الحكم ولا یصلح دلیلا على  
عدم الحكم عند عدم حجة اخرى فكيف عند وجودها اذا الحكم یجوز  
ان ثبت بعلل مختلفة وكل كلام صحیح فی الاصل ای فی نفس یدکر علی  
سبیل المفارقة لجملة صفة كلام واعلم ان المعارضة فی الاصل یسبغ بالمفارقة  
عند الجمهور کذا فی الشرح فاذکر علی سبیل المانعة المفارقة من  
الايرادات الفاسدة التي لا یقبل من السائل فینبئ المصنف بهذا الكلام  
على ایرادها بطریق مقبول کقولهم له اصحاب الشافعی فی عتاق  
الراهن ای الرهن اذا عتق العبد المرهون نفذ عتقه عندنا وعند  
الشافعی لانفذ اذا كان الراهن معسرا ولی فی المفسر قولان ووجه  
انه ای الاعتاق تصرف یدل فی حق المرتبه بالابطال ای یبطل حقه  
فی الرهن بدون رضائه فكان الاعتاق مردودا کالبيع ای كما اذا  
باع الراهن المرهون بغير اذن المرتبه قالوا ای هل الطرد من اصحابنا  
لیس هذا ای الاعتاق کالبيع لانه ای البیع یحتمل الفسخ فیظهر اثر حق  
المرتبه فی المنع من النفاذ بخلاف العتق فهذا فرق صحیح فی نفسه  
فاسد لصدره من السائل الذی لیس له ولایة الفرق فلا یقبل منه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

فإنه كما مر في البيع فإنه ليس له مجمل عليه بخلات الشافعي  
منفصلا وللنصيب طرق على ما عرفت في الأديب فتبين  
قال الشافعي مصدر يعني أن النصب لا يصلح  
لأنه مفعول مطلق ثم لما كان المفعول المطلق تارة للفتح  
كما في جئت عليه القاضى وثارة للعدو كما في جئت  
الشحنون في محله أشار التبيين المراد به بقوله لو كان  
لا غير قوله ما ورد به أن لا يكلم كونه مفعولا مطلقا لأنه موصوف  
الذي كونه مفعولا مطلقا لا يكلم كونه مفعولا مطلقا لأنه موصوف  
ليس كذلك لأن معنى الفعل فيه ويكون معنى الفعل مفعولا مطلقا لأنه موصوف  
مصدره لا بالأبطال وكون الأصل في الفعل مفعولا مطلقا لأنه موصوف  
الأبطال كذا يعني أن قوله أصلا مفعول  
زوف وهو الأبطال كذا يعني أن قوله أصلا مفعول  
المصدر الموصوف كذا يعني أن قوله أصلا مفعول



وحب من يستحقه فلاولى ان يعقل ببل فله انى  
 اسرار احوال المحب ان ياب الاستدلال على انى  
 تقتضى خلاف ما اقتضاه دليل المحب فوجبه فانه  
 الترتيب اذ لم ينفع بطريق آخر فان لم يثبت  
 فلاب ان ان يعارضه علمه  
 ٢٢  
 بوجه علمه كان لان  
 يجازى علمه بعلمه فان لم يمكنه من  
 علمه لزمه اذ جاءه المحب بالعلم بالبرهان  
 واجبه عند العادة وقال قوم لا يجوز التمسك  
 المتعارفين بل الواجب التوقف والتخارج اليان  
 قول الفضلاء رفع لما يقال بان الظاهر اليان  
 كونه من الترتيب كونه من الترتيب فوجبه فانه  
 وقع مقبولا وبكى كذا يكون محمولا على  
 كونه من الترتيب فوجبه فانه  
 فضل لان الترتيب فوجبه فانه

وَاللَّيْلِ وَالنَّجْمِ وَالْجَبَلِ وَالْشَّجَرِ وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَالْمُؤْمِنِينَ يُنْقِضُونَ عَهْدَ اللَّهِ بِكَ وَبِهِ يَتَمَسَّكُونَ

من آه کلب  
و در علی صنفه از شکران  
۵۴ اقل لا یبعد ان  
مستراح برادر علی بعض الشیخ حيث قالوا  
فنه ذیل قول لعل فضل احدیه خیه  
باعتدالان القیاس فی فضیل احدیان  
فا فتمت ورا ما کان فی القیاس  
عنه بجز و بیان از ارد با ندلا حاجه  
الحامه و بیجا البلیان فی کل عام  
صنفه اخذ اما فی التفسیر و شیخ  
ای حاصل استخوانه بالتفسیر مع الاستیعاب  
کلام منی جمعه محل فصل صدقه  
ملکیه ذوال قعد

قوله ذكر رجاء آدم مثال  
رجاء الوصفى الحقيقى  
للفرض من فعل قوله دفع قيل  
من عدم المطابقة المثال  
بالمثال لأن المثال المثال  
الوصفى فقط والرجاء فى  
المثال المذكور عدم أن  
يكون بالآلة كأنه ففعل ما  
المماثلة كزيادة درهم ما  
أولها وصف بالان القصد بها  
المماثلة عادة كزيادة خبره  
وواصلان المراد بالرجاء أن  
يطلق حتى تغوث المطابقة  
الأنى لا تقوم المماثلة به  
الرجاء

[illegible]

١٢  
مطلقا فلو حصل بالامر  
القائم بالغير فزحان وصفي بالمتولين  
ولو حصل بالامر القائم بنفسه ولا دخل في الحارضة  
كون الحارضة مرادة فالتاليين ما هو المراد من قوله وصفي بالمتولين  
بمعنى ان الزحان اعلم من ان يكون بالامر القائم بنفسه او بالغير  
بالزحان بالقول اللغوي فان كان بالقائم بالغير فقد دخل في قوله  
لا عبرة له في المعارضة وان كان بالقائم بالامر القائم بنفسه او بالغير  
لغيره لم يوصف بالزحان عليه من مقتضى كونه قد دخل في قوله كان  
بالقول اعني الزحان بالامر بالادخال في وصفه كما كان  
في المعارضة اعلم من ان

[illegible]

زيادة جدهم  
صلواتك المروءات  
ليس الخلق حتى تغوث المطابقة بل  
المروءات الرجاء التي لا تقوم للمائة به  
زيادة جدهم وانما الزيادة الارواح  
الوصفي فصلت المطابقة بينها وباحدة  
ان الامام اسخر في ذراع من ان الثبوت  
الوصفي دون الذات في فطنة ان الثبوت  
في المثال الرجاء الوصفى بالحق  
**الآخر** في اعتبار العادة وزيادة  
غير مبدل يتبين في العادة زيادة بان  
لفظ الجائز بان موجب هي ثمانية بان  
يزاد في الجواب الآخر بهذا القدر بجزء  
الموافق والجهة فانها ليس بموجب  
الاختصاص عادة و

فلا بد من ان كان موجبا ينفع  
بانها الوجه في انه لا يستلزم  
العرشة من احوالها الجائزين  
بل ليسى بها كما لا يتايد ليسى  
بجحانا وصفيا "م" لا يفي  
الى الدليل على ان المراد بالزيادة  
لا تقوم بالماتية بها عادة "م"  
صاحب الزاد رجم الله قلوبنا  
فذهب الى ان عليه السلام هو  
الاعرف بالوزان لوزن

صاحبزادہ احمد  
نور محمد خان  
نور محمد خان  
نور محمد خان

لناظره ١٢ ولسايع و  
الحايت ولو الدية  
اعلم ١٢ محمد علي  
عليه السلام ابراهيم والصد  
دون الوصفى من قوله  
يؤاد الريحان الغدا  
أفان فرغ

[illegible]



ونقل عن بعض المشائخ ان النصين المتعارضين وان كان لا  
من مذهبها عبارة الشافعي الحقن الى قوله وسنة التلويح  
يترجم واحد منهما بنص آخر لكنه يترجم بالقياس لا بالقياس  
غير معتبر في مقابلة النص فكان بمنزلة الوصف للنص لا  
ان احد النصين لا يترجم بالقياس لان من جنس ما يصلح حجة  
بنفسه بطريق الاصل وان لم يكن حجة في هذا الموضع هذا ما  
ذكره الشارح المحقق وذكر في التلويح انهم صرحوا بان لا حجة بكثرة  
الادلة بل بقوة باحتي لو كان في جانب اية وفي اخر ايتان وفي  
جانب حديث وفي الاخر حديثان لا تترك الاية الواحدة والحديث  
الواحد بل يصار من الكتاب الى السنة ومن السنة الى القياس  
اذ لا ترجيح بالكثرة ويلزم منه ترجيح الاية والسنة على الايتين  
فيما اذا كان الحديث موافقا للاية الواحدة وكذا ترجيح السنة  
والقياس على الحديثين وهذا بعيد جدا لان ان كان باعتبار  
تقوى الاية بالسنة وتقوى السنة بالقياس فاذا جاز تقوى الدليل  
بما هو دون فلم لا يجوز تقويته بما هو مثله ثم قال وعامة ما يمكن  
ان يقال ان الادنى يجوز ان يصير منزلة التابع للاقوى فيترجم

والنص من النقل الى الجاهل  
يقولون ان قول صاحبنا في التلويح  
من مذهبها عبارة الشافعي الحقن الى قوله وسنة التلويح  
يترجم واحد منهما بنص آخر لكنه يترجم بالقياس لا بالقياس  
غير معتبر في مقابلة النص فكان بمنزلة الوصف للنص لا  
ان احد النصين لا يترجم بالقياس لان من جنس ما يصلح حجة  
بنفسه بطريق الاصل وان لم يكن حجة في هذا الموضع هذا ما  
ذكره الشارح المحقق وذكر في التلويح انهم صرحوا بان لا حجة بكثرة  
الادلة بل بقوة باحتي لو كان في جانب اية وفي اخر ايتان وفي  
جانب حديث وفي الاخر حديثان لا تترك الاية الواحدة والحديث  
الواحد بل يصار من الكتاب الى السنة ومن السنة الى القياس  
اذ لا ترجيح بالكثرة ويلزم منه ترجيح الاية والسنة على الايتين  
فيما اذا كان الحديث موافقا للاية الواحدة وكذا ترجيح السنة  
والقياس على الحديثين وهذا بعيد جدا لان ان كان باعتبار  
تقوى الاية بالسنة وتقوى السنة بالقياس فاذا جاز تقوى الدليل  
بما هو دون فلم لا يجوز تقويته بما هو مثله ثم قال وعامة ما يمكن  
ان يقال ان الادنى يجوز ان يصير منزلة التابع للاقوى فيترجم

ولاشك في انه لا يجوز ان يصير منزلة التابع للاقوى فيترجم  
بما هو دون فلم لا يجوز تقويته بما هو مثله ثم قال وعامة ما يمكن  
ان يقال ان الادنى يجوز ان يصير منزلة التابع للاقوى فيترجم









مسئلة التثليث فان لما شهد بصحة التيمم ومسح الحف ومسح  
الجيرة وغيرها لم يشهد بصحة وصف الركبة الا الفصل فترجم  
عليه هذه العلة باعتبار شهادة الاصول بصحتها صارت قوية في  
نفسها فترجمت على الاخرى بها كما اشار اليه بقوله لان في كثرة  
الاصول زيادة لزوم الحكم مع اى م الوصف والاقسام الثلاثة  
راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان  
جهاته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف  
وبالتباه بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو  
الحقيقة ترجيح للوصف لقوى على غير القوى لا لترجيح الاصول  
على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ  
الترجيح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتييمم  
محوه وليس هذا كترجيح القياس بالقياس لان ذلك انما يجوز  
باعتبار ان كل قياس علم عليه وفيما نحن فيه القياس واحد

جواب سؤال بان لما كان في التيمم والاقسام الثلاثة زيادة لزوم الحكم مع اى م الوصف والاقسام الثلاثة راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان جهاته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف وبالتباه بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو الحقيقة ترجيح للوصف لقوى على غير القوى لا لترجيح الاصول على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ الترجيح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتييمم محوه وليس هذا كترجيح القياس بالقياس لان ذلك انما يجوز باعتبار ان كل قياس علم عليه وفيما نحن فيه القياس واحد

والا فلو كان في التيمم والاقسام الثلاثة زيادة لزوم الحكم مع اى م الوصف والاقسام الثلاثة راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان جهاته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف وبالتباه بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو الحقيقة ترجيح للوصف لقوى على غير القوى لا لترجيح الاصول على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ الترجيح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتييمم محوه وليس هذا كترجيح القياس بالقياس لان ذلك انما يجوز باعتبار ان كل قياس علم عليه وفيما نحن فيه القياس واحد

والا فلو كان في التيمم والاقسام الثلاثة زيادة لزوم الحكم مع اى م الوصف والاقسام الثلاثة راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان جهاته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف وبالتباه بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو الحقيقة ترجيح للوصف لقوى على غير القوى لا لترجيح الاصول على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ الترجيح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتييمم محوه وليس هذا كترجيح القياس بالقياس لان ذلك انما يجوز باعتبار ان كل قياس علم عليه وفيما نحن فيه القياس واحد

المعنى واحد الا ان ضوء كثره والربع الترجيم بالعدم اي عدم  
الحكم عند عدم الوصف فان الوصف الذي يوجد الحكم عند  
وجوده ويعدم عند عدمه كذا والى من الذي لا يعدم الحكم عند عدم  
وهو اى القسم الرابع اضعف من وجوه الترجيم حتى اذا عارض قسم  
من الاقسام المذكورة كازاجاع هذا لان عدم كونه شيئا  
لا يتعلق به حكم اي لا يوجب عدم العلة عدم الحكم ولا وجوده لا يوجب  
شيء فكيف يتعلق الرجحان بالعدم عند عدمه وما كان مقتضى هذا  
عدم صحة الترجيم به كما ذهب اليه البعض التمسك بهذا فقال يدفع  
لكن الحكم اذا تعلق بوصف ثم عدم الحكم عند عدم الوصف كان اوضح  
لصحة حيث در معه وجود او عدمه واذا تعارض بالترجيم فاما ان  
يقع كل واحد من الترجيمين المتعارضين بمعنى راجع الى الذات  
اولا والاخير اما الى الحال فقط او لا بل احدهما الى الحال و  
الاخر الى الذات ففي الاولين يطلب الترجيم بقوة في المعاني  
ان امكن والا ببقى التعارض وانقطع الترجيم وفي الاخير  
كان الرجحان بمعنى راجع الى الذات احق منه اى من الترجيم

والمعنى واحد الا ان ضوء كثره والربع الترجيم بالعدم اي عدم  
الحكم عند عدم الوصف فان الوصف الذي يوجد الحكم عند  
وجوده ويعدم عند عدمه كذا والى من الذي لا يعدم الحكم عند عدم  
وهو اى القسم الرابع اضعف من وجوه الترجيم حتى اذا عارض قسم  
من الاقسام المذكورة كازاجاع هذا لان عدم كونه شيئا  
لا يتعلق به حكم اي لا يوجب عدم العلة عدم الحكم ولا وجوده لا يوجب  
شيء فكيف يتعلق الرجحان بالعدم عند عدمه وما كان مقتضى هذا  
عدم صحة الترجيم به كما ذهب اليه البعض التمسك بهذا فقال يدفع  
لكن الحكم اذا تعلق بوصف ثم عدم الحكم عند عدم الوصف كان اوضح  
لصحة حيث در معه وجود او عدمه واذا تعارض بالترجيم فاما ان  
يقع كل واحد من الترجيمين المتعارضين بمعنى راجع الى الذات  
اولا والاخير اما الى الحال فقط او لا بل احدهما الى الحال و  
الاخر الى الذات ففي الاولين يطلب الترجيم بقوة في المعاني  
ان امكن والا ببقى التعارض وانقطع الترجيم وفي الاخير  
كان الرجحان بمعنى راجع الى الذات احق منه اى من الترجيم

المعنى واحد الا ان ضوء كثره والربع الترجيم بالعدم اي عدم  
الحكم عند عدم الوصف فان الوصف الذي يوجد الحكم عند  
وجوده ويعدم عند عدمه كذا والى من الذي لا يعدم الحكم عند عدم  
وهو اى القسم الرابع اضعف من وجوه الترجيم حتى اذا عارض قسم  
من الاقسام المذكورة كازاجاع هذا لان عدم كونه شيئا  
لا يتعلق به حكم اي لا يوجب عدم العلة عدم الحكم ولا وجوده لا يوجب  
شيء فكيف يتعلق الرجحان بالعدم عند عدمه وما كان مقتضى هذا  
عدم صحة الترجيم به كما ذهب اليه البعض التمسك بهذا فقال يدفع  
لكن الحكم اذا تعلق بوصف ثم عدم الحكم عند عدم الوصف كان اوضح  
لصحة حيث در معه وجود او عدمه واذا تعارض بالترجيم فاما ان  
يقع كل واحد من الترجيمين المتعارضين بمعنى راجع الى الذات  
اولا والاخير اما الى الحال فقط او لا بل احدهما الى الحال و  
الاخر الى الذات ففي الاولين يطلب الترجيم بقوة في المعاني  
ان امكن والا ببقى التعارض وانقطع الترجيم وفي الاخير  
كان الرجحان بمعنى راجع الى الذات احق منه اى من الترجيم

ع  
وقال قولنا في  
منازل الراس ان  
فلا يسن كمره  
قانه يبرج على  
قوله ان كمر  
في الوصف فبين  
تدنية لان ما  
قلنا ينقاس  
بما ليس بمسور  
كفعل الوصف  
واليد والرجل  
وما قالوا لا ينقاس  
لان الضمير  
يذكر وليست  
بشئ من الغايات  
فكأنه على عدم

المعنى واحد الا ان ضوء كثره والربع الترجيم بالعدم اي عدم  
الحكم عند عدم الوصف فان الوصف الذي يوجد الحكم عند  
وجوده ويعدم عند عدمه كذا والى من الذي لا يعدم الحكم عند عدم  
وهو اى القسم الرابع اضعف من وجوه الترجيم حتى اذا عارض قسم  
من الاقسام المذكورة كازاجاع هذا لان عدم كونه شيئا  
لا يتعلق به حكم اي لا يوجب عدم العلة عدم الحكم ولا وجوده لا يوجب  
شيء فكيف يتعلق الرجحان بالعدم عند عدمه وما كان مقتضى هذا  
عدم صحة الترجيم به كما ذهب اليه البعض التمسك بهذا فقال يدفع  
لكن الحكم اذا تعلق بوصف ثم عدم الحكم عند عدم الوصف كان اوضح  
لصحة حيث در معه وجود او عدمه واذا تعارض بالترجيم فاما ان  
يقع كل واحد من الترجيمين المتعارضين بمعنى راجع الى الذات  
اولا والاخير اما الى الحال فقط او لا بل احدهما الى الحال و  
الاخر الى الذات ففي الاولين يطلب الترجيم بقوة في المعاني  
ان امكن والا ببقى التعارض وانقطع الترجيم وفي الاخير  
كان الرجحان بمعنى راجع الى الذات احق منه اى من الترجيم



بمعنى راجع الى الحال لان الحال في حد ذاتها قائمة بالذات تالفة لم  
والتابع من حيث انه تابع وقائم بغيره ليحكم بعدم في حق نفسه لعدم  
قيامه بنفسه فهو موجود من وجوده ونحوه والذات موجودة من  
كل وجه والتبع من حيث انه تبع لا يصلح مبطلا للاصل من حيث انه  
اصل وعلى هذا الاصل وهو ان الترجيح بالذات اولى من الترجيح بالحال

قلنا في صوم رمضان نرى تبادى بنيت قبل انتصاف النهار الشرع  
لاننا في الصوم ركن واحد لا يتجزئ صحته وفساده يتعلق جوازه بغيره  
اي النية فاذا وجدت العزيمة في البعض دون البعض تعارضنا  
البعضان البعض الذي وجدت العزيمة فيه والذم لم توجد فيه او  
تعارض وجود العزيمة وعدمها فوجودها في البعض يوجب الجواز  
في الكل وعدمها في البعض يوجب الفساد في الكل فوجدنا البعض الذي

وجدت العزيمة فيه بالكثره  
عدم ارجح الغلبة في بعضه ووجدت العزيمة في البعض دون البعض تعارضنا  
البعضان البعض الذي وجدت العزيمة فيه والذم لم توجد فيه او  
تعارض وجود العزيمة وعدمها فوجودها في البعض يوجب الجواز  
في الكل وعدمها في البعض يوجب الفساد في الكل فوجدنا البعض الذي

في تعارض وجودها في البعض يوجب الفساد في الكل فوجدنا البعض الذي  
وجدت العزيمة فيه بالكثره  
عدم ارجح الغلبة في بعضه ووجدت العزيمة في البعض دون البعض تعارضنا  
البعضان البعض الذي وجدت العزيمة فيه والذم لم توجد فيه او  
تعارض وجود العزيمة وعدمها فوجودها في البعض يوجب الجواز  
في الكل وعدمها في البعض يوجب الفساد في الكل فوجدنا البعض الذي

بمعنى راجع الى الحال لان الحال في حد ذاتها قائمة بالذات تالفة لم  
والتابع من حيث انه تابع وقائم بغيره ليحكم بعدم في حق نفسه لعدم  
قيامه بنفسه فهو موجود من وجوده ونحوه والذات موجودة من  
كل وجه والتبع من حيث انه تبع لا يصلح مبطلا للاصل من حيث انه  
اصل وعلى هذا الاصل وهو ان الترجيح بالذات اولى من الترجيح بالحال  
قلنا في صوم رمضان نرى تبادى بنيت قبل انتصاف النهار الشرع  
لاننا في الصوم ركن واحد لا يتجزئ صحته وفساده يتعلق جوازه بغيره  
اي النية فاذا وجدت العزيمة في البعض دون البعض تعارضنا  
البعضان البعض الذي وجدت العزيمة فيه والذم لم توجد فيه او  
تعارض وجود العزيمة وعدمها فوجودها في البعض يوجب الجواز  
في الكل وعدمها في البعض يوجب الفساد في الكل فوجدنا البعض الذي  
وجدت العزيمة فيه بالكثره  
عدم ارجح الغلبة في بعضه ووجدت العزيمة في البعض دون البعض تعارضنا  
البعضان البعض الذي وجدت العزيمة فيه والذم لم توجد فيه او  
تعارض وجود العزيمة وعدمها فوجودها في البعض يوجب الجواز  
في الكل وعدمها في البعض يوجب الفساد في الكل فوجدنا البعض الذي

فقد ترجعها اولى فان قلت  
 ينبغي ان يكون ما قبل ان في  
 ان لا اعتبار لترجيح عدم  
 على الوجود بالاصالة لانه ان  
 الاصل في كل عين من هو العدم  
 الصوم يمكن فيكون الاصل في  
 الصوم قلنا سئل ان الصوم  
 الاصل في كل عين من هو العدم  
 ان عدم وجوده في الجوارح  
 ودليل الوجود الاثرى اما  
 البنية في اكثر النهار اذا  
 اتينا بصحة الصوم في النقل  
 وجه البنية في اكثر النهار  
 بان الوجود ليس بين الفرض  
 فان كان كل واحد منهما عبادة  
 لان البنية شرط لهما فعبادة  
 فتعتبر في الفرض بالقبول  
 في الترجيح بالقبول في الترجيح  
 من قبل الوجود في الترجيح  
 الكلام في الترجيح بالقبول  
 ان يكون في الترجيح بالقبول  
 وادواته في الترجيح بالقبول  
 من باب الوجود في الترجيح  
 الوصف الذي وصف

اي كثرة الاجزاء التي هي معنى راجع الى الذاة وحكمنا بالصحة و  
 ربح الشافعي البغض الذي لم يوجد فيه العزيمة فحكم بالفساد احتياطي  
 في باب العبادة فتعارض الترجيح الذاتي والترجيح الاحتياطي  
 فتزجيها اولى لان اى الترجيح بالكثرة من باب الوجود اى الذاة  
 فان الكثرة تحصل بانضمام الاجزاء وهي معنى راجع الى الذاة ولم  
 يترجح بالفساد كما ترجح به الشافعي احتياطي في باب العبادات فانه  
 اذا اجتمع فيها جهة صحة وجهة فساد ترجح جانب الفساد بالاتفاق  
 لان دليل لقوله ولم يترجح والضمير يعود الى الترجيح بالفساد اى لان  
 الترجيح بالفساد ترجيح بمعنى في الحال فان الفساد امر طار على الذاة  
 من كل وجه فيكون من الاحوال والترجيح بالذاة مقدم على الترجيح  
 بلحال وقال صاحب التوضيح ان الشافعي يرجح الفساد على الصحة  
 بوصف العبادة فان وصف العبادة يوجب الفساد وهي وصف  
 عارضى لان وصف العبادة الامساك عارض لان من حيث الذاة ليس  
 بعبادة بل صار عبادة بمجعل الله له وهو امر خارج عن الامساك  
 ونحن ترجح الصحيح على الفاسد بكون البنية واقعة في اكثر النهار

فان الوجود ليس بين الفرض  
 فان كان كل واحد منهما عبادة  
 لان البنية شرط لهما فعبادة  
 فتعتبر في الفرض بالقبول  
 في الترجيح بالقبول في الترجيح  
 من قبل الوجود في الترجيح  
 الكلام في الترجيح بالقبول  
 ان يكون في الترجيح بالقبول  
 وادواته في الترجيح بالقبول  
 من باب الوجود في الترجيح  
 الوصف الذي وصف

يقوم بالشيء في باب  
 او حسب بعض اجزاء الوصف الخارج  
 وصف تعميم الشيء خارج عنه والكثرة وصف  
 حسب اجزائه فيكون ذاتيا وقد ورد في القلة  
 حسب اجزائه من باب الوجود في الترجيح  
 والكثرة من باب الوجود في الترجيح  
 ان النظر الى الكثرة لا يقتضي وجود الصوم  
 في الالساك في الكل فتعبر عن وجود الشيء  
 في الالساك في الكل فتعبر عن وجود الشيء  
 وصف العبادة بغيره في اكثر النهار  
 في الالساك في الكل فتعبر عن وجود الشيء  
 في الالساك في الكل فتعبر عن وجود الشيء

كما ينفق في كل واحد من قول لا في كل واحد من قول  
 على نسق واحد على نسق واحد على نسق واحد  
 من نفس قول شعبة التراجع  
 بين اقايم بين اقايم بين اقايم  
 العبادات سببا لترجيح الفساد  
 جعل كمالا في الترجيح بالفساد  
 الوصف في باب العبادات والترجيح  
 من باب العبادات والترجيح بالفساد  
 الترشيح بالكثرة

۴۱ كالقبيل والقارة والكرج و  
 السجود فانهما وصات وايتيه  
 حيث انما بعض جزائها بل نور  
 فاضلها ۱۱ مقصود  
 ۴۲ وصف العبادة فيها جليل الشأن  
 وبها خرج عن كسرها قال  
 ۴۳ قود كما قاله جواب  
 ديوان جبل الباز وني الجاز  
 ۴۴ على كون

والترجيح بالكثرة ترجيح بالوصف الذاتي اذ المراد به وصف يقوم به  
بجسب ذاته بالكثير او بجسب بعض اجزائه فالوصف العارضى ما  
يقوم بالشئ بجسب امر خارج عنه ويمكن تطبيق المتن بهذا بان  
يجعل الباء في قوله بالفساد زائدا ولا يجعل للسببية كما قال في الاسلا  
بترجيح الفساد احتياطا **فصل** ثم جلة ما يثبت بالبحج التي مر  
ذكرها سابقا على القياس من الكتاب والسنة والاجماع شيان  
خبر لقوله حجة ولا يثبت هذان الشيان بالقياس عند المصو وعامة  
المتاخرين بل هو مظهر للحكم وبين الشيان بقوله الاحكام الشرعية  
من الحل والحرة والجواز والفساد ونحوها وما يتعلق به الاحكام  
المشروعة كالعلل والاسباب والشروط ولما كان رد على هذا  
انه لا مناسبة بين الشيان المذكورين والقياس فباء مناسبة  
الحقت الاحكام وما يتعلق به الاحكام بهذا الباب شارح المدقق  
بقوله وانما اى لا يصح التعليل للقياس

[illegible][illegible]



بعد من ظرف الزمان فكلون  
اليمين لقرية ٢٢  
سوالا وردده صاحب الجواب  
الاجيب ثم ينشد الجواب  
ولا يقال

[illegible]



**الح** المذكوران من حقوق الله تعالى  
خالصة وحقوق العباد خالصة  
**ط** جواب عما يقال بأنه  
لم يضمن في اجتماع الحقين بما  
خاصة ان يقول باجماع علماء الوجود  
الدليل بذلك كما حره له في الامم  
**ظ** قوله اللان حق الله تعالى فيه  
دليل لقول المصنف وحق الله تعالى فيه  
عالم به وفيه ثم مساواة الحقين  
الجنتين في صلاح القصد اعم ان يقضي  
قصد كفاية لوجهين احدهما بتقصيص  
هذا القصد بالرق فان هذه عبارة  
لكونه حتى الله تعالى ان حقوق العباد  
لا تتفاوت في حق الحر والعبد كما تفاوت في  
ثانيهما ان حتى استيفاء السلطان للقصد  
لكن حتى الاستيفاء للسلطان  
القادر على

من حيث جلب المنفعة ودفع المضرة بلا رعاية جانب الله فهو حق العبد  
خالصة وكل شيء اشتمل على الامرين فهو ما اجتمع فيه الحقان كما قال  
وما اجتمع فيه حقان وحق الله تعالى فيه غالب كحد القذف والدليل على  
انه مشتمل على حق العبد انه شرع لصيانته عزه دفعا للعار ولذا  
يشترط فيه الدعوى لقبول الشهادة ولا يبطل بالتقدم وعلى حق  
الله تعالى انه شرع زاجرا ولذا يسمى حدا والحديث وشرعت زواجر صونا  
للعالم عن الفساد الا ان حق الله تعالى فيه غالب ولذا لا يجزى فيه  
الادب ولا يسقط بالعفو وعند الشافعي حق العبد فيه غالب فيجوز  
الامر ان فيه وما اجتمعا في الحقان فيه وحق العبد فيه غالب  
كالقصاص فانه مشتمل على صيانة النفس لله تعالى فيها حق الاستعانة  
كما ان للعبد فيها حق الاستمتاع ببقائها فكانت العقوبة الواجبة  
بسبب مشتملة على صيانة الحقين لكن حق العبد فيه راجح لان  
وجوبه بطريق المماثلة وهي تنبئ عن معنى الجبر بقدر الامكان فيه  
معنا المقابلة بالحل من هذا الوجه وان كان يجب جزاء الفعل في  
الاصل الا ضمان المحل حتى يقتل الجماعة بالواحد ولو كان ضمان المحل من

[illegible]

**حقیق** ای الوجوب بالطریق  
المکذوب برادره ثبات الکلون القصار  
صاحب برادره " " "  
فعلانه جزیرا العقل لان جزائر  
الکامل یجی جبریه / احاطت به  
منهم شمس الارضه الغربیه  
والسلام النبوی " "  
**سین**



١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١

ان من العقوبة فيها  
قاصر بهذا الغرض جعل القطع على  
تقصير والتجسس الى حكمه على الواحد  
قوله ذلك مثل حران آه لما كان الدعي كذا  
من السور الثلاثة الحبان عن البرات حق اسد كذا  
وكونه عقوبة وكونه قاصر في العقوبة اشارة الى  
التي وجب كونه عقوبة بعبور دار النجس حران آه  
واما وجب كونه عقوبة فقدر كذا الشر والظهور  
كقوله جزا الفضل والظهور من القتل والى وجبه  
قاصر في العقوبة بقوله اذ لم يحصل آه ١٢

حاشية

[illegible][illegible]

لأن في صدور القتل... بالقتل الخطاء ولو كان كالملا لم يثبت به كالتقصاص... نعم المقتول المتعك عليه كان حقا لله تعالى... حق الصبي حتى لو قتل مورثه عمدا أو خطأ لا يحرم عن الميراث... خلافا للشافعي لعدم كونه مخاطبا والخطر يثبت بالخطاب بخلاف... المخاطي العاقل البالغ لا في الخطاب متوجر إليه لا أنه دفع حكم الخطأ... في بعض المواضع تفضلا ولم يرفع في القتل تعظيما لأمر الدم وخلافا... ما إذا ارتد الصبي حيث يحرم عن الميراث مع أنه لا يعاقب بنفسه... على الردة لأن الحرمان ليس للردة بل لعدم الأهلية ولهذا لو أسلم يحرم... عن ميراث أبيه الكافر ولما كان الحرمان عقوبة جزاء القتل الباشرة... بان يتصل فعله بالمقتول كما يشعر به ترتيب الحكم على الفعل حيث قال... عليه السلام لا ميراث للقاتل لم يثبت الحرمان فيما إذا حفر يرا في غير... ملكر فوقه فيها مورثه وشهد على مورثه بالقتل ثم رجع هو عن... شهادة وحقوق دائرة بين لأميرين أي العباداة والعقوبة وهما... الكفارات أما كونه عباداة فلأن الشرع أمر المكلف بالأداء بنفسه

بالقتل الخطاء ولو كان كالملا لم يثبت به كالتقصاص وإذا لم يثبت به... نعم المقتول المتعك عليه كان حقا لله تعالى ولو كونه عقوبة لا يثبت في... حق الصبي حتى لو قتل مورثه عمدا أو خطأ لا يحرم عن الميراث عندنا... خلافا للشافعي لعدم كونه مخاطبا والخطر يثبت بالخطاب بخلاف... المخاطي العاقل البالغ لا في الخطاب متوجر إليه لا أنه دفع حكم الخطأ... في بعض المواضع تفضلا ولم يرفع في القتل تعظيما لأمر الدم وخلافا... ما إذا ارتد الصبي حيث يحرم عن الميراث مع أنه لا يعاقب بنفسه... على الردة لأن الحرمان ليس للردة بل لعدم الأهلية ولهذا لو أسلم يحرم... عن ميراث أبيه الكافر ولما كان الحرمان عقوبة جزاء القتل الباشرة... بان يتصل فعله بالمقتول كما يشعر به ترتيب الحكم على الفعل حيث قال... عليه السلام لا ميراث للقاتل لم يثبت الحرمان فيما إذا حفر يرا في غير... ملكر فوقه فيها مورثه وشهد على مورثه بالقتل ثم رجع هو عن... شهادة وحقوق دائرة بين لأميرين أي العباداة والعقوبة وهما... الكفارات أما كونه عباداة فلأن الشرع أمر المكلف بالأداء بنفسه

تصورها أي ما في ظاهرها... بالقتل الخطاء ولو كان كالملا لم يثبت به كالتقصاص... نعم المقتول المتعك عليه كان حقا لله تعالى ولو كونه عقوبة لا يثبت في... حق الصبي حتى لو قتل مورثه عمدا أو خطأ لا يحرم عن الميراث عندنا... خلافا للشافعي لعدم كونه مخاطبا والخطر يثبت بالخطاب بخلاف... المخاطي العاقل البالغ لا في الخطاب متوجر إليه لا أنه دفع حكم الخطأ... في بعض المواضع تفضلا ولم يرفع في القتل تعظيما لأمر الدم وخلافا... ما إذا ارتد الصبي حيث يحرم عن الميراث مع أنه لا يعاقب بنفسه... على الردة لأن الحرمان ليس للردة بل لعدم الأهلية ولهذا لو أسلم يحرم... عن ميراث أبيه الكافر ولما كان الحرمان عقوبة جزاء القتل الباشرة... بان يتصل فعله بالمقتول كما يشعر به ترتيب الحكم على الفعل حيث قال... عليه السلام لا ميراث للقاتل لم يثبت الحرمان فيما إذا حفر يرا في غير... ملكر فوقه فيها مورثه وشهد على مورثه بالقتل ثم رجع هو عن... شهادة وحقوق دائرة بين لأميرين أي العباداة والعقوبة وهما... الكفارات أما كونه عباداة فلأن الشرع أمر المكلف بالأداء بنفسه

بالقتل الخطاء ولو كان كالملا لم يثبت به كالتقصاص... نعم المقتول المتعك عليه كان حقا لله تعالى ولو كونه عقوبة لا يثبت في... حق الصبي حتى لو قتل مورثه عمدا أو خطأ لا يحرم عن الميراث عندنا... خلافا للشافعي لعدم كونه مخاطبا والخطر يثبت بالخطاب بخلاف... المخاطي العاقل البالغ لا في الخطاب متوجر إليه لا أنه دفع حكم الخطأ... في بعض المواضع تفضلا ولم يرفع في القتل تعظيما لأمر الدم وخلافا... ما إذا ارتد الصبي حيث يحرم عن الميراث مع أنه لا يعاقب بنفسه... على الردة لأن الحرمان ليس للردة بل لعدم الأهلية ولهذا لو أسلم يحرم... عن ميراث أبيه الكافر ولما كان الحرمان عقوبة جزاء القتل الباشرة... بان يتصل فعله بالمقتول كما يشعر به ترتيب الحكم على الفعل حيث قال... عليه السلام لا ميراث للقاتل لم يثبت الحرمان فيما إذا حفر يرا في غير... ملكر فوقه فيها مورثه وشهد على مورثه بالقتل ثم رجع هو عن... شهادة وحقوق دائرة بين لأميرين أي العباداة والعقوبة وهما... الكفارات أما كونه عباداة فلأن الشرع أمر المكلف بالأداء بنفسه

بخشش واکرام  
افواج وایزد  
مندان ست  
۱۲

جایگاه گایش  
میکند ۱۱

9

ولم يفوض اليه اداء شيء من العقوبات مما انما يتأدى بما هو عبادة  
محض كالصوم وفيها معنى العقوبة لانها لم تجب الا جزية لا افعال  
ولذلك سميت كفارات بمعنى سائر الذنوب وعبادة فيها  
معنى المؤنة فعوله من قولك مائت القوم امانهم اذا تحملت مؤنة  
اي ثقلهم وقيل مفعلة من الاون وهو الخراج والغدا لا ينقل على  
الانسان او من الاين وهو النقب حتى لا يشترط طهاى هذه العباد  
وهذا القول تفرع علان فيها معنى المؤنة كما لا الهلية المشروطة  
في العبادة الخالصة لقصور معنى العبادة في هذا القسم وهي صدقة  
الفطر فان كونها طهارة للصائم عن اللغو والرفث واشتراط النية  
ونحوها في ادائها جهة كونها عبادة ووجوبها على الانسان سبب  
راس الغيرة كالتفقة جهة كونها مؤنة ولهذا وجبت على الصبي المجنون  
العنين عندا بخيفته واي يوسف لكن لما كانت جهات العبادات  
فيها كثيرة مثل تسميتها بصدق الفطر واعتبار صفة الفرو  
تعلق وجوبه بالوقت ووجوب صرفه الى مصارف  
الزكاة ونحو ذلك كان

[illegible]





2

تغير العشر والتضعيف تغير الوصف فقط فيكون اسم من ابطال  
العشر ووضع الخراج لما فيه من تغير الاصل والوصف جميعا والتضعيف  
في حق الكافر مشروع في الجملة كصدقات بني تغلب وما يميز به الذي  
على العاشر وعند التخييف ينقلب خراج لان العشر لم يشرع الا بوصف  
القرية والكفر بها فيها والتضعيف امر ثبت بالاجماع على خلاف  
القياس في قوم معين ومؤنة فيه بما معنى العقوبة وهو الخراج لان  
الله تعالى حكم ببقاء هذا العالم الى وقت معلوم وسبب بقاء الارض  
الخروج القوت منها فاوجب العشر والخراج عمارة وتقاء لها وبقائها  
بمجانة المسلمين لانهم يصونونها عن الاعداء فوجب الخراج للمقاتلة  
كفايتهم والعشر للحجاج لانهم يصونونها بالداء فكان الصرف  
اليهم صرفا الى الارض وانفاقا عليها معنى وهو معنى المؤنة ثم ان في  
العشر معنى العبادة كما امر كرامة للمسلمين وفي الخراج معنى العقوبة اهاتة

[illegible]

ان يقال ان شره مكنونه فيها مع قلبي  
الشره لا يخرج لان الشره لا يخرج لان

[illegible]

\*  
 در نری که خور  
 و نوش است  
 و غیره عاملین  
 کمال انسان ۲  
 صاحبی غنی  
 آید و دنیا را در  
 زمین ۱۲  
 برای جنگ  
 لشکر ۱۲  
 +  
 در صف ۱۰۲  
 بیستم  
 ۱۲

حاشیه  
 و انما نزلت من التذليل  
 الا لعلهم يتقون  
 الحاشیه و هو الذي  
 و انما نزلت من التذليل  
 الا لعلهم يتقون



2

والقصاص ثقلنا لا ابتد الخراج على المسلم عملا بالوجه الاول وجاز  
لقد كان لا يترك قد آه  
بهاؤه عملا بالوجه الثاني اذ البقاء اسهل من الابتداء واما الكفر فبينا في  
وجاهة لا ياتي من حيث انه شرعت آه  
القربة فلا يمكن ايجاب العشر على الكافر ابتداء وبقاء عند الشيخين  
وحق قائم بنفسه اي ثابت بذاته من غير ان يتعلق بذمة عبد يوديه  
بطريق الطاعة او بغيرها وهو خمس الغنائم والمعادن فانه اي الخمس  
حق وجب اي ثبت لله تعالى لا حق لغيره فيه حال كونه ثابتا بنفسه  
من غير تعلقه بذمة المكلف بناء على ان الجهاد حق تفصيل المصداق  
بما اي الله اصيب بالجهاد حق لاي لله تعالى العظيم كله كما قال  
الله تعالى ويسئلونك عن الانفال قل الانفال لله

اللَّهُ تَعَالَىٰ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ

لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله  
 ذلك ان الجهاد ليس مقصودا الا  
 لاسيما في ذمة العبد والجباية  
 ان يتحقق ذمة العبد والجباية  
 كالصلوة والزكاة والصوم  
 فانها لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله

[illegible]



9

[illegible]

المثلث والمغصوب ومالك البيع والثلث في ملك الطلاق والنكاح  
وغير ذلك وأما القسم الثاني من التقسيم المذكور في أول الفصل و

هو ما يتعلق به الاحكام المشروعة فاربعة السبب وعلته والشرط  
والعلاقة السبب لغة اسم لما يتوصل به الى المقصود ومنه سمي الطريق

والباب سببا وهو في الشريعة ما أشار إليه بقوله أما السبب الحقيقى  
أحترز به عن السبب المجازي كالوقت والشهر والبيت وسائر ما ذكر

في فصل بيان سبب الشرائع كما يظهر من قوله فما يكون طريقا  
للوصول الى الحكم اخترت به عن العلامة لانها ليست بطريق اليميل  
هذا الشك سبب الجائز لا نهائي الواقعة على

هے دالتر علی الطریق من غیر ان یضاف لیه وجوب احتراز من العلة  
ولا وجود احتراز من الشرط ولا یعقل فیہ معانی العلم ای لا توجد له

تأثير في الحكم بواسطة او بغية واسطة واخر زب عن السبب الذي له  
شبهة العلة وعز السبب الذي فيه معنى العلة ثم انه لما تهر من

ان لا يكون هناك علة اصلا دفعه بقوله لكني يخل بين اي السبيل

[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

السبب الذي له حكم العلة مثل قود الدابة وسوقها وهو اي كواحد  
 من القود والسوق سبب لما يتلف بها اي بالدابة اي بوطيها لانه  
 طريق الوصول الى الاتلاف غير موضوع له وقد تخلص بين الحكم  
 فعل الدابة لكن اي كل واحد ليس يجرى السبب بل سبب فيه معنى العلة  
 لان السوق والقود يتحلان الدابة على الذهاب كرها فعلمها مضاف  
 الى المكروه فيما يرجع الى بدل المحل فاما فيما يرجع الى جزاء المباشرة فلا تحته  
 لا يجرى عن الميراث فاما اليمين بالله تكفي سببا للكفارة مجازا  
 وكذلك اي مثل اليمين بالله اليمين بغيره تكفي وهو تعليق الطلاق و  
 العتاق بالشرط فانه سبب للجزاء مجازا ايضا لانها سببان حقيقة  
 لا زادي في درجات السبب ان يكون طريقا الى حصول الحكم واليمين  
 مطلقا ليست كذلك فانهما يتعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل  
 فعلا او تركا وذلك اي البرا والذي عقد اليمين له قط لا يكون

اليمين بغيره تكفي سببا للجزاء مجازا ايضا لانها سببان حقيقة  
 لا زادي في درجات السبب ان يكون طريقا الى حصول الحكم واليمين  
 مطلقا ليست كذلك فانهما يتعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل  
 فعلا او تركا وذلك اي البرا والذي عقد اليمين له قط لا يكون

السبب الذي له حكم العلة مثل قود الدابة وسوقها وهو اي كواحد  
 من القود والسوق سبب لما يتلف بها اي بالدابة اي بوطيها لانه  
 طريق الوصول الى الاتلاف غير موضوع له وقد تخلص بين الحكم  
 فعل الدابة لكن اي كل واحد ليس يجرى السبب بل سبب فيه معنى العلة  
 لان السوق والقود يتحلان الدابة على الذهاب كرها فعلمها مضاف  
 الى المكروه فيما يرجع الى بدل المحل فاما فيما يرجع الى جزاء المباشرة فلا تحته  
 لا يجرى عن الميراث فاما اليمين بالله تكفي سببا للكفارة مجازا  
 وكذلك اي مثل اليمين بالله اليمين بغيره تكفي وهو تعليق الطلاق و  
 العتاق بالشرط فانه سبب للجزاء مجازا ايضا لانها سببان حقيقة  
 لا زادي في درجات السبب ان يكون طريقا الى حصول الحكم واليمين  
 مطلقا ليست كذلك فانهما يتعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل  
 فعلا او تركا وذلك اي البرا والذي عقد اليمين له قط لا يكون

[illegible]

طريقا للكفارة ولا للخراء نشر على ترتيب ألف وذلك لا للمحش

المحب للكمالة والحياء عن معصية الله تعالى

فَاعِلٌ يَنْفَعُ مَفْعُولٌ وَكَانَتْ مَفْعُولٌ

فلا أدنى درجات لسبب ذلك والسبب في كون علم او

معناها ففهم مع كونه طريقا نوعا تأثير فعلم وجوده ثم بنا ظاهر

وان كانت السبب الحقیقة لا توجد فی هذین القسمین كما علی

الكناء المذكور من الممدود والتعلة محتملان يؤاى بفضل الله

السلامة والسلامة والسلامة

ای حکم تسمی سبباً حجاراً باعتبار احوال و لیر و هذا البیان عند  
 کلوا احد منکم ۱۲

وعند الشافعي جعلنا المذکور من اليمين والتعليق سببا هو في

معزلة العلة فانه لو حب للام ٢. المذكور ٢. عند وجود الشرط والخشوع

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي جاء به الهدى والبرهان  
فصل في بيان ما يجب من العلم  
والعمل في دين الله تعالى  
والعلم هو الركن الأول  
والعمل هو الركن الثاني  
فمن لم يدرس العلم  
ولم يعمل العمل  
لم يدر ما هو الدين  
والدين هو العلم والعمل  
فمن لم يدرس العلم  
ولم يعمل العمل  
لم يدر ما هو الدين  
والدين هو العلم والعمل  
فمن لم يدرس العلم  
ولم يعمل العمل  
لم يدر ما هو الدين  
والدين هو العلم والعمل

لکھنؤ میں ۱۸۵۷ء میں

لَا يَمُوتُ عِنْدَ حُلُمِهِمَا وَقَدْ مَرَّ بِالْفَصِيلِ وَعِنْدَ طَهْرِ الْمَجَارَى سَمِيحًا

وَقَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ الْكُبْرَىٰ

وَبِوَعْدِ الْحَافِ الْمُبِينِ ۝

[illegible]

ویناں کی طرف سے بھی ایک بیان آیا ہے کہ وہاں کے لوگ بھی اس واقعہ سے متاثر ہوئے ہیں۔

[illegible]

اصول و فروع و احكام و مسائل و فتاوى و مناقب و مناقب و مناقب و مناقب

أخبرنا أني الكيمياء البيضاء من الصبي

ص ۱۱۱  
خند دال السامی  
انا فاضل بار  
از من و زود  
سبوی علم السید  
میرزا محمد خان المکر  
الافا مل  
خانی  
ان یومین

[illegible]



المعلق بالشرط سببا لها شبهة الحقيقة أي جهة حقيقة السببية حكما  
أي من حيث الحكم خلاف للزور ويتبين ذلك الخلاف في مسئلة  
التخييز وهو التجيل بالطلاق بعد التعليق به مثلهما يبطل التخييز  
التعليق أم لا فعنده لا لأن ليس للعلاقة شبهة السببية بوجه إذا لا بد  
للسبب وشبهته من محل ينقصد فيه كالسبب الحسني والتعليق ليلو  
بين المعلق والمحل يقطع السببية بالكلية كالترس إذا حال بين الراجح و  
المرعى ليه فلا يحتاج إلى محل بل يكفي احتمال حدوث الحلية وهو ثابت  
لاحتمال عودها إليه بعد زوجه آخر وهو الحايين ومحلها ذمة الحاي  
فينبغي بقاءها ولا يبطل تخييز الثالث وعندنا يبطل أي يبطل التخييز  
التعليق حتى لو عادت المطلقة بالثالث إليه بعد زوجه آخر ثم وجد  
الشرط لا يقع شيء لأن اليمين مطلقا شرعت للبر البر تحقق المحلوف  
من الفعل والترك فلم يكن بد من أن يصير البر مضمونا بالجزاء

فإن كان المعلق بالشرط سببا لها شبهة الحقيقة أي جهة حقيقة السببية حكما  
أي من حيث الحكم خلاف للزور ويتبين ذلك الخلاف في مسئلة  
التخييز وهو التجيل بالطلاق بعد التعليق به مثلهما يبطل التخييز  
التعليق أم لا فعنده لا لأن ليس للعلاقة شبهة السببية بوجه إذا لا بد  
للسبب وشبهته من محل ينقصد فيه كالسبب الحسني والتعليق ليلو  
بين المعلق والمحل يقطع السببية بالكلية كالترس إذا حال بين الراجح و  
المرعى ليه فلا يحتاج إلى محل بل يكفي احتمال حدوث الحلية وهو ثابت  
لاحتمال عودها إليه بعد زوجه آخر وهو الحايين ومحلها ذمة الحاي  
فينبغي بقاءها ولا يبطل تخييز الثالث وعندنا يبطل أي يبطل التخييز  
التعليق حتى لو عادت المطلقة بالثالث إليه بعد زوجه آخر ثم وجد  
الشرط لا يقع شيء لأن اليمين مطلقا شرعت للبر البر تحقق المحلوف  
من الفعل والترك فلم يكن بد من أن يصير البر مضمونا بالجزاء

فإن كان المعلق بالشرط سببا لها شبهة الحقيقة أي جهة حقيقة السببية حكما  
أي من حيث الحكم خلاف للزور ويتبين ذلك الخلاف في مسئلة  
التخييز وهو التجيل بالطلاق بعد التعليق به مثلهما يبطل التخييز  
التعليق أم لا فعنده لا لأن ليس للعلاقة شبهة السببية بوجه إذا لا بد  
للسبب وشبهته من محل ينقصد فيه كالسبب الحسني والتعليق ليلو  
بين المعلق والمحل يقطع السببية بالكلية كالترس إذا حال بين الراجح و  
المرعى ليه فلا يحتاج إلى محل بل يكفي احتمال حدوث الحلية وهو ثابت  
لاحتمال عودها إليه بعد زوجه آخر وهو الحايين ومحلها ذمة الحاي  
فينبغي بقاءها ولا يبطل تخييز الثالث وعندنا يبطل أي يبطل التخييز  
التعليق حتى لو عادت المطلقة بالثالث إليه بعد زوجه آخر ثم وجد  
الشرط لا يقع شيء لأن اليمين مطلقا شرعت للبر البر تحقق المحلوف  
من الفعل والترك فلم يكن بد من أن يصير البر مضمونا بالجزاء

فإن كان المعلق بالشرط سببا لها شبهة الحقيقة أي جهة حقيقة السببية حكما  
أي من حيث الحكم خلاف للزور ويتبين ذلك الخلاف في مسئلة  
التخييز وهو التجيل بالطلاق بعد التعليق به مثلهما يبطل التخييز  
التعليق أم لا فعنده لا لأن ليس للعلاقة شبهة السببية بوجه إذا لا بد  
للسبب وشبهته من محل ينقصد فيه كالسبب الحسني والتعليق ليلو  
بين المعلق والمحل يقطع السببية بالكلية كالترس إذا حال بين الراجح و  
المرعى ليه فلا يحتاج إلى محل بل يكفي احتمال حدوث الحلية وهو ثابت  
لاحتمال عودها إليه بعد زوجه آخر وهو الحايين ومحلها ذمة الحاي  
فينبغي بقاءها ولا يبطل تخييز الثالث وعندنا يبطل أي يبطل التخييز  
التعليق حتى لو عادت المطلقة بالثالث إليه بعد زوجه آخر ثم وجد  
الشرط لا يقع شيء لأن اليمين مطلقا شرعت للبر البر تحقق المحلوف  
من الفعل والترك فلم يكن بد من أن يصير البر مضمونا بالجزاء



المغصوب فيكون الغضب حال قيام العين أي المغصوب شبهة  
 ايجاب القيمة حتى صح الأبراء عن القيمة والرهن والكفالة بها جنة  
 وجب على الكفيل رد العين حال بقاءها ودفعة القيمة حال هلاكها ولو  
 لم يكن لها شبهة بثبوتها بوجوبها صحت هذه الأحكام كما لا يصح قبل  
 الغضب وإذا كان الأمر كذلك أي بثبوت شبهة السببية للعقل قبل  
 وجود الشرط لم يتبق الشبهة أي شبهة السببية إلا في محل أي السبب  
 كالحقيقة أي حقيقة السبب لا يستغنى عن المحل لأن شبهة الشيء  
 لا تثبت فيما لا تثبت فيه حقيقة لازمة الشبهة دلائل الدليل مع تخلف  
 المدلول للمادة ولا يدل دليل على ثبوت شيء في غير محل لا ترى شبهة  
 النكاح لا تثبت في الرجال وشبهة البع لا تثبت في الحر والميتة فإذا  
 فات المحل بالتميز بطل التعليق لأن التعليق ثبت بصفته وهي  
 أن يكون للمعلق شبهة الوجوب قبل وجود الشرط فإذا بطلت تلك  
 الشبهة بقوة المحل لم يتبق التعليق لأن الشيء إذا ثبت بصفته في الشرع

لأن الشئ إذا ثبت له ذلك لم يثبت  
 فثبت أنه إذا ثبت له ذلك لم يثبت  
 فثبت أنه إذا ثبت له ذلك لم يثبت  
 فثبت أنه إذا ثبت له ذلك لم يثبت

لأن الشئ إذا ثبت له ذلك لم يثبت  
 فثبت أنه إذا ثبت له ذلك لم يثبت  
 فثبت أنه إذا ثبت له ذلك لم يثبت  
 فثبت أنه إذا ثبت له ذلك لم يثبت

وقال الغضب فيكون الغضب حال قيام العين أي المغصوب شبهة  
 ايجاب القيمة حتى صح الأبراء عن القيمة والرهن والكفالة بها جنة  
 وجب على الكفيل رد العين حال بقاءها ودفعة القيمة حال هلاكها ولو  
 لم يكن لها شبهة بثبوتها بوجوبها صحت هذه الأحكام كما لا يصح قبل  
 الغضب وإذا كان الأمر كذلك أي بثبوت شبهة السببية للعقل قبل  
 وجود الشرط لم يتبق الشبهة أي شبهة السببية إلا في محل أي السبب  
 كالحقيقة أي حقيقة السبب لا يستغنى عن المحل لأن شبهة الشيء  
 لا تثبت فيما لا تثبت فيه حقيقة لازمة الشبهة دلائل الدليل مع تخلف  
 المدلول للمادة ولا يدل دليل على ثبوت شيء في غير محل لا ترى شبهة  
 النكاح لا تثبت في الرجال وشبهة البع لا تثبت في الحر والميتة فإذا  
 فات المحل بالتميز بطل التعليق لأن التعليق ثبت بصفته وهي  
 أن يكون للمعلق شبهة الوجوب قبل وجود الشرط فإذا بطلت تلك  
 الشبهة بقوة المحل لم يتبق التعليق لأن الشيء إذا ثبت بصفته في الشرع



لا يبقى بدو ذلك اصفة بخلاف تعلية الطلاق بالملك جواب عن  
قوله من ان بقاء التعليق لا يحتاج الى بقاء المحل فان لو قال  
للمطلقة بالثلاث ان تزوجك فانت طالق صح فلما صح ابتداء  
التعليق بدون المحل فلا يبقى بدو له في تقرير الجواب ان بين  
المسئلتين فرقا فان في تعلية التعليق في مطلقة الثلث وان عدم المحل  
لان ذلك الشرط وهو النكاح الذي علق به الطلاق في حكم  
العلل لان ملك الطلاق يستفاد بالنكاح فكان بمنزلة علة العلة  
له فكان له شبهة العلة وتعليل الحكم بحقيقة العلة بطل حقيقة  
الاجاب لعدم الفائدة حتى لو قال العدة اذ اعتقتك فانت حر كان  
باطلا فالتعليل بشبهة العلة بطل شبهة الاجاب اعتبارا للشبهة  
بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق لان الشبهة لا تقاوم الحقيقة فضلا  
ذلك اي كونه هذا الشرط في حكم العلة معارضاً لهذه الشبهة السابقة  
عليه اي على تحقق الشرط يعني ان اصل التعليق يقتضي شبهة وقوع  
الجزء وكون الشرط في معنى العلة يقتضي عدم ثبوتها افتراضاً  
فنسقط تحقق الشبهة فلم يشترط قيام المحل بل يبقى التعليق مطلقاً

قوله لا يبقى بدو ذلك اصفة بخلاف تعلية الطلاق بالملك جواب عن  
قوله من ان بقاء التعليق لا يحتاج الى بقاء المحل فان لو قال  
للمطلقة بالثلاث ان تزوجك فانت طالق صح فلما صح ابتداء  
التعليق بدون المحل فلا يبقى بدو له في تقرير الجواب ان بين  
المسئلتين فرقا فان في تعلية التعليق في مطلقة الثلث وان عدم المحل  
لان ذلك الشرط وهو النكاح الذي علق به الطلاق في حكم  
العلل لان ملك الطلاق يستفاد بالنكاح فكان بمنزلة علة العلة  
له فكان له شبهة العلة وتعليل الحكم بحقيقة العلة بطل حقيقة  
الاجاب لعدم الفائدة حتى لو قال العدة اذ اعتقتك فانت حر كان  
باطلا فالتعليل بشبهة العلة بطل شبهة الاجاب اعتبارا للشبهة  
بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق لان الشبهة لا تقاوم الحقيقة فضلا  
ذلك اي كونه هذا الشرط في حكم العلة معارضاً لهذه الشبهة السابقة  
عليه اي على تحقق الشرط يعني ان اصل التعليق يقتضي شبهة وقوع  
الجزء وكون الشرط في معنى العلة يقتضي عدم ثبوتها افتراضاً  
فنسقط تحقق الشبهة فلم يشترط قيام المحل بل يبقى التعليق مطلقاً

مجردا عن الشبهة ومحل ذمة الحالف لا يمين محضه فيبقى لبقائها  
 واما العلة فهي في اللغة اسم للعارض ومنه قسمته الرض بالعله وفي  
 الشرع ما اشار اليه بقوله في في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب  
 الحكم اي ثبوته اي يكون وجوب الحكم بوجوده بخلاف الشرط فان  
 وجوده يكون عند وجوده ولا يكون بوجوده كالطلاق المعلق بالدخول  
 مثلا يوجد بقول انت طالق واما الدخول الذي هو شرط فيوجد  
 عند الطلاق لا يبر فيكون هذا القيد احترازا عن الشرط ابتداء  
 احترازا عن السبب والعلامة وعلته العلة فان المراد بالشبهة ابتداء الشبهة  
 بلا واسطة وبهذه الامور لا يثبت الحكم بلا واسطة ثمران العدة هي  
 الاضافة بلا واسطة حتى ان الاضافة بلا واسطة لا ينافي ثبوت  
 الواسطة في الواقع فانه يقال قتل فلان بالرمة مع تحقق  
 الواسطة واعلم ان لفظ العلة

قوله واعلم ان آية  
 جواب سوال وسواء لما كانت  
 العلة في الشرع عبارة عما يضاف اليه وجوب  
 الحكم لان فيه يترتب علة فقط فتنقسم البينة الى قسمين القسم الاول  
 ما لا يترتب عليه وجوب الحكم من غير ان يترتب عليه علة كالبينة في القسم الثاني  
 ما يترتب عليه وجوب الحكم من غير ان يترتب عليه علة كالبينة في القسم الثاني

قوله واعلم ان آية  
 جواب سوال وسواء لما كانت  
 العلة في الشرع عبارة عما يضاف اليه وجوب  
 الحكم لان فيه يترتب علة فقط فتنقسم البينة الى قسمين القسم الاول  
 ما لا يترتب عليه وجوب الحكم من غير ان يترتب عليه علة كالبينة في القسم الثاني  
 ما يترتب عليه وجوب الحكم من غير ان يترتب عليه علة كالبينة في القسم الثاني

قوله واعلم ان آية  
 جواب سوال وسواء لما كانت  
 العلة في الشرع عبارة عما يضاف اليه وجوب  
 الحكم لان فيه يترتب علة فقط فتنقسم البينة الى قسمين القسم الاول  
 ما لا يترتب عليه وجوب الحكم من غير ان يترتب عليه علة كالبينة في القسم الثاني  
 ما يترتب عليه وجوب الحكم من غير ان يترتب عليه علة كالبينة في القسم الثاني

۱۲ ر ک ۱۱۵

[illegible][illegible]



[illegible]

الاقسام فاحظه فيما ذكرنا من الاقسام لان العلة التي بها شيعه بالاسباب  
غير خارجة عنها لانها اما علة اسماء ومعنى كالايجاب المضاف كما سياتي

يُجوز أن يجعل قسماً آخر وذلك أي ما يضاف إليه الخ مثل البيع للمالك  
والنكاح للحا والقتل للقصاص <sup>بالحكم</sup> فان كان واحد شت <sup>بالحكم</sup> بكا واحد منهم

ابتدأ بلا واسطة وليس من صفة العلة الحقيقية وهي التي اجتمع فيها  
الامور المذكورة تقدمها على الحكم زمانا وان <sup>لها</sup> وجودا <sup>في</sup> وقتها بالواجب

اقتراهما اى العلة والحكم معاً زمانا وهذا مذهب المحققين هو اشارة  
الى ما قاله البعض من ان ذلك محذور الفضا وغیره من اهل العلم الشيعية

۴۰ وقلنا اني نريد من اصحابه اياه فلهذا اتيهنا في البيت

وذلك يعني بطلان  
وجوب الاقتران بين بيان  
الاعتقائين فقد مر ان  
الاطل العقلي فانه لا  
يكون الاقتران بين  
لو كان الاقتران  
ما جاز ان يكون  
الصدق  
العلم

[illegible]

عنه منزه لا يتركه بنفسه منزه اهل سنت مجامعت ١٥

بجوز تراخي الحكم عنها وذلك اي وجوب اقترانها كاقتران  
الاستطاعة مع الفعل عندنا اي عند اهل السنة والجماعة فيلزم ان  
يكون الحكم كذلك في جميع العلة عند من لتزم مذهبهم وجعل الشارح  
المحقق قوله عندنا متعلقا بقوله بالواجب اي الواجب عندنا كذلك  
كما ان الواجب في الاستطاعة والفعل الاقتران عند جميع اهل  
السنة فاذا تراخي الحكم عن العلة لما نه كما في البيع الموقوف بان يباع  
مالا لغيره بدنه اذ نه والبيع بشرط الخيار كان الذي تراخي حكمه علة  
اسما ومعنى الحكم لا نفكركم عنده ودلالة كون اي الذي تراخي حكمه  
او كلا واحد من البيعين علة لا سببا كما يتوهم العكس من التأخير ان  
المانع للحكم وهو حق المالك والخيار اذا زال وجب الحكم به اي ثبت  
الحكم للمشتري بالذي تراخي حكمه او بواحد من البيعين من الاصل  
اي من ولا الامر لا يرتفع المانع حتى يستحق اي المبيع المشتري بزوائده  
المتصلة والمنفصلة جميعا فثبت ما ادعيناه وكذلك اي مثلا ما ذكر من  
البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار عقد الاجارة فانها علة للملك المنفعة  
والاجرة لو وضع له والحكم بضاف اليه فيكون علة اسما ولتأثيره في

المعول فاما المعول والاعيان  
بالنظر لانها في حكم الجواهر والاعيان  
لا يصح ان يترتب عليها بيع ولا اجارة ولا رهن  
استطاعة وجه القول ان من تراخي الحكم عنها لم يشترط  
مقارنة وجه العلة العقلية المستقلة عنها فانه قد ثبت بالاصل  
التي هي علة حركة الخاتم مقارنة لحركة الاصبع  
فلا يلزم ان يكون كذلك اذ تراخي الحكم عنها في حركة الاصبع  
مستقلة عن السواد علة لصيرورة الشيء اسود وبما  
فوجب ان ساد لبقا قارنت الاستطاعة بفعل  
فكذلك لان الأصل اتفاق العقل  
واشترط على ان

فان القارة بيننا وبيننا  
واجبة كذا فينا واضطرنا  
وجود الحكم بغيرنا  
واجبة كذا فينا واضطرنا  
وجود الحكم بغيرنا





عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ







في حق الحكم والى ما هو شبيه بالعلل عطف على ما ليس بمحدث  
 به توضيح لكون النصاب مشابها بالاسباب بوجه آخر وحاصل  
 ان الحكم تراخي الى النماء الشبيه بالعلل وليس بعلة حقيقة حتى لو  
 كان كذلك كان النصاب سببا محضا اما مشابها بته بالعلل فلان  
 النماء الذي هو فضل على الغنى يوجب لمواساة كاصل الغنى و  
 يثبت به اليسر فكان له اثر في وجوب الزكوة واما ان النماء ليس بعلة  
 حقيقة فلما سيضم لك من قوله ولما كان الحكم متراخيا الى وصف  
 قائم بالمال لا يستقل بنفسه ويظهر من ان النماء لا يصلح ان يكون  
 تمام العلة بل تمام العلة هو المال النامي اشبه النصاب لعل اذ لو  
 لم يكن الحكم متراخيا كان النصاب علة من غير مشابها ولو كان  
 متراخيا الى ما هو علة حقيقة لكان النصاب سببا حقيقيا اذ السبب  
 الحقيقي ان يتراخي الحكم عنه الى ما هو مستقل بنفسه غير مضاف  
 الى السبب فعلم منه ان اذا تراخي الحكم الى ما هو شبيه بالعلل كان  
 له شبهة بالاسباب اعتبارا للشبهة بالحقيقة كما عرفت وعلم مما  
 ذكره مشابها بالعلل ايضا وكان هذا الشبه اى شبه العلة غالبا لان

فان تراخي الحكم الى ما هو شبيه بالعلل عطف على ما ليس بمحدث  
 به توضيح لكون النصاب مشابها بالاسباب بوجه آخر وحاصل  
 ان الحكم تراخي الى النماء الشبيه بالعلل وليس بعلة حقيقة حتى لو  
 كان كذلك كان النصاب سببا محضا اما مشابها بته بالعلل فلان  
 النماء الذي هو فضل على الغنى يوجب لمواساة كاصل الغنى و  
 يثبت به اليسر فكان له اثر في وجوب الزكوة واما ان النماء ليس بعلة  
 حقيقة فلما سيضم لك من قوله ولما كان الحكم متراخيا الى وصف  
 قائم بالمال لا يستقل بنفسه ويظهر من ان النماء لا يصلح ان يكون  
 تمام العلة بل تمام العلة هو المال النامي اشبه النصاب لعل اذ لو  
 لم يكن الحكم متراخيا كان النصاب علة من غير مشابها ولو كان  
 متراخيا الى ما هو علة حقيقة لكان النصاب سببا حقيقيا اذ السبب  
 الحقيقي ان يتراخي الحكم عنه الى ما هو مستقل بنفسه غير مضاف  
 الى السبب فعلم منه ان اذا تراخي الحكم الى ما هو شبيه بالعلل كان  
 له شبهة بالاسباب اعتبارا للشبهة بالحقيقة كما عرفت وعلم مما  
 ذكره مشابها بالعلل ايضا وكان هذا الشبه اى شبه العلة غالبا لان

فان تراخي الحكم الى ما هو شبيه بالعلل عطف على ما ليس بمحدث  
 به توضيح لكون النصاب مشابها بالاسباب بوجه آخر وحاصل  
 ان الحكم تراخي الى النماء الشبيه بالعلل وليس بعلة حقيقة حتى لو  
 كان كذلك كان النصاب سببا محضا اما مشابها بته بالعلل فلان  
 النماء الذي هو فضل على الغنى يوجب لمواساة كاصل الغنى و  
 يثبت به اليسر فكان له اثر في وجوب الزكوة واما ان النماء ليس بعلة  
 حقيقة فلما سيضم لك من قوله ولما كان الحكم متراخيا الى وصف  
 قائم بالمال لا يستقل بنفسه ويظهر من ان النماء لا يصلح ان يكون  
 تمام العلة بل تمام العلة هو المال النامي اشبه النصاب لعل اذ لو  
 لم يكن الحكم متراخيا كان النصاب علة من غير مشابها ولو كان  
 متراخيا الى ما هو علة حقيقة لكان النصاب سببا حقيقيا اذ السبب  
 الحقيقي ان يتراخي الحكم عنه الى ما هو مستقل بنفسه غير مضاف  
 الى السبب فعلم منه ان اذا تراخي الحكم الى ما هو شبيه بالعلل كان  
 له شبهة بالاسباب اعتبارا للشبهة بالحقيقة كما عرفت وعلم مما  
 ذكره مشابها بالعلل ايضا وكان هذا الشبه اى شبه العلة غالبا لان



[illegible]



لا بد من العلم بالعلل في الحقيقة فكل من لم يعلم  
 بالعلل لم يكن عالما بالحقيقة بل كان كمن لم يعلم  
 بالاسباب لم يكن عالما بالعلل بل كان كمن لم يعلم  
 بالحقائق لم يكن عالما بالاسباب بل كان كمن لم يعلم  
 بالحقائق لم يكن عالما بالاسباب بل كان كمن لم يعلم

امر آخر كتوقف وجوب الزكوة على النماء وهو اي المرض علة لتغير  
 الاحكام في الحقيقة وفائدة هذه المقدمة التنبيه على ما ذكرناه لا بانه  
 ليس من قبيل الاسباب بل من قبيل العلة وهذا هو المراد من قوله في  
 الحقيقة لان المرض علة حقيقة اذ ليست للعللة الحقيقية الا ما يكون  
 علة اسما ومعنى وحكما والمرض ليس كذلك وقال في المنار وهي لعل  
 سبعة اقسام علة اسما ومعنى وحكما وقال في كشف المنار وهو الحقيقة  
 في هذا الباب وهكذا في غيره وهذا اي المرض اشبه بالعلل من النصاب  
 لان الموت كذا تراخي حكم اليه حادث بالمرض فان ترادف الالام التي  
 تحدث بمرض مفض الى الموت فكان بمنزلة علة العلة بخلاف النصاب  
 كما عرفت وكذلك اي مثل ما ذكر من النصاب غيره شرعا القريب فانه  
 علة للعق شبهة بالاسباب ذلك لان علة الحكم اذا اضيفت الى  
 علة اخرى كان الحكم مضافا الى الاولى بواسطة الثانية فكانت الاولى  
 بمنزلة العلة التي توجب الحكم بوصف هو قائم بالعللة فكان الحكم  
 يضاف الى العلة دون الصفة فهنا ايضا يضاف الى العلة دون الواسطة  
 فمن حيث ان العلة الاخيرة بحكمها تضاف الى الاولى كانت الاولى علة

بالاسباب بل من قبيل العلة وهذا هو المراد من قوله في  
 الحقيقة لان المرض علة حقيقة اذ ليست للعللة الحقيقية الا ما يكون  
 علة اسما ومعنى وحكما والمرض ليس كذلك وقال في المنار وهي لعل  
 سبعة اقسام علة اسما ومعنى وحكما وقال في كشف المنار وهو الحقيقة  
 في هذا الباب وهكذا في غيره وهذا اي المرض اشبه بالعلل من النصاب  
 لان الموت كذا تراخي حكم اليه حادث بالمرض فان ترادف الالام التي  
 تحدث بمرض مفض الى الموت فكان بمنزلة علة العلة بخلاف النصاب  
 كما عرفت وكذلك اي مثل ما ذكر من النصاب غيره شرعا القريب فانه  
 علة للعق شبهة بالاسباب ذلك لان علة الحكم اذا اضيفت الى  
 علة اخرى كان الحكم مضافا الى الاولى بواسطة الثانية فكانت الاولى  
 بمنزلة العلة التي توجب الحكم بوصف هو قائم بالعللة فكان الحكم  
 يضاف الى العلة دون الصفة فهنا ايضا يضاف الى العلة دون الواسطة  
 فمن حيث ان العلة الاخيرة بحكمها تضاف الى الاولى كانت الاولى علة

وقد ذكرنا في كتابنا  
 في اصول الفقه  
 في شرحه

لا بد من العلم بالعلل في الحقيقة فكل من لم يعلم  
 بالعلل لم يكن عالما بالحقيقة بل كان كمن لم يعلم  
 بالاسباب لم يكن عالما بالعلل بل كان كمن لم يعلم  
 بالحقائق لم يكن عالما بالاسباب بل كان كمن لم يعلم

ومن حيث انها لا توجب الحكم الا بواسطة اخذت شيها بالسبب  
القريب علة للعق لکن بواسطة هي من موجبات الشراء وهو الملك  
فيصير العتق مضافا الى الشراء بواسطة الملك فكان الشراء علة يشبه  
السبب لتخلل الوساطة التي هي من موجباته كالرعي فانه علة للقتل  
لکن يشبه بالسبب من حيث انه يوجب تحريك السهم ومضيه في  
الهواء وتقوده في المقص بالرعي وذلك هو المؤثر في زهوق الروح  
والحكم مترسخ عن الرعي الى وجود هذه الوسائط حتى لم يجب  
القصاص بمجرد الرعي لان هذه الوسائط لما كانت من موجبات الرعي  
كانت الرعي علة لا سببا حتى وجب لقصاص على الرامي ولم تصر هذه  
الوسائط شبيهة في القصاص كذا في الشرح ثم ان لم يصرح في  
شراء القريب انه علة اسما ومعنى لا حكما كما صرح في غيره العلة وان جعله  
من امثلة هذه القسم ولكن فخر الاسلام لم يصرح ههنا وصرح به  
ثم وجعله من امثلة هذا القسم والظاهر انه من قبيل ما اجتمعت فيه  
الامور الثلاثة لوجود الاضافة والتاثير والمقارنة وليس من قبيل  
العلة اسما ومعنى لا حكما لان الحكم غير مترسخ وانما يشابه الاسباب

قوله من موجبات انما اخذت  
بواسطة هي من موجبات الشراء  
فيصير العتق مضافا الى الشراء  
السبب لتخلل الوساطة التي هي من  
لكن يشبه بالسبب من حيث انه يوجب  
الهواء وتقوده في المقص بالرعي  
والحكم مترسخ عن الرعي الى وجود  
القصاص بمجرد الرعي لان هذه  
كانت الرعي علة لا سببا حتى وجب  
الوسائط شبيهة في القصاص كذا في  
شراء القريب انه علة اسما ومعنى لا  
من امثلة هذه القسم ولكن فخر الاسلام  
ثم وجعله من امثلة هذا القسم والظاهر  
الامور الثلاثة لوجود الاضافة والتاثير  
العلة اسما ومعنى لا حكما لان الحكم غير مترسخ

حاشية  
بالاسباب لعدم كونها من قبيل  
فانما اوردوا هذه الامور لكونها  
بواسطة هي من موجبات الشراء  
فيصير العتق مضافا الى الشراء  
السبب لتخلل الوساطة التي هي من  
لكن يشبه بالسبب من حيث انه يوجب  
الهواء وتقوده في المقص بالرعي  
والحكم مترسخ عن الرعي الى وجود  
القصاص بمجرد الرعي لان هذه  
كانت الرعي علة لا سببا حتى وجب  
الوسائط شبيهة في القصاص كذا في  
شراء القريب انه علة اسما ومعنى لا  
من امثلة هذه القسم ولكن فخر الاسلام  
ثم وجعله من امثلة هذا القسم والظاهر  
الامور الثلاثة لوجود الاضافة والتاثير  
العلة اسما ومعنى لا حكما لان الحكم غير مترسخ

[illegible]



العلّة اسم لا لا الاضافه ههنا متحققه وليس ما اضيف اليه الحكم بعلته  
اسما وكذا ما قيل في كشف المنار من تعليل عدم كونه علّة اسما بان الحكم  
يضاف اليها فلم يتم فصلا للعلّة باحد هما وهذا اضعافا على الاضافه  
فيما سبق من كونها موضوعه لوجهها ومعنى كانه في الوصف لاخر  
مؤثر فيه اي الحكم لا اسما لان العلّة تتم بالوصفين جميعا فلا يطلق  
اسم العلّة على احدهما حقيقة وللوصف الاول شبهة العلة لكونه  
مؤثرا في الحكم وكونه احد ركني العلّة كالثاني وهو اختيار في الاسماء  
وقال القاضي ابو زيد وشمس الامتثال وجود بعض ما يتم علته بانضمام  
الاخر كاحد شرطى البيم واحد وصفي علته الربوا من الاسباب  
المحضه حتى قلنا ان حرمة النساء بفتح النون يشتر باحد وصفي علته  
الربوا وهما الجنس والقدر حتى لو اسلم قوهيا في قوهيين لا يجوز  
لوجود الجنس لو اسلم شعرا في خطه لا يجوز ايضا لوجود القدر و  
ذلك لان ربوا النسبة شبهة الفضل فان للنقد في علم النسبة  
فيثبت الربوا بشبهة العلّة لان الشبهة في باب الحرمات ملحقة  
بالحقيقة وانما لم يحرم حقيقة الفضل به

١٢٩

العلّة اسم لا لا الاضافه ههنا متحققه وليس ما اضيف اليه الحكم بعلته  
اسما وكذا ما قيل في كشف المنار من تعليل عدم كونه علّة اسما بان الحكم  
يضاف اليها فلم يتم فصلا للعلّة باحد هما وهذا اضعافا على الاضافه  
فيما سبق من كونها موضوعه لوجهها ومعنى كانه في الوصف لاخر  
مؤثر فيه اي الحكم لا اسما لان العلّة تتم بالوصفين جميعا فلا يطلق  
اسم العلّة على احدهما حقيقة وللوصف الاول شبهة العلة لكونه  
مؤثرا في الحكم وكونه احد ركني العلّة كالثاني وهو اختيار في الاسماء  
وقال القاضي ابو زيد وشمس الامتثال وجود بعض ما يتم علته بانضمام  
الاخر كاحد شرطى البيم واحد وصفي علته الربوا من الاسباب  
المحضه حتى قلنا ان حرمة النساء بفتح النون يشتر باحد وصفي علته  
الربوا وهما الجنس والقدر حتى لو اسلم قوهيا في قوهيين لا يجوز  
لوجود الجنس لو اسلم شعرا في خطه لا يجوز ايضا لوجود القدر و  
ذلك لان ربوا النسبة شبهة الفضل فان للنقد في علم النسبة  
فيثبت الربوا بشبهة العلّة لان الشبهة في باب الحرمات ملحقة  
بالحقيقة وانما لم يحرم حقيقة الفضل به

الفضل اسم لا لا الاضافه ههنا متحققه وليس ما اضيف اليه الحكم بعلته  
اسما وكذا ما قيل في كشف المنار من تعليل عدم كونه علّة اسما بان الحكم  
يضاف اليها فلم يتم فصلا للعلّة باحد هما وهذا اضعافا على الاضافه  
فيما سبق من كونها موضوعه لوجهها ومعنى كانه في الوصف لاخر  
مؤثر فيه اي الحكم لا اسما لان العلّة تتم بالوصفين جميعا فلا يطلق  
اسم العلّة على احدهما حقيقة وللوصف الاول شبهة العلة لكونه  
مؤثرا في الحكم وكونه احد ركني العلّة كالثاني وهو اختيار في الاسماء  
وقال القاضي ابو زيد وشمس الامتثال وجود بعض ما يتم علته بانضمام  
الاخر كاحد شرطى البيم واحد وصفي علته الربوا من الاسباب  
المحضه حتى قلنا ان حرمة النساء بفتح النون يشتر باحد وصفي علته  
الربوا وهما الجنس والقدر حتى لو اسلم قوهيا في قوهيين لا يجوز  
لوجود الجنس لو اسلم شعرا في خطه لا يجوز ايضا لوجود القدر و  
ذلك لان ربوا النسبة شبهة الفضل فان للنقد في علم النسبة  
فيثبت الربوا بشبهة العلّة لان الشبهة في باب الحرمات ملحقة  
بالحقيقة وانما لم يحرم حقيقة الفضل به

لأن الحكم ثبت بقدر علة فالحقيقة بالحقيقة والشبهة بالشبهة  
والأصل في ذلك أنه عليه السلام نهي عن الربوا والربوية لا يقال  
لوثبت حرمة الفضل بشبهة العلة لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة  
وهو باطل لأننا نقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار  
أنه علة قامة لشبوتها لا باعتبار التوزيع إذ التوزيع ان ثبت باحد  
الوصفين بعض حرمة الفضل وليس كذلك كذا في الشرح  
والسفر علة للرخصة الثابت به اسما لا ز الرخصة تنسب اليه  
في الشرع يقال رخصة السفر لا فطار والقصر وحكما لا ز الرخصة  
تثبت متصلة به حتى اذا جاوز بيوت المصر قصر الصلاة لا معنى  
لا ز الرخصة تعلقت بالمشقة حقيقة دون السفر فان المؤثر  
في ايجاب الرخصة التي بناها على السفر المشقة لا ز الرخصة  
اضيفت الى السفر وحقيقة المشقة لانها امر باطن متفاوت  
احوال الناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقته والى هذا  
اشار بقوله لكر السبب اي سبب المشقة وهو السفر اقيم  
مقامها اي المشقة تيسيرا فلذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما

لأن الحكم ثبت بقدر علة فالحقيقة بالحقيقة والشبهة بالشبهة  
والأصل في ذلك أنه عليه السلام نهي عن الربوا والربوية لا يقال  
لوثبت حرمة الفضل بشبهة العلة لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة  
وهو باطل لأننا نقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار  
أنه علة قامة لشبوتها لا باعتبار التوزيع إذ التوزيع ان ثبت باحد  
الوصفين بعض حرمة الفضل وليس كذلك كذا في الشرح  
والسفر علة للرخصة الثابت به اسما لا ز الرخصة تنسب اليه  
في الشرع يقال رخصة السفر لا فطار والقصر وحكما لا ز الرخصة  
تثبت متصلة به حتى اذا جاوز بيوت المصر قصر الصلاة لا معنى  
لا ز الرخصة تعلقت بالمشقة حقيقة دون السفر فان المؤثر  
في ايجاب الرخصة التي بناها على السفر المشقة لا ز الرخصة  
اضيفت الى السفر وحقيقة المشقة لانها امر باطن متفاوت  
احوال الناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقته والى هذا  
اشار بقوله لكر السبب اي سبب المشقة وهو السفر اقيم  
مقامها اي المشقة تيسيرا فلذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما

لأن الحكم ثبت بقدر علة فالحقيقة بالحقيقة والشبهة بالشبهة  
والأصل في ذلك أنه عليه السلام نهي عن الربوا والربوية لا يقال  
لوثبت حرمة الفضل بشبهة العلة لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة  
وهو باطل لأننا نقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار  
أنه علة قامة لشبوتها لا باعتبار التوزيع إذ التوزيع ان ثبت باحد  
الوصفين بعض حرمة الفضل وليس كذلك كذا في الشرح  
والسفر علة للرخصة الثابت به اسما لا ز الرخصة تنسب اليه  
في الشرع يقال رخصة السفر لا فطار والقصر وحكما لا ز الرخصة  
تثبت متصلة به حتى اذا جاوز بيوت المصر قصر الصلاة لا معنى  
لا ز الرخصة تعلقت بالمشقة حقيقة دون السفر فان المؤثر  
في ايجاب الرخصة التي بناها على السفر المشقة لا ز الرخصة  
اضيفت الى السفر وحقيقة المشقة لانها امر باطن متفاوت  
احوال الناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقته والى هذا  
اشار بقوله لكر السبب اي سبب المشقة وهو السفر اقيم  
مقامها اي المشقة تيسيرا فلذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما

۱۷  
 قوله ملائحتی جواب سؤال می  
 ان بحث الاصولی آید بیان قسم  
 العقل وذا قد حصل علی سبق فوجیب  
 الثالث ووجوب شیخ فی بیان اسم  
 بعد ذلک قوله وذا قارء الشیخ فشیخ  
 بلا لایحی وذا ملائحتی بیانه وشیخ  
 ان قوله وذا قارء الشیخ فشیخ  
 القسم الاخرین فقسام العلوه وشیخ  
 کونه علوه ساجد معنی لاحکام الملکوت  
 بقیة الذین الشیخ وذا قارء الشیخ  
 قال ان فی ان قارء الشیخ فشیخ  
 فی وعلی می قسم فقال الشیخ  
 اقامه کلماته وارجئت من تعلقات  
 ووجوب شیخ فشیخ  
 قوله وذا قارء الشیخ فشیخ  
 وذا قارء الشیخ فشیخ

لثقة من ثباته به خاصة في اشتق في اسفل والاسفل  
 كما قاربه السبب الداعي الى اشتق في اسفل والاسفل  
 في سبب التلطف او زيادة المرض في اسفل والاسفل  
 فوله المرض المراد من المرض الذي لا يضر الصوم لان  
 المرض الذي لا يضر الصوم بل ينفعه بان يكون غنا  
 يصح الصيام لا يكون عليه رخصة اصلا فيجب  
 لان العلة الشفوية باء اشتق في اسفل والاسفل  
 المرض في ايجاب الرخصة بل الوجوب الحقيقي في  
 التلطف واذا زاد المرض كمن لما كان له اسفل  
 التلطف واذا زاد المرض كمن لما كان له اسفل

فلو واد المرض المزمن من المصنفين  
 المرض الذي لا يبيض العود على الرخصة أصلاً فليس  
 يعلم الصيام كما يكون على الرخصة ولا يؤثر  
 في العلة الغنوية ما ذكره في الجواب فيصير  
 لأن العلة في الجواب الرخصة كما كان لها ما قبلها  
 المرض في الجواب المرض كمن لم يكن له المرض  
 التلف أو زواله في مرضه كمن لم يكن له المرض  
 التلف أو زواله في مرضه كمن لم يكن له المرض

المريض في الجوارح  
يعمل الصيام إذا كان في حلة  
لأن الحلة السنية إذا كان في حلة  
المريض في الجوارح  
الكلف والأزديا  
الكلف والأزديا  
الكلف والأزديا

لأن العلة في إيجاب الرضعة  
المريض في إيجاب المرض كمن لم يكن  
المرض ولا يدا في إيجاب المرض كمن لم يكن  
المرض ولا يدا في إيجاب المرض كمن لم يكن

المحرف وزاد ما  
الملك واصفاه في صفاته الذي  
تأما بالمرض الذي  
تأما بالمرض الذي



[illegible]

9

افتاده الى الاعتراف على ما قال  
 فخر الاسلام وبلاده ان شرطه والحق  
 الا احكام قد عرف بان بيننا  
 لم قسم الواصلين من القابل كيف  
 قلنا ان فخر الاسلام فخرنا شرط  
 لا الى الواقعه نفس الامر بل في  
 احكامه واثباته ان شرطه  
 لا في اذكره صاحب التوضيح من ان  
 من الخلق واثباته في حق  
 من احكامه واثباته في حق  
 من احكامه واثباته في حق

فخر الاسلام ولو لم يجعل العلامة الخالصة من اقسامه كانا لاقسام اربعة  
 ووجه الضبط حينئذ ان وجود الحكم ان لم يكن مضافا اليه  
 فهو الرابع كما قال الشرطين الذين علق بهما الحكم وان كان فان  
 تخلص بينه وبين الحكم فعل فاعل مختار غير منسوب اليه وكان غير  
 متصل بالحكم كحال قيد العبد فهو الثالث والا فان لم يعارضه  
 علة اتصاله بالحكم اليها فهو الثاني كشيء لزق الذي فيه  
 ما ثم وان عارضه فهو الاول كدخول الدار في المثال المذكور والى

القسم الثاني اشارة بقوله وقد يقام الشرط مقام العلة كحفر البئر في الطريق الذي لا يملكه وهذا هو شرط التلief في الحقيقة فالحفر شرط لا يعارضه علة تصلح لاضافة الحكم اليها وكل شرط كذلك صلح لان يقام مقام العلة خلفا عنها ويضاف الحكم اليه وان لم يكن مؤثرا لان الشرط لوجود الحكم عند شبهها بالعلة وعلى الشرع امارات حقيقة كالشروط فجاز ان يخلف الشرط العلة في حق الاضافة عند تعذر الاضافة اليها لان الثقل علة للسقوط في البئر والمشي سبب محض مفض اليه وليس بعلة لانه غير موضوع له

[illegible]

١٢  
 قوله ليس بجلة بئس انه لو لم  
 في موضع ففرا ما عتد او نام على  
 سقط فقطع النصف بحصل  
 النصف فقطع النصف ١٢  
 الوقع بدون الجلة ١٣  
 بسبب وليس بجلة ١٤  
 انقضى يومه انه حازن ان يكون ١٥  
 الشغل ١٦  
 صاحب زاد ١٧

وذلك لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها  
لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها  
لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها

وذلك لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها  
لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها  
لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها

بالتثقل على سوا وجد السقوط بالشيء وبقطع السقف لانه نام  
عليه من تحت مثالا لكن الارض كانت ممسكة تراه كما هي الواقعة في  
البير عن الوقوع مانعة عن التثقل لانه هو العلة اي كون التثقل علة  
وان كان يوهي ان ثبت الحكم به سواء هو بالبير او لا الا انما ساك  
الارض له مانع عن عمله فصار الحفر ازالة للمانع وازالة المانع  
شرط فثبت انه اي الحفر شرط والشرط من حيث هو لا يضاف اليه  
الحكم بل الى العلة لكن العلة هي هنا ليست بصاحبة لاضافة الحكم  
اليها لان التثقل امر طبعي ثابت بخلق الله تعالى ولا تعدى فيه فلا  
يصح لاضافة ضمان العداوان اليه والمشي صريح بلا شبهة يعنى  
كازين ينفى ان يضاف الى المشي الذي هو سبب بعد تقدير  
الاضافة الى العلة لانه اقرب الى العلة من الشرط الا ان المشي صريح  
بلا شبهة فلم يصح ان يجعل علة بواسطة التثقل لانه الواجب ضمان  
الجنانية فلا يمكن بدونها فتعذر لاضافة البير ايضا فقام الشرط

وذلك لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها  
لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها  
لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها

وذلك لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها  
لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها  
لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها

وذلك لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها  
لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها  
لان الارض لو كانت ثقيلة  
لما كانت تثقل على الاشياء فوقها



9

[illegible]

ان الضمان في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل  
 قائل به وما قال انه في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل  
 ولا ريب في وجوب الضمان في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل  
 التمس به وانه قائل به في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل  
 على قانع الطريق فان الضمان في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل  
 الشئ مباح فلا يصلح الاصله الحكم به لان الضمان في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل  
 ضمان التقدير ولا يتعدى في الحكم به لان الضمان في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل  
 قائل به وما يتعدى في الحكم به لان الضمان في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل  
 لان ذلك الشئ لا يكون مباحا بل في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل  
 ايضا في ذلك الشئ لا يكون مباحا بل في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل  
 مما يدل في ذلك الشئ لا يكون مباحا بل في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل  
 ان شرطه لا ياتي في هذه الصورة على الحق في العمل عليها بل في العمل على الحق في العمل

بيان لصلاحيته الشرط للعلية وتام التفصيل في الشرح فليرجع اليه هذا  
اذا لم تكن العلة صالحة لاضافة الحكم واما اذا كانت لعلته صالحة  
لاضافة الحكم اليها لم يكن الشرط في حكم العلة لعدم الحاجة الى اثبات  
الخلاف لان العلة اصل في الاضافة لكونها مؤثرة في الايجاب فلا  
يجوز ان يتجاوز الاضافة مع وجود الاصل الى شبهه وهذا اذا اجمع  
علة حكم مع الشرط لتلك العلة كما اذا وقع نفسه في البير لا يجب  
الضمان على الحافر لصلاحيته العلة لاضافة التلف اليها واما اذا اجمع  
شرط علة مع علة اخرى فالحكم يضاف اليها كمن جرح انسانا فوقه  
في بير حفها غيره على قارعة الطريق ومات يكون الذي عليه ما لان  
الحفر شرط علة اخرى وهي التقدير دون علة الجرح كذا نقل الشرح المحقق  
عن بعض الشرح وهذا اي لما ذكرنا من ان الحكم لا يضاف الى الشرط  
عند صلاحيته العلة قلنا ان شهود الشرط واليمين بان شهيد فرق  
لا مودة قبل الدخول بها بتعليق الزوج طلاقا يباين دخول الدار مثلاً ثم شهد  
فرق آخر بوجود الشرط اذا رجعوا الى الفريقان المذكوران جميعاً  
بعد الحكم اي حكم القاضى بوفوء الطلاق ولزوم نصف المهر

الحافر وجهان احدهما بان الحكم لا يضاف الى الشرط بل يضاف الى العلة  
والثاني بان الحكم لا يضاف الى الشرط بل يضاف الى العلة  
بالدخول وان دخل بان الحكم لا يضاف الى الشرط بل يضاف الى العلة  
اعلى الملك فلا ضمان على احد وان كان قوله وان شرط  
بما لا ينافي مع ما قبله فان الضمان عند اضافة الشرط  
عند الاصل لا ينافي مع ما قبله فان الضمان عند اضافة الشرط  
العلية ولا ينافي مع ما قبله فان الضمان عند اضافة الشرط  
قوله الاضافة لا ينافي مع ما قبله فان الضمان عند اضافة الشرط  
بالصلاحيته لا يكون موافقاً للعلة المحققة ان المراد  
جواب سؤال وهو ان يضاف القاضى من ان اجمع  
اذا كانت صالحة لا يضاف الحكم اليها بل يضاف الى العلة  
الشرطية حكم العلة يضاف الى الحكم لا يضاف الى الشرط  
١٣٦  
لا يضاف الحكم اليه بتفويض  
بلا اذا جرح ولا يوقع في بير حفها غيره  
ومات فان الذي يضاف اليه مع ذلك الضمان  
ويوقع صالحة لا يضاف اليه مع ذلك الضمان  
الحكم الى الشرط ولا يضاف اليه مع ذلك الضمان  
القاعدة مفيدة بما اذا اجمع الشرط  
شتم يرد الى اصله لا يضاف الى الشرط  
ان يوقع العلة صالحة لا يضاف الى الشرط  
دليله اوضح كقولنا العلة صالحة لا يضاف الى الشرط  
قوله قبل الدخول لا يضاف الى الشرط  
عن صورة الدخول حيث لا يضاف الى الشرط  
لا يمكن ان يضاف الى الشرط ولا يضاف الى الشرط  
بما لا ينافي مع ما قبله فان الضمان عند اضافة الشرط

الحاكم على ما ذكرنا من ان الحكم لا يضاف الى الشرط  
عند صلاحيته العلة قلنا ان شهود الشرط واليمين بان شهيد فرق  
لا مودة قبل الدخول بها بتعليق الزوج طلاقا يباين دخول الدار مثلاً ثم شهد  
فرق آخر بوجود الشرط اذا رجعوا الى الفريقان المذكوران جميعاً  
بعد الحكم اي حكم القاضى بوفوء الطلاق ولزوم نصف المهر

على انما زاد بنا  
 القتل تقر بما بين  
 تطبيق المشايخ الشرط  
 من سقوط اعتبار الشرط  
 عند صلاحه  
 الحكم الا انه  
 لا سقوط حكم البينة  
 في وقتها والاعتبار  
 في اي اعتبار الزينة  
 الطلاق والجلد  
 الحرة



مفضل الير فكان الحكم مضافا الى العلة دون السبب فلم يضمن شهود  
 السبب شيئا كما لا يضمن شهود الشرط شيئا وعلى هذا اي على ان الحكم  
 لا يضاف الى الشرط عند معارضة ما يصلح علة قلنا اذا اختلفت الولى  
 اي ولى اهلك لواقع في البير والكافر فقال الكافر انه اي اهلك اسقط

الحافز في قوله على الظاهر ان العلة هي التي توجب وقوع الفعل  
 مستطاع ذلك الظاهر مع انه من غير مقتضى السبب ان يكون  
 ولان الظاهر ان العلة هي التي توجب وقوع الفعل مستطاع ذلك  
 على عمدة في السبب مع انه من غير مقتضى السبب ان يكون  
 على عمدة في السبب مع انه من غير مقتضى السبب ان يكون  
 على عمدة في السبب مع انه من غير مقتضى السبب ان يكون

مفضل الير فكان الحكم مضافا الى العلة دون السبب فلم يضمن شهود  
 السبب شيئا كما لا يضمن شهود الشرط شيئا وعلى هذا اي على ان الحكم  
 لا يضاف الى الشرط عند معارضة ما يصلح علة قلنا اذا اختلفت الولى  
 اي ولى اهلك لواقع في البير والكافر فقال الكافر انه اي اهلك اسقط  
 تفسر وفي هذه الصورة لضمان على الكافر لصاحبة العلة الاضافة  
 اليها لوجود الجناية منه فينسب التلصص اليه على ما هو الاصل وقال لير  
 انه سقط في البير فهلك كان القول قوله اي الكافر استحسننا والقياس ان  
 يكون القول قول الولى وهو قول ابيوسف الاول لان الظاهر شاهد الولى  
 اذا كان انسان لا يلقى نفسه عند عادة لانه اي الكافر يتمسك بما هو الاصل  
 وهو اي الاصل لصاحبة العلة للحكم اي الاضافة اليها ونكر خلافة الشرط  
 وهي امر ضروري فكان القول قوله ولا نكسر حجة للدمع لا للافشاء والولى  
 يحتاج الى استحقاق الدية على عاقلة الكافر فلا يكفي التمسك بالظاهر  
 بل يحتاج الى قامة البينة بخلاف ما اذا ادعى الجارح الموت بسبب اخر  
 حيث لا يصدق لانه اي الجارح صاحب العلة اذا جرح علة موجبة  
 للضمان فعند وجود العلة لا يقبل قوله في المعارض المسقط من غير حجة

١٣٨  
 المعارضة على تلك المقتضى  
 من ان الظاهر ان الانسان لا يلقى نفسه  
 عند عادة لانه اي الكافر يتمسك بما هو الاصل  
 وهو اي الاصل لصاحبة العلة للحكم اي الاضافة اليها ونكر خلافة الشرط  
 وهي امر ضروري فكان القول قوله ولا نكسر حجة للدمع لا للافشاء والولى  
 يحتاج الى استحقاق الدية على عاقلة الكافر فلا يكفي التمسك بالظاهر  
 بل يحتاج الى قامة البينة بخلاف ما اذا ادعى الجارح الموت بسبب اخر  
 حيث لا يصدق لانه اي الجارح صاحب العلة اذا جرح علة موجبة  
 للضمان فعند وجود العلة لا يقبل قوله في المعارض المسقط من غير حجة

ان الغرض من هذا الكلام  
 هو ان يبين ان الحكم  
 لا يضاف الى الشرط  
 عند معارضة ما يصلح  
 علة قلنا اذا اختلفت  
 الولى اي ولى اهلك  
 لواقع في البير والكافر  
 فقال الكافر انه اي اهلك  
 اسقط

[illegible][illegible]

ان يقول بخله والبايعان الى قوله  
 قبل هذه النبوة من الذين هم  
 اه وقل ان الواضح ان الذين هم  
 المنكدة انفسهم قوله فالباب ينفرد  
 في ثمانية عشر نبوة المقيدة الى القيد  
 كما في النسخة الواضحة  
 من غير ان كان سابقا كان  
 الخلة ثم ان كان سابقا كان  
 الشرط او عطفه على ما في بعض

[illegible]



2

لان السوق تسمى قاعا على الدواب  
 بخلاف سوق العدة الذي يسمى  
 بالاسواق لان السوق تسمى قاعا على الدواب  
 بخلاف سوق العدة الذي يسمى  
 بالاسواق لان السوق تسمى قاعا على الدواب  
 بخلاف سوق العدة الذي يسمى

[illegible]





[illegible]



[illegible]



124

[illegible]

١٣٦  
 لا سيما في ذلك  
 العين بها تلك الظواهر  
 والافعال في تلك  
 ما فيها ويدرك بحقائقها  
 احدى تسمية النور  
 الى الشئ في تلك الطريق  
 الى الطالوت في تزيينها  
 البها وجمالها من تزيينها  
 من البها وجمالها من تزيينها  
 حيث وهو ان ان كمال نوراني  
 الذي تسمى به  
 علم

بالظواهر في العالم  
 الاستحالة في العلم  
 لا يحصل بالوقوف على  
 وسكانته وكلماته  
 في العلم في كماله  
 غير ذلك من العلم  
 في العلم في كماله  
 في العلم في كماله

الرحمن الرحيم . اللهم انك يا مسليح المسلمين و

القلب بتأمله بتوفيق الله لا بإيجابه بذات رأي ابتداء عمل القلب بنور العقل من حيث ينتهي اليه درك الحواس فان بدايته للمعقولات ثم المحسوسات فالانسان اذا بصّر شيئا يتصوره طريق الاستدلال بنور العقل فاذا الى بناء رفيع وانتهى بصره اليه يدرك بنور عقله ان له بانها اذ حياة وقدرة وعلم وهو اي العقل في الملك الماطن كالشمس في عالم الملكوت اي الملك والتاء للمبالغة الظاهرة اذا بلغت امة طلعت وبد شعاعها ووضع الطريق كانت العين مدركة بشيها اي بنورها من غير ان يوجب الشمس رؤية تلك الاشياء وما الى

ليس بالعقل كفاية بمجاليه وجوب الاستدلال وحصول المعرفة ولهذا اي لانه كفاية يجرد العقل قلنا ان الصبي العاقل غير مكلف بالايمان لكن لو امن بيمين ايمانه اعتبار الاصل العقل فجعنا مجرّد العقل كافيا للصحة وشرطنا الانضمام للوجوب حتى اذا عقلت امره هترة المرأة التي قرب بلوغها وهي تحت مسلم وهي بين ابوين مسلمين

المرأة التي قرب بلوغها وهي تحت مسلم وهي بين ابوين مسلمين

المرأة التي قرب بلوغها وهي تحت مسلم وهي بين ابوين مسلمين

المرأة التي قرب بلوغها وهي تحت مسلم وهي بين ابوين مسلمين

درا فاضلي  
سبحه وتعالى

هذا بيان لاسلامها الحكمي بوجها واستوصفت لايمان فلم تصف  
 الاسلام اي لم تقدم على توصيفه لم تجعل تلك المراهقة مرتدة ولم تن  
 من زوجها ولو بلغت كذلك اي غير واصفة اي غير قادرة على  
 الوصف لبانت من زوجها فثبت ان الصبي غير مكلف بالايمان  
 والا لكان الجواب في صورتين واحد هذا بخلاف ما اذا كفرت  
 فانها تبين وكذلك اي مثل ما قلنا في الصبي نقول في البالغ الذي  
 لم تبلغ الدعوة انه اي ذلك البالغ غير مكلف بالايمان بحج العقل  
 وانه اي الذي لم تبلغ الدعوة اذا لم يصف ايمانا ولا كفرا ولم يصدق  
 على شيء منهما كان معذورا اذا لم يدرك العواقب واذا اعان  
 الله تعالى بالتجربة وامهله ليدرك العواقب لم يكن معذورا واذا لم يبلغ  
 الدعوة لان الامهال وادراك مدة التأمل بمنزلة دعوة الرسول  
 في التنبية فلا يكون معذورا على نحو ما قال ابو حنيفة يعني اقامته  
 الامهال وادراك زمان التأمل مقام بلوغ الدعوة ههنا

لما اذا كان لا يملك من العلم نظام  
 كما هو موجود في الارض من غير العلم بالظن  
 في الظن من غير العلم بالظن  
 في الظن من غير العلم بالظن

في الامهال  
 في الامهال  
 في الامهال  
 في الامهال

جواب بيان ان الامهال في الامهال  
 الامهال في الامهال  
 الامهال في الامهال  
 الامهال في الامهال

١٢٩





بذل  
بذل القصة ٢





قوله بوجوب الذم وما كان نقضه  
موجباً للذم فكذلك لا محل للجواب  
في دليل لقوله مخدنة وديان  
والتي ثابتة لا دمي بغيره الغوى  
الآدمي آ كاييل عليه قوله فان  
البعض ان لفظ الذم لا معنى له  
واثبت من الترات التي لا حاجة  
الشعير والحصل العيل بوجوب  
الفقهاء وبغيره من وجوب  
كل كف يتبونه في ذمته فالحكم  
بوجوب الذم وقد ورد في الكتاب  
في آدم

[illegible]

روى حديث أخذ الميثاق جماعة بالخط  
والفقه وبنا سوالموا يقول بنا على العهد الميثاق  
أخذ عنهم يوم الميثاق فان قيل ظاهر  
من ظهوره آدم فان قوله نحن من ظهورهم بل من  
على احوال الذرية عن الكل ينكر الجار والميثاق يدل  
قننا وجهه ما قال الميثاق ان السلام عليكم يدل  
عليه السلام بعضهم من ظهوره وبعضهم من ظهور  
اليوم القيمة من ظهوره وبعضهم من ظهوره

[illegible]

له  
 وقد امكن ان يكون له  
 وهو ان يكون له  
 لان من حيث هو  
 والذاتية عبارة عن  
 الماضي من ان يكون  
 بل الانفصال لا يكون  
 مالم يات على العبد  
 الذي لم يات على  
 وليس الامر كذلك  
 الجواب كلام الله  
 صاحب نزاهة  
 انه لا يمكن ان يكون له  
 باعليه يكون له  
 بان يكون له  
 بالطريق الاول  
 صاحب نزاهة  
 مع العلم ان  
 لا يمكن ان يكون له  
 الامم وانه سطرقة  
 للوجوب له  
 عليه  
 ثبت انه في الثاني

والجنين قبل الانفصال اي انفصاله عن الام هو جزء منها مزوج  
 لا انتقاله بانتقالها وقراره بقرارها كسائر اعضائها وهذا يقرض  
 بالمقراض عنها عند الولادة وايضا يعقوبها ويرق باسترقاقها  
 دون وجب لخر لكونه نفسا ذاة حيوية معدل للانفصال فصيرورة  
 نفسا برأسه فلم يكن له ذمة مطلقة اي كاملة حتى يصل الى الجنين  
 لان يجب له الحق من العتق والارث والوصية والنسب ولم يجب  
 عليه اي لا يصلح لان يجب عليه الحق حتى لو اشترى لولى له شيئا  
 لا يجب عليه الثمن واذا انفصل عن الام بالولادة وظهرت له ذمة  
 ذمة مطلقة بصيرورة نفسا من كل وجه كان اي صار اهلا للوجوب  
 له عليه ولما كان المعلوم من هذا ان يلزم ان يجب عليه الحقوق مجملتها  
 كما يجب على البالغ قاله فغيره ان الوجوب اي نفسه غير مقص  
 بنفسه بل المقص منه حكم وهو الاداء بالاختيار ليتحقق ابتداء  
 فجاز ان يبطل الوجوب بان لا يثبت في حقه اصلا لعدم حكمه وهو  
 الاداء وعرضه وهو ابتداء فان الصبي لعجزه وضعف بنيت لا يتصور  
 الاداء منه بالاختيار الذي به الابتداء كما ينعدم الوجوب لعدم محله

صاحب نزاهة  
 مع العلم ان  
 لا يمكن ان يكون له  
 الامم وانه سطرقة  
 للوجوب له  
 عليه  
 ثبت انه في الثاني  
 ١٥٢  
 بالذمة ما قبل ان ياراد  
 البطان في الكتاب كما في  
 في جميع لاقتضاه  
 من شئونة الوجوب في حق  
 فذكر النبي في نفسه  
 بطان الوجوب لعدم  
 الوجوب لعدم الشئونة فلا يقال  
 البطان لا قبل انتهى  
 هذا اذا قبل انتهى  
 ان الوجوب لا يثبت  
 لان الوجوب لا يثبت

لا انفصال الاداء  
 لا وجوب الاداء  
 لا وجوب الاداء  
 لا وجوب الاداء

كسب الحرف اعتاق اليه فكل ما يمكن ادائه يجب ما لا يمكن فلا  
 يجب وفيه تنبيه على انه ينتفى الوجوب في حق الصبي وعليه المحققون  
 وذهب القاضى ابو زيد وغيره الى وجوب حقوق الله تعالى جميعا على  
 الصبي ثم سقوطها بعد الرضا بالدمج الحرج وهذا اى لا الوجوب  
 يبطل لعدم حكمه لم يجب على الكافر شئ من الشرائع التي هي الطاعات  
 لما لم يكن له عدم كونه اهل الثواب لاخرة لاخلاف في انه اهل  
 لاحكام لا يراد بها وجبه الله تعالى كمثل المعاملات والعقوبات لانه  
 اهل الاداء دائما اذ المطلوب من المعاملات مصالح الدنيا وهم الباق  
 بها ومن العقوبات لا تجار وهو مطلوب من الكافر ولا خلاف  
 في انه يؤخذ بترك اعتقاد الشرائع لانه كفر منه فيعاقب عليه فاما  
 وجوب الاداء في احكام الدنيا فذهب العراقيين من اصحابنا ان  
 الاداء واجب عليه هو مذهب الشافعي واهل الحديث وقال عامة  
 مشايخنا وراعيانهم لا يخاطبون باداء ما يحتمل السقوط من



النوم والاعمال حتى صبح الاداء من غير تكليف اي من غير ان يكون  
بالنظر الى النفس الوجوب ۱۴

فقد لم يكن على الاطلاق فكلما يكون الاملا على بالطريق الاول  
الا على قاعدة معموله مقبولة عند العلماء من ان  
قوله يستلزم معنى الاعلى  
الاخره والاخره  
اذا خلا عن الفاعل ليس بابل فاعلان في الاعلى  
ما وجدنا من الفاعل فاعلان في الاعلى  
ان مصدرية الامور في الاعلى  
كما قال السرخس في الاعلى  
بالسرخس في الاعلى  
١٥٦  
الوقوف على النجاة للديني  
ما نورده في الاعلى  
على الصبي ما كان  
الامكان والصبي ما كان  
اول الامكان  
البيز وجوب الامكان  
تتعلق بالصبي  
هو وجوب الصبي  
كل الامور  
لكن الامور  
لكن الامور  
لكن الامور

[illegible]

[illegible][illegible]





لعل  
 على الاشكال مقدور وهو ان كان  
 الصبي باذن الولي كالماله غير ان  
 يشترط ان يصح بيعه من الولي بالخير  
 القائل ان لا يجوز له ان يبيع من  
 والام ليس كذلك فاجاب نعم من  
 قوله انه قد ورد في حاله ان يبيع  
 قوله انه قد ورد في حاله ان يبيع  
 قوله انه قد ورد في حاله ان يبيع

الوكالة لان فيه تعميم عبارة وذلك  
 من اعظم المنافع لان الانسان لا يمكنه ان  
 على البيان فيه ما دل على ان التعريف  
 من اعظم المنافع لان الانسان لا يمكنه ان  
 على البيان فيه ما دل على ان التعريف

وهو جواب لدخول مقدمه على هذا اي على ان ما فيه احتمال الضرر لا  
 كالمسألة ونحوه

يتملك الصبي بنفسه وتملكه باذنه والولي قلنا في الصبي المجبور عليه اذا

توكل اي قبل الوكالة لم تلزمه العمدية اي الاحكام المتعلقة بالوكالة من

تسليم المبيع والتمن ونحوهما لان في الزامها ضررا وبأذن الولي تلزم

لما عرفت من ان قصور رأيه يخبر برأى الولي فصار اهلاها وانما

اعتبر عبارة قبول الوكالة حيث حكم بصحتها وان لم تلزمه العمدية

دون عبارة اداء الشهادة وان كان فيه نفع لا منبذ اذ ائتمار على

الولاية ولا ولاية للصبي تصحيح العبارة من اعظم المنافع فكان في تصحيحها

نفعه واما اذا وصي الصبي ببيع من اعمال البر التقيده بكونه موضع

الخلاف بطلت وصيته عندنا خلافا للشافعي وكان في اى الايصاء

نفع ظاهر للصبي والمتصلة متعلقة بقوله بطلت وفيه اشارة الى انتمسك

به الشافعي ودليلنا قوله لان لا ريب شرع نفعه محضا للمورث

والاخر عليه ان الوصية باقتدار الوصية تعلقه من غير ان يوصي به

اللازم في الوصية باقتدار الوصية تعلقه من غير ان يوصي به

اللازم في الوصية باقتدار الوصية تعلقه من غير ان يوصي به

اللازم في الوصية باقتدار الوصية تعلقه من غير ان يوصي به

ويعلم ان كون العمدية من الاعطاف وهو من منافعها فصار

ضمان الثمن والمبيع عند المالك فاذ كان كذلك لا فرق

بين الجواب والمادون في الاصل من ان كان كذلك لا فرق

في تسليم المبيع والتمن ونحوهما لان في الزامها ضررا وبأذن الولي تلزم

لما عرفت من ان قصور رأيه يخبر برأى الولي فصار اهلاها وانما

اعتبر عبارة قبول الوكالة حيث حكم بصحتها وان لم تلزمه العمدية

دون عبارة اداء الشهادة وان كان فيه نفع لا منبذ اذ ائتمار على

الولاية ولا ولاية للصبي تصحيح العبارة من اعظم المنافع فكان في تصحيحها

نفعه واما اذا وصي الصبي ببيع من اعمال البر التقيده بكونه موضع

الخلاف بطلت وصيته عندنا خلافا للشافعي وكان في اى الايصاء

نفع ظاهر للصبي والمتصلة متعلقة بقوله بطلت وفيه اشارة الى انتمسك

به الشافعي ودليلنا قوله لان لا ريب شرع نفعه محضا للمورث

والاخر عليه ان الوصية باقتدار الوصية تعلقه من غير ان يوصي به

اللازم في الوصية باقتدار الوصية تعلقه من غير ان يوصي به

اللازم في الوصية باقتدار الوصية تعلقه من غير ان يوصي به

اللازم في الوصية باقتدار الوصية تعلقه من غير ان يوصي به

عدم شریعتی عدم الالبیة  
الکامله  
عدم الالبیة  
کما ان الالبیة  
شریعتی فی حق  
البلایخ مشرعا  
عدم

القرض اسم القرض قال أبو البقاء  
 هو فعل القرض وهو لا مصدر  
 القرض الا قرض القرض  
 القرض اسم القرض قال أبو البقاء  
 هو فعل القرض وهو لا مصدر  
 القرض اسم القرض قال أبو البقاء  
 هو فعل القرض وهو لا مصدر



وَيُنَبِّئُكَ أَنَّ تَحْقِيقَ الْأَعْلَاءِ فِي جَوَابِ الشَّيْءِ فَكُلُّهُمْ فِيهِ  
مِثْلُ الشَّيْءِ فِي جَوَابِ الشَّيْءِ فَكُلُّهُمْ فِيهِ  
الْعِبَارَةُ مُشْتَرَكَةٌ عَلَى أَرْبَعَةِ الْأَعْلَاءِ فِيهِ  
عَنِ الشَّيْءِ فِيهِ وَبَعْدَ عَنِ الشَّيْءِ فِيهِ  
الْأَمْرُ بِسَبْكِ كَذَلِكَ فِي مِثْلِ الشَّيْءِ فِيهِ  
وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي مِثْلِ الشَّيْءِ فِيهِ  
الْغَطِيْمُ وَالْأَمْرُ الْغَطِيْمُ بِسَبْكِ الْأَمْرِ  
الرَّذِيَّةُ لَعَمْرُكَ وَجُودُ ذَلِكَ الْأَمْرِ فِيهِ  
الرَّذِيَّةُ فَكُلُّهُ فِيهِ كَذَلِكَ فِيهِ  
الْعَامُ بِجَوَابِ الْخَاصِّ وَفِيهِ فِي الْقَدَرِ  
وَيُحْيِيهِ

9

بواسطة لزومها كذا فيما نحن فيه **فصل** في الامور المعارضة  
على الاهلية لما نعتز عن بقائها على حالها فبعضها يزول اهلية الوفا  
كالوفا وبعضها يزول اهلية الاداء كالنوم وبعضها يوجب التغير في  
بعض الاحكام مع بقاء اهلية الوجوب والاداء كالسفر والصغر  
انكاز ثابتا في اصل الخلقة لكن قد يخلو الانسان عنه كما في الدم و  
حواء عليه السلام فانها خلقت كما كانا من غير تقدم صغر ولان  
ماهية الانسان قد تعرف من غير صغر فلهذا كان الصغر عارضا  
كذا في الشرح العوارض نوعان جمع عارضة من عرض له كذا اذا  
للمرصد من الموضع على ما كان فيه سماوى ان لم يكن للعبد فيها  
اختيار ومكتسب ان كان له فيها دخل باكتسابها

[illegible]

٢٥  
 انما علم على الحقيقة الانسان  
 السدس والسابع علم من بطون  
 الان ان فزرة وليند جبال  
 مع الصفر والبر لا فزرة  
 جوان الاصغر والاكبر ولوكان  
 بنهرى  
 العوارض ١٢ مولوي ١٣  
 تامل فكلون الصفر على  
 كاسية الان ان

قوله او بر من از انهن  
جواب سوال و سواله من  
لان ليس باختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا او بر من از انهن  
لان بعد قار على ان لا  
يكون له اختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا او بر من از انهن  
لان بعد قار على ان لا  
يكون له اختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا

قوله او بر من از انهن  
جواب سوال و سواله من  
لان ليس باختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا او بر من از انهن  
لان بعد قار على ان لا  
يكون له اختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا او بر من از انهن  
لان بعد قار على ان لا  
يكون له اختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا

او بترك از التما ولما كانت السماوية اشدها ثيرا واكثر تغيرا قدمت  
في البيان فقال اما السماوى فهو واحد عشر الصغر والجنون والعتة  
والنسيان والنوم والاعماء والرق والمرض والكحض والنفاس و  
الموت ومعنى كونها عوارض انها ليست من الصفات الذاتية كما  
يقال للبياض عارض للثلج وليس المراد الطريان بعد العدم والالام  
يصح في الصغر والجمل الاعلى سبيل التغليب واما المكتسب فانه  
نوعان احدهما حاصل منه اى من المكلف والاخر حاصل من غيره  
اما الذى حصل منه فالجمل انما عدا من العوارض المكتسبة مع عدم  
كونه باختيار العبد لان العبد قادر على ازالته والسفر والسكر و  
الهرل والخطاء والسفر وما الذى من غيره فلا كراه بما فيه الجاء  
للمكره وبما ليس فيه الجاء له اما الجنون قال الشيخ ابو المعين لا يمكن  
الوقوف على حقيقة الجنون الا بعد الوقوف على حقيقة العقل وحمله  
وافعاله فالعقل مغنى يمكن به الاستدلال من الشاهد على الغائب والاطلاع  
على عواقب الامور والتميز بين الخير والشر وحمل الدماغ والمعنى  
الموجب لعدام آثاره وتعطيل افعاله لما عاين الانسان على افعاله

قوله او بر من از انهن  
جواب سوال و سواله من  
لان ليس باختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا او بر من از انهن  
لان بعد قار على ان لا  
يكون له اختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا او بر من از انهن  
لان بعد قار على ان لا  
يكون له اختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا

قوله او بر من از انهن  
جواب سوال و سواله من  
لان ليس باختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا او بر من از انهن  
لان بعد قار على ان لا  
يكون له اختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا او بر من از انهن  
لان بعد قار على ان لا  
يكون له اختيار العبد مع انعدام  
العوارض العارضة له  
ايضا



لأنه أكثر طرافة لا يقع الضعف  
في ما خاخر من الاعمال

كان خلق مجنوناً عليه ما غلب  
من طرافة الذي اخلطت

والسوداء والصفراء والبلغم والدم  
الاراض من غير ذلك

اعتدالها فالمرارة غلبة اخلطت  
بأن يقال بسبب خلط

بعض النسخ وفي بعضها بالتركيب  
فالمرارة اخلطت

فقال النسخ في بعض النسخ  
مختص على العقل

من سبب الجور نظر المجنون  
لان اعتبار ما في العقل

لان اعتبار ما في العقل  
مختص على العقل

مضادة لتلك الافعال من غير ضعف في عامة اطرافه وفوقه  
سائر اعضائه يسمى مجنوناً في اختلال القوة الميزة بين الاموال المست  
والقبحة المدركة للعواقب بان لا يظهر لنا اثارها ويتعطل افعالها  
اما نقصان جبل عليه ما غر الخروج من خارج الدماغ عن الاعتدال  
بسبب خلط وافرة واما لاستيلاء الشيطان عليه والقاء الخيالات  
الفاصلة اليه بحيث يفهم من غير ما يصلح سبيله فانه يرى الجنون  
يوجب الحجر عن الاقوال اي خروجها عن الاعتبار من الاصل حتى تفسد  
عبارة كلامها ولم يتعلق بها حكم حتى لم تنفذ باجازه الولي وهو حذر  
عن الافعال حتى يؤخذ بضمان الافعال في الاموال على الكمال ويسقط برأي الجنون  
ما كان ضرراً يحتمل السقوط كالعباد فانها تسقط باعذار عن البالغ العاقل  
فتسقط بالجنون ايضاً وكذا الحدود والكفارات فانها تسقط  
بالاعذار والشبهة وهو احتراز عما لا يحتمل الا بالاداء او الابراء  
كضمان المتلفات فانه لا يسقط بالجنون واذا امتد الجنون  
يعني انه اما ممتد وغير ممتد وكل منهما اما اصله بان يبلغ  
مجنوناً او طارئاً بان جن بعد البلوغ فالممتد مطلقاً مسقط للعباد

المراد من موافق بضمان الافعال  
يعني انه اما ممتد وغير ممتد وكل منهما اما اصله بان يبلغ  
مجنوناً او طارئاً بان جن بعد البلوغ فالممتد مطلقاً مسقط للعباد

١٤٥  
سلطانة ليس كذلك في المراتب  
حالة الامور عند الشك فيفسد  
يؤخذ بضمان الافعال لان الافعال انما تؤخذ  
في المضمون فان حكم الضمان وهو بثبوت الملك  
قوله والشبهة فان قيل الحقيقة هي الملك  
فقلنا لا نسلم ذلك لاننا نرى الى قوله عليه السلام تنزله  
الحدود بالشبهة فان قوله تنزله عبارة عن  
القطع التام لا ينصور الا بعد الثبوت

۲۲۱۱

[illegible]

وغير الممتدان كإطار بافليس بمسقط استحسانا التحقاق للعارض  
 بان قل دزال قبل الامتداد ١٢  
 بالعدم في خالاداء ومسقط قياسا وهو قول زفره والشافعية  
 كأنه لم يكن أصلا ١٣  
 وان كان أصليا فنذا بيوسف مسقط بناء للاسقاط على الأصالة  
 ١٤  
 او الممتد عند محمد غير مسقط وهو ظاهر الرواية وقيل الخلاف على  
 وهو جمل ١٥  
 العكس فصار لزوم الاداء يؤدي اي يؤدي الى الحرج وهو الحرج  
 في منقضا ١٦  
 في القضاء لدخوله في حد التكرار قبيل القول بالاداء اي بلزومه  
 دفع الحرج في القضاء وينعدم نفس الوجوب ايضا لانعدام  
 الاداء ١٧  
 اي لاداء فان تاثير السبب في الوجوب لتاديتي الى لاداء القضاء  
 في الحال ١٨  
 فاذا قلنا ذلك ونفس هذا لم يكن في الوجوب فائدة وحد  
 ان الامكان ١٩  
 الامتداد اي الامتداد في العبادات يحصل بالكثرة الموقوفة  
 في الحرج ولما لم يكن ضبطها اعتبارا دناها وهو استيعاب العذر  
 الكلف ٢٠

١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]

9

وظيفة الوقت ففي الصوم ان يستوعب الجنون الشهر اى شهر رمضان  
وفي الصلوة ان يزيد وقت الجنون على يوم وليلة لان اليوم والليلة  
وقت لجنس الصلوة ولما كان ذلك الوقت وهو اليوم والليلة  
اكثر كثرته ما بدخولها في حد التكرار والذي يحصل به التكرار دخول  
وقت الصلوة عند الشيخين فاعتبرت الزيادة على يوم وليلة باعتبار  
الساعة ونفس الصلوة عند محمد بن ابي بصير الصلوات ستا وثمرة  
المخلاف تطهر فيما اذا جن بعد طلوع الشمس ثم افاق في اليوم  
الثاني قبيل الزوال فعند محمد يجب القضاء وعندهما لا قضاء عليه

وَفِي الزَّكَاةِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِكُلِّ حَوْلٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَأَقَامَ يُوسُفُ أَكْثَرَ الْحَوْلِ  
مَقَامَ كُلِّهِ تَبَسُّمًا عَلَى الْمُكَافَلَةِ نَزَاقَةً لِيَسْقُوطَ الْوَاجِبُ مِنْ عَتَبِ  
الْجَمْعِ وَمَا كَانَ حَسَنًا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ أَيْ غَيْرَ الْحَسَنِ كَالْإِيْمَانِ وَكَانَ قَبِيحًا لَا  
يَحْتَمِلُ الْعَفْوَ كَالْكَفْرِ ثَابِتٌ فِي حَقِّهِ أَيْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَثْبُتَ بِمَا نَزَرَتْ  
تَبَعًا لَا بُوَيْرَ لَانِ التَّصَرُّفَ الصَّارِعَ وَكَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ فِي حَقِّهِ لَا

قوله لان التصرف به ما  
انما جازا الاستقلال مع ما  
يقال بان القول يتبوه الايمان  
منه حتى يخون سلم كونه ما  
مضاف في قوله وما القول يتبوه  
الرودة فيه فلا كونه لقصر ما خلا  
وذا غير ثابت في حق تكليف  
ثبت في غير يتبوه ردة البويه  
١٢ من الحجج  
١٢

[illegible]



١٢ ان نونا لما كان الضرب باللفظ  
 لا يخفى فلتعنين معنى الزلزال وما  
 بالرفع لعدم استقامة معانيه اليافعة  
 ١٣ قوله الضرب باللفظ انما كان  
 لان الشار اليه تدل على فعل واللفظ دون  
 لا يشترط ان يكون الفعل باللفظ بل  
 ١٤ قوله تعالى انما كان الضرب باللفظ  
 لا يخفى فلتعنين معنى الزلزال وما  
 بالرفع لعدم استقامة معانيه اليافعة  
 ١٥ قوله الضرب باللفظ انما كان  
 لان الشار اليه تدل على فعل واللفظ دون  
 لا يشترط ان يكون الفعل باللفظ بل

9

مثل العبادات والحدود والكفارات فانها تحتل السقوط بالاعذار  
 وتحتل النفس وتثبت باسباب جعلية كالوقت والمال والبيت فيجوز  
 سقوطها بهذا العذر الذي هو راس الاعذار وعدم جعل تلك  
 الاسباب اسبابا في حق الصبي لعدم الخطاب بخلاف لايمان فان  
 فرضيته لا تحتل السقوط فانه فرض دائم لا يتعدا تمامته عن  
 التغير والتبديل فكان وجوب التوحيد دائما لكن قد يعذر العبد  
 في الاداء بعذر حقيقة او تقديرى مع بقاء الوجوب كما يعذر العبد  
 باداء الصلوة بعذر حقيقة او حكمي كالنوم مع بقاء الوجوب فلا حرم  
 اذا ادى الصبي كان فرضا لا نفلا كما في الشرح وجملة الامر في  
 الامر الكلي في باب الصغر وحاصل احكامه انه اى لسان يوضع له  
 يسقط عنه اى الصبي العمدة اى عمدة ما يحتل العفو والمرد بها  
 ههنا ما يوجب لزوم المواخاة

ههنا ما يوجب لزوم الموقعة  
فكما قلنا عند سبب الجعده سقطت  
العهدة ايضا  
فما قلنا عند سبب الجعده سقطت  
العهدة ايضا  
فما قلنا عند سبب الجعده سقطت  
العهدة ايضا

[illegible]





والأرث مني على الولاية كما في قوله تعالى حكاية عن ذكره عليه السلام  
 رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا تَرْتَبِي فانه يشير الى الأرث مني  
 على الولاية والحاصل ان الحرمان بالقتل انما هو بطريق الجزاء فان  
 القاتل يعجز لاخذ المال فجوزى بحرمانه والصبي لما لم يكن من اهل  
 الجزاء لم يحرم واما الكفر والرق فالحرمان عن الأرث بهما ليس  
 بطريق الجزاء بل لعدم سبب الكفر وعدم الأهلية في الرق  
 وانعدام الحق اي الأمر الثابت وهو الأرث ههنا لعدم سبب  
 أي سبب الحق وهو الولاية في الكفر ويعلم منه ان الولاية تسبب الأرث  
 وهو موافق لبعض كتب الأصول وذكر في كثير منها ان سببها هو  
 اتصال الشخص بالميت بقرابة زوجية او ولد فعلى هذا كانت  
 الولاية من شرائط الأهلية كما حرية الا أنه نظر الى ان الكافر لا  
 يخرج عن أهلية الأرث مطلقا فانه يرت من كافر آخر بخلاف الرقيق  
 فانه لا يرت أصلا ففرق بينهما بما ذكر ولعدم الأهلية أي أهلية  
 الحق في الرق لا يعجزاء أي عقوبة ولا يتمتع بسبب لصبا هو  
 خبر لقوله وانعدام الحق واما العتق وهو اختلال العقل بحيث

قوله مني على الولاية كما في قوله تعالى حكاية عن ذكره عليه السلام  
 رب هب لي من لدنك وليا تربي فانه يشير الى الأرث مني  
 على الولاية والحاصل ان الحرمان بالقتل انما هو بطريق الجزاء فان  
 القاتل يعجز لاخذ المال فجوزى بحرمانه والصبي لما لم يكن من اهل  
 الجزاء لم يحرم واما الكفر والرق فالحرمان عن الأرث بهما ليس  
 بطريق الجزاء بل لعدم سبب الكفر وعدم الأهلية في الرق  
 وانعدام الحق اي الأمر الثابت وهو الأرث ههنا لعدم سبب  
 أي سبب الحق وهو الولاية في الكفر ويعلم منه ان الولاية تسبب الأرث  
 وهو موافق لبعض كتب الأصول وذكر في كثير منها ان سببها هو  
 اتصال الشخص بالميت بقرابة زوجية او ولد فعلى هذا كانت  
 الولاية من شرائط الأهلية كما حرية الا أنه نظر الى ان الكافر لا  
 يخرج عن أهلية الأرث مطلقا فانه يرت من كافر آخر بخلاف الرقيق  
 فانه لا يرت أصلا ففرق بينهما بما ذكر ولعدم الأهلية أي أهلية  
 الحق في الرق لا يعجزاء أي عقوبة ولا يتمتع بسبب لصبا هو  
 خبر لقوله وانعدام الحق واما العتق وهو اختلال العقل بحيث

فانه لا يرت أصلا ففرق بينهما بما ذكر ولعدم الأهلية أي أهلية  
 الحق في الرق لا يعجزاء أي عقوبة ولا يتمتع بسبب لصبا هو  
 خبر لقوله وانعدام الحق واما العتق وهو اختلال العقل بحيث

هو الله اعظم الله ذنوبه  
والله اعلم بالصواب





ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط

بان نقصان العقل يؤثر في سقوط الخطاب سواء كان قبل البلوغ  
 او بعده كما يجوز ولا اثر للبلوغ الا في كمال العقل فاذا انتفى الكمال  
 بالافقة كان البلوغ وعدمه سواء ويؤثر عليه اي شئت لولاية على  
 المعتوه لغيره كما ثبتت على الصبي ولا يلي هو على غيره وانما يفتقر  
 الجنون والصغر هذه شريعتان فيما به الفرق بين اول احوال الصبا  
 والجنون بعد ما حكم بانها مثلان لثلاثين المماثلة فيما يذكر  
 من الحكم اي لا فرق بين الجنون واول احوال الصغر الذي لا عقل  
 له الا في زهد العارض اي الجنون غير محدد بوقت معين  
 زواله فيه فقير اذا سلمت مررت اي الجنون عرض على ابيه وامه  
 الاسلام في الحال لعدم كون العارض محدد بوقت يتطوّر فيه  
 فان اسلم او اسلم احدهما بقاء على النكاح وان ابا يفرق بينهما  
 ولا يؤخر العرض الى وقت آخر لان فيه ابطال الحق المسلمية والصبا  
 محدد فوجب تأخير اي العرض للظهور اثر العقل بئانه ما قال  
 في الجامع الصغير لو ان رجلا نكح ابنة الصغيرة امرأة نصرانية  
 فاسلمت المرأة وطلبت للفقر لم يفرق بينهما وتركها على حق العقل الصبي

جواب سؤال وهو  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط  
 ان لا يكون من جنون في سقوط

فيه اشارة الى ان  
 كلمة انما في قول  
 انما في قول

محمد بن عبد الله

لان عقل الصبي في اوانه معهود فاذا عقل عرض عليه الاسلام فان  
 اسلم ببقيا على النكاح والافرق بينهما وانما صم العرض وان كان لا  
 يخاطب لصبي باسلام عندنا لا ذلك وضع غيره رجمة عليه وهنا  
 وجب العرض لخصومتها وحقوق العباد لا تسقط بعذر الصبا  
 واما الصبي العاقل والمعتوه العاقل احتراز عن المجنون فان المعتوه  
 تد يطلق عليه ايضا فلا يفترقان في وجوب العرض في الحال كما لا  
 يفترقان في سائر الاحكام حتى لو اسلمت امرأة المعتوه الكافر فيجب  
 العرض على نفسه في الحال كما يجب في اسلام امرأة الصبي العاقل العرض  
 على نفسه في الحال واما النسيان ومثناه غنى عن البيان فلا ينافي  
 نفس الوجوب في حق الله تعالى ولا وجوب الاداء لانه لا يخل بالاهلية

ولا يقضى ايجاب الحقوق

ولا يقضى ايجاب الحقوق... (The text in this block is highly overlapping and difficult to read due to the dense handwriting and the way the lines are written across the page.)

على ذلك جميعا... (The text in this block is also highly overlapping and difficult to read due to the dense handwriting and the way the lines are written across the page.)

الاول والتحليل ١٣

التعريف ١٤

وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]





وقد في النوازل ان قراءة النام  
دور في النوازل ان قراءة النام  
دور في النوازل ان قراءة النام  
دور في النوازل ان قراءة النام

قرئته في المختار وكذا لا يعتد قيامه وركوعه وسجوده من الفرض

لصدوره هالاعن الاختيار وكذا اذا قهر في صلوة وهو الصحيح

متعلق بالمسائل الثلاث الكلام والقرعة والقيمة والاعفاء مثل النوم

في فوت لا اختيار وفوت استعمال القدرة حتى منع اي لاعفاء صحة

العبادات وهو اي لاعفاء اشد منه اي من النوم في كونه عارضا وكذا

في فوت لا اختيار والقدرة لان النوم فترة اصلية ايجابية لا يخلو

الانسان عنه في حال الصحة فيختل كونه عارضا وان كان عارضا باعتبار

انه امر زائد على معنى الانسانية ولهذا جعل من العوارض وهذا

الاعفاء عارض ينافي القوة اصلا لانه يزيل القوى ويحرم العاقل عن

استعمال العقل مع بقاء ولا زالت الاعفاء للقوى لا يمكن ازالته بفعل

احد بخلاف النوم كذا في الشرح والمراد بآلة القوى تعطى لها الذ

هو فوق التطل الذ في النوم

في النوم

في النوم

في النوم

في النوم

فيما يترتب من الصلوة حتى كان  
فيما يترتب من الصلوة حتى كان  
فيما يترتب من الصلوة حتى كان  
فيما يترتب من الصلوة حتى كان





قوله خلافاً للمعنى في قوله لا يجوز  
 لبي وجوب الاداء لم يتحقق في هذا القول  
 عليه ولا غناء وجوب القضاء ولو  
 غنى فليس ان الغناء غنى في وجوب  
 عنه فليس ان الغناء غنى في وجوب  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء

وهو الجنون فيسقط القضاء ههنا لا في الاول وفي الصوم لا يعتبر  
 امتداده حتى لو كان مغمى عليه في جميع الشهر ثم افاق بعده يلزم القضاء  
 خلافاً لحسن البصر واما الرق فهو عجز حكى اي غير حسي حيث يعجز  
 عما يملكه الحر من الشهادة والقضاء والولاية ونحوها شرع جزاء  
 على الكفر في الاصل اي في ابتداء ثبوت الكفر لما ضيعوا عقولهم  
 واستكبروا عن عبادة الخالق جزاهم الله تكابن احقهم بالهائم و  
 صيرهم عبيدا لعباد لكن اي الرق في حالة البقاء امر حكى اي ثابت  
 بحكم الشرع غير مضاف الى الكفر ولا يراعى فيه صفة كونه جزاء حتى  
 يقع رقيقا وان اسلم ويكون وليا لامة المسلمة رقيقا وان لم يوجد  
 منه ما يستحق الجزاء وبداى بذلك الامر الحكمي بصير المرء عرضة  
 فسلطه من العرض اي عرضا للتملك للنفس ولا بتبدل وهو اي الرق

قوله خلافاً للمعنى في قوله لا يجوز  
 لبي وجوب الاداء لم يتحقق في هذا القول  
 عليه ولا غناء وجوب القضاء ولو  
 غنى فليس ان الغناء غنى في وجوب  
 عنه فليس ان الغناء غنى في وجوب  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء

وصف لا يحتمل التجزئة  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء

قوله خلافاً للمعنى في قوله لا يجوز  
 لبي وجوب الاداء لم يتحقق في هذا القول  
 عليه ولا غناء وجوب القضاء ولو  
 غنى فليس ان الغناء غنى في وجوب  
 عنه فليس ان الغناء غنى في وجوب  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء

قوله خلافاً للمعنى في قوله لا يجوز  
 لبي وجوب الاداء لم يتحقق في هذا القول  
 عليه ولا غناء وجوب القضاء ولو  
 غنى فليس ان الغناء غنى في وجوب  
 عنه فليس ان الغناء غنى في وجوب  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء  
 لا يجوز الاداء في استظهار الاداء

9

فلما ارادوا ان يضربوه  
القبيلة لانه يفترون  
الانصاف

وصف التحليل لقوله و هو  
فلو كان الرق غمما لولا  
انصفه عبد الو

تلاہ خطا بنسبتہ حروا صد

[illegible]

والعقود في شجرة  
التي هي في شجرة  
التي هي في شجرة

الشيخ  
المفتي  
الحبيب بن محمد  
بن عبد الله  
بن محمد  
بن عبد الله

ثبوتاً وزوالاً وقال محمد بن سلمة البلخي انه يحتمل التجزئة بثبوتها حتى  
لوفتح الامام بلدة ورأى الصواب في ان يسترق نصابهم فنقد  
ذلك منه والاولا صح وهو مذمونا اي اصحابنا جميعا فقد قال  
محمد في الجامع من غير ذكر خلاف في مجمل النسب اذا قرأ نصف  
عبد فلان انه يجعل عبدا في شهادته وان لم يثبت الملك للمقل  
الا في النصف حتى لو انضم اليه مثله لم يجعل بمنزلة حر واحد كما  
جعلت امرأتان بمنزلة رجل واحد وفي جميع احكامه مثل الحد  
والارث والنكاح والحب والجمعة وكذا العتق الذي هو ضد الرق  
لا يقبل التجزئة بالاتفاق كما ان الملك قابل له بالاتفاق واختلف  
في تجزئة الاعتاق كما قال وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتاق بالتجزئة  
لما لم تجز في افعالها اي لا يزم ان يتيقفت وجوده عليه وهو  
العتق يقال اعتقت فعتق كما يقال كسرت فانكسر فلا يتصور الاعتاق  
بدون العتق اذ لو وجد الاعتاق متجزيا بدون العتق يلزم وجود  
الملزوم بدون اللازم وان وجد معه فاما ان يكون العتق متجزيا او لا  
والاول باطل بالاتفاق والثاني يوجب تحقق الاثر بدون المؤثر

141

[illegible]

[illegible]





[illegible]

الكرامات لا خروية مثل الذمة فان الانسان بها يصير اهلا للادباجاب  
والاستجاب يمتاز بها عن الحيوانات ويصير اهلا للخطاب فتكون  
كرامة الاثر الى ما روي عن بعض الصديقين انه قرء عند قوله  
تعالى اخشوا فيها ولا تكلمون فقال مر جالس من له هذا الخطاب فقبل  
له هذا من اهل النار فقال اليس هذا خطابا محبيب فظن الى حال  
من قال الى حال من قال له والحل له حل النساء فاز استغفرش الحرائر  
وتوسعت طرق قضاء الشهوة على وجه لا يستلزم حقوقا ثم وملا  
كرامة وهذا حل في حق النبي عليه السلام الى تسعة وما فوقها الى ما شاء  
الله تعالى زيادة شرفه وكرامته على الخلق كذا في الشرح والولاية  
فانها تنفيذ القول على الغير شاء او لم يشأ ولا شك في انها كرامة و  
يتفرع على ما ذكر قوله حقا ان ذمته اى العبد ضعفت بوقه لانه من  
حيث انه صار مالا بالرق كان له اذمة له اصلا ومن حيث انه انسان  
مكلف لا بد ان يكون له ذمة فقلنا بوجوه اصل الذمة مع ضعفها  
بالرق فلم تحتل الدين بنفسها اى لم تقدر على تحمل الدين بنفسها  
لضعفها ولاجل تحمل الدين ضمت اليها اى الى الذمة مالية الرقبة و

حاشية جوردون

[illegible]



قوله ومنه في حاله جواب سؤال  
 بانسان من ذرية العبد لا يملك الدين  
 بنفسه بل ذرية العبد لا يملك الدين  
 ايها فان ذرية العبد لا يملك الدين  
 والفضل ان معنى تحمل الدين كما  
 في حاله بل يطلب به بعد ان  
 اقر في حاله بل يطلب به بعد ان  
 لا يستفاد من ايقاظه بل يطلب به بعد ان  
 فانه يتحمل الدين بهذين الالام  
 المذكورين من ايقاظه بل يطلب به بعد ان  
 دون غيرهما لان لا يمكن بهذين الالام  
 في حاله بل يطلب به بعد ان  
 كالمبرور الكاتب ومعنى بعض عند  
 قوله ثم ان آية  
 المعنى بالآية

الكسب في محتمل الدين ومعنى احتمال الدين صحة المطالبة بمعنى لا  
يحتمل الدين إذا ضمنت اليها مالية الرقبة والكسب في بيع في دين لا  
تمت في ثبوته كما إذا استهلك مال الإنسان لا فيما في ثبوته تمت كما إذا اقر  
المجور فأنه متم في حقه المولى ثم إذا كسب الموجود في يده يصرفه إلى  
الدين ولا فإن لم ينفذ به ولم يكن له كسب يصرفه إلى مالية الرقبة ولا  
يباع الرقبة بالدين مادام يفي به الكسب بالاجتماع وكذلك الحال ينقص  
بالرق أي كما يظهر أثر الرق في ضعف الدية ظهر أثره فتدبر من أجل  
الذي يبتدئ عليه ملك النكاح ويصير المرء أهلاً له حتى أنه لا ينكح العبد  
الأمرتين لأن الحل نعمة واستحقاق النعم بالإنسانية وقد أثر الرق  
في نقصانها خلافاً لما لك وتطلق لإمته ثنتين سواء كان زوجها حراً  
وعبد لأن الرق مؤثر في نقصان الحل فلا بد من  
القنات بين الحرة والأمة فيه فمتى كان حل  
المرءة الحرة أزيد كان محلية الطلاق المنعوت له

١٢  
 حاشية  
 الفانية يكون فيه كالماء  
 على الأربع يكون فيه كالماء  
 في نقص العدد في قوله  
 فان عنده الرق بالانوار  
 العبد الرحمن الشين  
 (ويمنع من قوله انه قال بالانوار)  
 على المحضات من العذاب وقدر  
 قوله في فليس ينفذ

[illegible]

[illegible][illegible]





١٥  
 فوالله اني انما انا عبد لله  
 لا يخرج علي المولى بما تحق من الدين ولو  
 كان ناسرا حرم عليه كما كبري يرجع على المولى  
 ساسي الله جواب سوال ابو الحسن ان ملك اليد  
 حرام على من الحكم الله فوجو الحكم وانما قلنا ان اليد مملوكة  
 حاشية الله فوجو الحكم انما شرع لقضا وحقا كما هو مقتضى الاصل  
 لتصرف لان التصرف انما شرع لغير العبد في كسبه بغيره الا ان  
 اليد بالملك فقط وانما شرع لغير العبد في كسبه بغيره الا ان  
 الثانية بالكتابة لازمة لغيره لانه لا يجوز بيعه  
 عند الشافعي في بيعه  
 متعلق

في الاذن من المولى فهو تصرف مولى بطريق  
 لا يقبل التوقيت حتى لا ياذن عبده ثم الواسنة لان ما ذواتها اذ  
 وضد وجهه فحق ان يقبل التوقيت في الاستطاعة في الاذن  
 بالعلم بالاصل لا يعلم اذ هو تصرف للابن  
 ط

فظهر في من وسامع وهو اللامع



من الحاشية  
الحق ما نص  
المذكورة كما في  
ذكره في ذيل  
الشافعي عليه  
السلام







ان قال من قتل  
سليمان بن الحو والعلاء بن مسعود  
فليقتلوا ايضاً بنو مسعود  
فليقتلوا ايضاً بنو مسعود  
فليقتلوا ايضاً بنو مسعود

قال شهدت في المسجد الكبير بالبصرة  
كذلك في مسجد كبير بالموسى



2

بقوله مغل الذمة والحل والولاية فبين الذمة ثم الحل ثم شرع في بيان  
الولاية يعني لا تثبت لولاية المتعدية مثل ولاية القضاء والشهادة  
والتزويج لانها ولايتها على نفسه فكيف يتعدى من غير واما كذا  
يرد عليه ان هذا يوجب ان لا يصح ما نهى الكافر المحرّب عن القتال  
لان تصرفه على الغير جاب بقوله وانما صح ما زال العبد الماذون في  
القتال للكافر المحرّب لان الامان بالاذن يخرج عن اقسام الولاية  
اي ليس الامان من باب الولاية من قبل اي من جهة انه اراد الماذون  
صار شريكا للغزاة بواسطة الاذن في الجهاد في الغنيمه بمعية  
انه من حيث انه انسان فخطب يستحق الرضخ الا ان المولى يخلفه  
في الملك المستحق كما في سائر اكسابه فاذا امن الكافر فقد سقط  
حق نفسه في الغنيمه اغنى الرضخ فلزم له حكم الامان الماذون  
اولا ثم يتعدى الى غيره من الغائبين ولزم سقوط حقهم لان الغنيمه  
لا تجزئ في حق الثبوت والسقوط وهذا مثل شهادة ترى العبد  
برؤيته هلال رمضان حيث تصح لانها ليست من الولاية بل هي  
الزام الصوم بنفسه ولا ثم يتعدى الحكم الى غيره وعلى هذا الاصل

195

عن القضا

۱۹۹۰

العبد من المولى لا يملك المال من الدم والحياة ولا يملك  
 العبد من التصرفات يجوز تعدية ضرورة الى غيره تبعاً لغيره اقراره  
 العبد مجبوراً وما ذونا بموجب الحدود والقصاص لا يملك  
 كان في حق المولى والحياة باقية على اصل الحرية يصح اقراره مثل  
 الحر ولا يمنع لزوم اطلاق حق المولى صحته لا يملك بطريق التبع وكذا  
 يصح اقراره بالسرقة المستملكة ما ذونا وكذا ومجوراً حتى وجب لقطع  
 ولم يجب لضمان وبالسرقة القائمة صح لا قرار من حق القطع  
 المالك من الماذون فرد على المسروق منه ويقطع يده اما الثاني فلما  
 مروا بالاول فلاستحالة ان يقطع يده في مال مملوك لمولاه لان  
 المولى ان لم يرد السرقة الى المسرورق منه كان ملكاً للمولى فيقع  
 القطع في ملك المولى وهو باطل وفي العبد المجور اختلاف معروف  
 اذ اكتب المولى وقال المالى قال ابو حنيفة يقطع يده والمال  
 للمسروق منه لما روى قال ابو يوسف يقطع يده والمال للمولى لا يقر  
 بالامر من بالقطع وهو على نفسه فيصير وبالمال للمسروق منه وهو  
 سيد فلا يصح وقد ثبت لقطع يده في السرقة المستملكة

وهو ان الرق لا ينافي ما لغيره من المال من الدم والحياة ولا يملك  
 العبد من التصرفات يجوز تعدية ضرورة الى غيره تبعاً لغيره اقراره  
 العبد مجبوراً وما ذونا بموجب الحدود والقصاص لا يملك  
 كان في حق المولى والحياة باقية على اصل الحرية يصح اقراره مثل  
 الحر ولا يمنع لزوم اطلاق حق المولى صحته لا يملك بطريق التبع وكذا  
 يصح اقراره بالسرقة المستملكة ما ذونا وكذا ومجوراً حتى وجب لقطع  
 ولم يجب لضمان وبالسرقة القائمة صح لا قرار من حق القطع  
 المالك من الماذون فرد على المسروق منه ويقطع يده اما الثاني فلما  
 مروا بالاول فلاستحالة ان يقطع يده في مال مملوك لمولاه لان  
 المولى ان لم يرد السرقة الى المسرورق منه كان ملكاً للمولى فيقع  
 القطع في ملك المولى وهو باطل وفي العبد المجور اختلاف معروف  
 اذ اكتب المولى وقال المالى قال ابو حنيفة يقطع يده والمال  
 للمسروق منه لما روى قال ابو يوسف يقطع يده والمال للمولى لا يقر  
 بالامر من بالقطع وهو على نفسه فيصير وبالمال للمسروق منه وهو  
 سيد فلا يصح وقد ثبت لقطع يده في السرقة المستملكة

١٩٤  
 العبد من المولى لا يملك المال من الدم والحياة ولا يملك  
 العبد من التصرفات يجوز تعدية ضرورة الى غيره تبعاً لغيره اقراره  
 العبد مجبوراً وما ذونا بموجب الحدود والقصاص لا يملك  
 كان في حق المولى والحياة باقية على اصل الحرية يصح اقراره مثل  
 الحر ولا يمنع لزوم اطلاق حق المولى صحته لا يملك بطريق التبع وكذا  
 يصح اقراره بالسرقة المستملكة ما ذونا وكذا ومجوراً حتى وجب لقطع  
 ولم يجب لضمان وبالسرقة القائمة صح لا قرار من حق القطع  
 المالك من الماذون فرد على المسروق منه ويقطع يده اما الثاني فلما  
 مروا بالاول فلاستحالة ان يقطع يده في مال مملوك لمولاه لان  
 المولى ان لم يرد السرقة الى المسرورق منه كان ملكاً للمولى فيقع  
 القطع في ملك المولى وهو باطل وفي العبد المجور اختلاف معروف  
 اذ اكتب المولى وقال المالى قال ابو حنيفة يقطع يده والمال  
 للمسروق منه لما روى قال ابو يوسف يقطع يده والمال للمولى لا يقر  
 بالامر من بالقطع وهو على نفسه فيصير وبالمال للمسروق منه وهو  
 سيد فلا يصح وقد ثبت لقطع يده في السرقة المستملكة

العبد من المولى لا يملك المال من الدم والحياة ولا يملك  
 العبد من التصرفات يجوز تعدية ضرورة الى غيره تبعاً لغيره اقراره  
 العبد مجبوراً وما ذونا بموجب الحدود والقصاص لا يملك  
 كان في حق المولى والحياة باقية على اصل الحرية يصح اقراره مثل  
 الحر ولا يمنع لزوم اطلاق حق المولى صحته لا يملك بطريق التبع وكذا  
 يصح اقراره بالسرقة المستملكة ما ذونا وكذا ومجوراً حتى وجب لقطع  
 ولم يجب لضمان وبالسرقة القائمة صح لا قرار من حق القطع  
 المالك من الماذون فرد على المسروق منه ويقطع يده اما الثاني فلما  
 مروا بالاول فلاستحالة ان يقطع يده في مال مملوك لمولاه لان  
 المولى ان لم يرد السرقة الى المسرورق منه كان ملكاً للمولى فيقع  
 القطع في ملك المولى وهو باطل وفي العبد المجور اختلاف معروف  
 اذ اكتب المولى وقال المالى قال ابو حنيفة يقطع يده والمال  
 للمسروق منه لما روى قال ابو يوسف يقطع يده والمال للمولى لا يقر  
 بالامر من بالقطع وهو على نفسه فيصير وبالمال للمسروق منه وهو  
 سيد فلا يصح وقد ثبت لقطع يده في السرقة المستملكة

محلہ راجہ جی نندا جی

حاشیه  
المولى فی دفع الارر



[illegible]

قوله الى ادراك السبب من جمع على  
خطا ثم كفرت قبل السبب وجوب التكليف حكم  
يعلق بالوجه فيستند الى سبب  
بعد الوجوب فيجوز كذا كذا  
مستقلا بذاته خارج الزمعة وتعلق  
الذين بالمال حكم الوجوه فيستند  
الى سبب وهو المرض ثم يكون  
العبادات على المرض بالقدرة  
الكلية لئلا يعلقها ما عرفت  
فاذا درست تعلقها ما عرفت  
الفقر

عالمی کتب خانہ

يستند الى اول السبب فثبت بهدای بالمرض الحرجه من غير المرض اذا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴

الحال الشك في بوه الحجة في الحال ثم ان كان التذرك بالنقض و  
 و ليس في حجة هذا التذرك ضرر باصل الحق و قد ابا بعضه

مرايں ہيں بل سچ بولنا مستحق ہووے والا چنانچہ فائدہ نصرت  
لے وہاں معروف

محکم الفسۃ فلا بد ان محکم بانہ اذا وقع علی خۃ الغیر یار اعدتہ الیض

الواجب على ذمة هذا المريض الحق

قصة تزيد على ثلث ماله فحكم هذا المعنوق المديق قبل الموقعة

ينفذ على وجه لا يطلح الدائن فجب السعاية في دين مستغرق

الثلاثين واذا البرقع على احد هما بان كان في المال وفاء بالدين وهو

يُخْرِجُ مِنَ الثَّلَاثِ نَفْسَ الْعَقْرِ فِي الْحَالِ بِخِلَافِ عِتَاقِ الرَّاهِنِ حَيْثُ

فمنهم من لم يرضوا بالشرارة الى ان لا  
يكونوا من المضافات اليه

ان نفسي الى اللبوة اخلا فان يافو  
بقيت الحرد الاخلا فشيئا يافو  
ثابته في الحالا

وَأَنَا قَدْ بَدَأْتُ بِالْإِسْلَامِ وَبَدَأْتُ بِالدِّينِ وَبَدَأْتُ بِالسَّمَاءِ  
وَبَدَأْتُ بِالدُّنْيَا وَبَدَأْتُ بِالدِّينِ وَبَدَأْتُ بِالسَّمَاءِ

نہ صرف ان کے لئے بلکہ ان کے لئے بھی ہے۔

صاحبزادہ  
برای قیاس مع الفارق «  
ما یلتحق بحق الخیر فحصله ان  
اعتاق الراسین الجیدین المربون  
اعتاق المرعیین قیاساً علی  
جواب سوال باینه شیخانہ بنفرد  
لغشیم  
یقض بالابطال  
الابطال

[illegible]

ينفذ مع تعلق حق الميراث به لان حق الميراث في ملك اليد وملك  
 الرقبة وحق الوارث والغريم في ملك الرقبة وصحة الاعتاق تبين  
 على ملك الرقبة وملك اليد لهذا صح اعتاقه لا بقوم زوال اليد عنه  
 بقاء الملك وكان القياس ان لا يملك المريض الصلته وهي تملك مال  
 يحصل به عوض مالي كالصدقة والهبة وان لا يملك اداء الحقوق  
 المالية لله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر والكفارات وان لا يملك الوصية  
 بذلك المذكور اعني الصلته واداء الحقوق لما مر من ان المريض واجب  
 الحجج الا ان الشرع جوز ذلك المذكور من الثلث اى من ثلث ما لغيره  
 له فان الانسان مقصر باماله في عمله فيحتاج عند حلول الاجل وبطلان  
 الامر الى تلافى ما فرط فيه فظن الشارع له بابقاء ثلث ماله تحت تصرفه  
 قال النبي عليه السلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث ماوكم في افعالكم  
 زيادة على اعمالكم فضعوه حيث شئتم وما تولى الشرع الا بصاء للورث  
 حيث قال الله تعالى يوصيكم الله في اولادكم الاية وابطل اى نسخ ايصاء  
 اى المريض لهم اى للورثة وكانت الوصية مفروضة في ابتداء الاسلام  
 لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية الاية

[illegible][illegible]



عالم التحقيق

عالم عالم التحقيق

[illegible]

القسم الرابع لان الجودة تقومت في حقها فعلا للضرر عن الوارث  
 كما يشتر اليه فدخل فيه ما اذا باع لا بمثل القيمة وبطل اقراره الى الميراث  
 بعين او دين لم يال الوارث وهذا مثال للقسم الثاني ولم يذكر  
 المثال للقسم الثالث لظهوره وان حصل الاقرار بالاستيفاء دين الصحة  
 الذي كان له على الوارث لان الاقرار بالاستيفاء اقرار بالدين لان  
 الديون تقضى بامثالها فكان هذا اقرار بالدين فلا يصح وتقومت  
 الجودة في حقهم الى الورثة كما تقومت الجودة في حق الصغار بان  
 باع الولي من نفسه ما لا يصح فان الجودة متقومة ههنا فعلا للضرر  
 عنهم وهذا عطف على قوله بطل واما الحيض والنفس فهما لا يعدان  
 الاهلية بوجه لاهلية الوجوب ولا اهلية وجوب اداء لانهما لا  
 يخلان بالذمة ولا بالعقل ولا في قدره البدن فكان ينبغي ان لا  
 يسقط بهما الصلوة كما لا يسقط الصوم لكن الطهارة عنهما  
 الحيض والنفس شرط لجواز اداء الصوم والصلوة لقوله عليه السلام  
 الحائض تدع الصوم والصلوة في ايام قرائها فيفوت لاداء بهما  
 بالحيض والنفس لغوة شرطا داهما وفي قضاء الصلوة حرج عظيم

[illegible]

ثم بان قال المريض اخذت منك دين الذي كان لي عليك ١٢ صحتي حفيظ

لتضاعفها في مدة الحيض والنفس له خوطها في حد التكرار وهو مستلزم  
 للحرج فسقط بهما أي بسبب الحيض والنفس أصل الصلوة أي أصل  
 وجوبها ولا حرج في قضاء الصوم لأن الحيض لا يزيد على عشرة  
 أيام ولياليها فلا يتصور أن يستغرق وقت الصوم وهو الشهر فلم يسقط  
 أصله أي أصل وجوب الصوم عن الذم وأزسقط أداه عن حكم  
 النفس ما خذ من حكم الحيض ولما كان الحيض مسقطا في الصلوة  
 كان النفس مسقطا أيضا وأما الموت أعلم أن الأحكام المتعلقة  
 باليتم أمادي نيوية وأخر وية والديوية أما تكليفات وحكمها  
 السقوط لا في المأثم أو غيرها وهو ما ان يكون مشروعا لحاجة غير  
 أولا ولا أول ما ان يتعلق بالعين وحكمه أن يبقى ببقاء العين بالذم  
 وهو لا يخفى ما ان يكون وجوبه بطريق الصلوة وحكمه السقوط  
 إلا ان يوصى به ولا بطريق الصلوة وحكمه البقاء بشرط انضمام المأثم  
 أو الكفيل إلى الذم والثاني ما ان يصلح لحاجة نفسه حكمه أن يبقى ما  
 يقضيه به الحاجة أولا وحكمه أن يثبت للورثة والآخر وية وحكمها  
 البقاء وهذا حال لما يفصل في المتن فانه أي الموت عجزه خالص ليس

فما

قوله يستلزم التكرار...  
 قوله لا يزيد على عشرة...  
 قوله لا يتصور أن يستغرق...  
 قوله هو المستلزم...  
 قوله أصله أي أصل وجوب الصوم...  
 قوله النفس ما خذ من حكم الحيض...  
 قوله كان النفس مسقطا أيضا...  
 قوله باليتم أمادي نيوية...  
 قوله السقوط لا في المأثم...  
 قوله أولا ولا أول ما ان يتعلق...  
 قوله وهو لا يخفى ما ان يكون...  
 قوله إلا ان يوصى به ولا بطريق...  
 قوله أو الكفيل إلى الذم...  
 قوله يقضيه به الحاجة أولا...  
 قوله البقاء وهذا حال لما يفصل...



لا في الحال ولا في المال ولا في العبد  
 من الصلوات والنفقات والنفقة  
 ما لها ونفقات بقاها هم الفدية  
 في الحال او في المال  
 في الحال او في المال  
 في الحال او في المال  
 في الحال او في المال

ففي جهة قدرة أصلا سقط به أي بالمرة أو بالعجز المذكور ما هو كتاب  
 التكليف لفواة غرضه وهو كالأداء عن اختيار وهذا أي لفواة غرضه  
 التكليف قلنا أنه أي الميت يطرح عنه الزكاة أي يسقط عنه في حكم  
 الدنيا حتى لا يجب إداؤها من التركة خلافا للشافعي وكذا حكم سائر  
 وجوه القرب في السقوط وإنما يقع عليه المأثم لأن الأثم من أحكام  
 الآخرة والميت ملحق بالأحياء في تلك الأحكام وما شرع عليه لحاجة  
 غيره من كانهما متعلقا بالعين بيقع الحق بقاءه أي العبد  
 فعله أي العبد فيه غير مقصود إذا المقصود في حقوق العباد  
 المال فيبقى حق العبد في العين وان كان ذمنا لم يبق بمجرد الذمة  
 حتى ينضم السراي إلى الذمة مال وما يؤكد به الذم وهو ذمة الكفيل  
 ولهذا أي لأن الذمة لا تحتمل الدين بنفسها قال أبو حنيفة

الذي لا يبرى زواله سقط التكليف  
 فزودة وقوله لفواة غرضه أي  
 من جهة قدرة أصلا سقط به أي بالمرة أو بالعجز المذكور ما هو كتاب  
 التكليف لفواة غرضه وهو كالأداء عن اختيار وهذا أي لفواة غرضه  
 التكليف قلنا أنه أي الميت يطرح عنه الزكاة أي يسقط عنه في حكم  
 الدنيا حتى لا يجب إداؤها من التركة خلافا للشافعي وكذا حكم سائر  
 وجوه القرب في السقوط وإنما يقع عليه المأثم لأن الأثم من أحكام  
 الآخرة والميت ملحق بالأحياء في تلك الأحكام وما شرع عليه لحاجة  
 غيره من كانهما متعلقا بالعين بيقع الحق بقاءه أي العبد  
 فعله أي العبد فيه غير مقصود إذا المقصود في حقوق العباد  
 المال فيبقى حق العبد في العين وان كان ذمنا لم يبق بمجرد الذمة  
 حتى ينضم السراي إلى الذمة مال وما يؤكد به الذم وهو ذمة الكفيل  
 ولهذا أي لأن الذمة لا تحتمل الدين بنفسها قال أبو حنيفة

التي ذكرها في حق العبد في العين وان كان ذمنا لم يبق بمجرد الذمة  
 حتى ينضم السراي إلى الذمة مال وما يؤكد به الذم وهو ذمة الكفيل  
 ولهذا أي لأن الذمة لا تحتمل الدين بنفسها قال أبو حنيفة

التي ذكرها في حق العبد في العين وان كان ذمنا لم يبق بمجرد الذمة  
 حتى ينضم السراي إلى الذمة مال وما يؤكد به الذم وهو ذمة الكفيل  
 ولهذا أي لأن الذمة لا تحتمل الدين بنفسها قال أبو حنيفة

التي ذكرها في حق العبد في العين وان كان ذمنا لم يبق بمجرد الذمة  
 حتى ينضم السراي إلى الذمة مال وما يؤكد به الذم وهو ذمة الكفيل  
 ولهذا أي لأن الذمة لا تحتمل الدين بنفسها قال أبو حنيفة

ان الكفالة بالدين عن الميت لا يصح اذ لم يخلف ميت مالا او كفيلة  
 اي لم يخلف واحدا منهما كان الدين ساقطا اي ما خربت لذمة بالموت  
 بحيث لا تخلف الدين بنفسه باصدار الدين كالساقط في احكام الدنيا  
 لقوة محله فان الدين وصف شرعي فغير اثره في توجبه لمطالبة وتسهيل  
 مطالبة الميت بالدين وكذا مطالبة وارثه حين عدم بقاء المالا و  
 لا كفيل يطالب به والكفالة شرعت لزاما لمطالبة بما على الاصل  
 لا لزاما لاصل الدين فلما عدت لمطالبة بهما لم يصح لزاما بعد  
 سقوطها بخلاف العبد المحجور والحال انه يقر بالدين وتكفل عنه رجل  
 حيث قصر الكفالة مع عدم كون العبد طالبا به لا ذمته اي العبد  
 في حقه اي حق نفسه كاملة لان حجي مكلف فيكون محلا للدين  
 والمطالبة متصورة في الحال تصديق المولى وفي ثانی الحال باعتا  
 ثم اذا صحت الكفالة بوخذ الكفيل به في الحال ولما ورد على ما ذكر ان  
 لما حلت ذمته في حقه ينبغي ان لا يجب ضم مالته الرقبة اليها لاحتمال  
 الدين كما في الحر وقد عرف خلافه اجاب بقوله وانما ضمت اليها  
 الى الذمة المالية اي مالته الرقبة لاجل احتمال الدين في حق المولى

٢٠٥

ان الكفالة بالدين عن الميت لا يصح اذ لم يخلف ميت مالا او كفيلة  
 اي لم يخلف واحدا منهما كان الدين ساقطا اي ما خربت لذمة بالموت  
 بحيث لا تخلف الدين بنفسه باصدار الدين كالساقط في احكام الدنيا  
 لقوة محله فان الدين وصف شرعي فغير اثره في توجبه لمطالبة وتسهيل  
 مطالبة الميت بالدين وكذا مطالبة وارثه حين عدم بقاء المالا و  
 لا كفيل يطالب به والكفالة شرعت لزاما لمطالبة بما على الاصل  
 لا لزاما لاصل الدين فلما عدت لمطالبة بهما لم يصح لزاما بعد  
 سقوطها بخلاف العبد المحجور والحال انه يقر بالدين وتكفل عنه رجل  
 حيث قصر الكفالة مع عدم كون العبد طالبا به لا ذمته اي العبد  
 في حقه اي حق نفسه كاملة لان حجي مكلف فيكون محلا للدين  
 والمطالبة متصورة في الحال تصديق المولى وفي ثانی الحال باعتا  
 ثم اذا صحت الكفالة بوخذ الكفيل به في الحال ولما ورد على ما ذكر ان  
 لما حلت ذمته في حقه ينبغي ان لا يجب ضم مالته الرقبة اليها لاحتمال  
 الدين كما في الحر وقد عرف خلافه اجاب بقوله وانما ضمت اليها  
 الى الذمة المالية اي مالته الرقبة لاجل احتمال الدين في حق المولى

من باب التعليل بان حق المولى اذا ظهر الدين في حقه  
لا لازمة ليست بكاملة في حق العبد وان كان ما وجب عليه الحاجة  
الغير شرعية عليه بطريق الصلة كفقرة المحارم والزكاة بطل بالموة  
لا ضعف لذة بالموة فوق ضعفها بالرق وهو مانع لوجوب الصلاة  
فكذا هذا الا ان يوصى به فيصح من التلث لجواز تصرفه فيه واما  
الحكم الذي شرع له اى للعبد فبناء على حاجته لان العبودية اللازمة  
للشريعة مستلزمة للحاجة فشرع مرافق حوائجهم والموة لاينا في  
الحاجة بل تزيد به فبقى له اى للميت ما كان مشروعا له الحاجة ما تنقضى  
به الحاجة ولذلك اى لبقائه قدم جهازه على ديونه اذ لم يكن الحق  
متعلقا بالعين لان الحاجة الى التجهيز اقوى كما قدم لباسه حال  
الحياة على حق الغرماء حتى لم يكن لهم ان ينزعوا ثيابا به الحاجة اليها  
ثم ديونه ثم وصاياهم من ثلثه لكونها تبرعا بخلاف الدين فانه واجب  
ثم وجبت اى ثبتت الموارث بطريق الخلافة عن اى عن الميت  
نظر الى متعلق بالجميع اى ثبتت هذه الحقوق نفعا للميت لان النفع  
راجع اليهم ولذلك قدمت الوصية على الميراث لحاجة اى تدارك

للميت استيفاء الدين في المال بانه حق المولى اذا ظهر الدين في حقه  
لا لازمة ليست بكاملة في حق العبد وان كان ما وجب عليه الحاجة  
الغير شرعية عليه بطريق الصلة كفقرة المحارم والزكاة بطل بالموة  
لا ضعف لذة بالموة فوق ضعفها بالرق وهو مانع لوجوب الصلاة  
فكذا هذا الا ان يوصى به فيصح من التلث لجواز تصرفه فيه واما  
الحكم الذي شرع له اى للعبد فبناء على حاجته لان العبودية اللازمة  
للشريعة مستلزمة للحاجة فشرع مرافق حوائجهم والموة لاينا في  
الحاجة بل تزيد به فبقى له اى للميت ما كان مشروعا له الحاجة ما تنقضى  
به الحاجة ولذلك اى لبقائه قدم جهازه على ديونه اذ لم يكن الحق  
متعلقا بالعين لان الحاجة الى التجهيز اقوى كما قدم لباسه حال  
الحياة على حق الغرماء حتى لم يكن لهم ان ينزعوا ثيابا به الحاجة اليها  
ثم ديونه ثم وصاياهم من ثلثه لكونها تبرعا بخلاف الدين فانه واجب  
ثم وجبت اى ثبتت الموارث بطريق الخلافة عن اى عن الميت  
نظر الى متعلق بالجميع اى ثبتت هذه الحقوق نفعا للميت لان النفع  
راجع اليهم ولذلك قدمت الوصية على الميراث لحاجة اى تدارك

من باب التعليل بان حق المولى اذا ظهر الدين في حقه  
لا لازمة ليست بكاملة في حق العبد وان كان ما وجب عليه الحاجة  
الغير شرعية عليه بطريق الصلة كفقرة المحارم والزكاة بطل بالموة  
لا ضعف لذة بالموة فوق ضعفها بالرق وهو مانع لوجوب الصلاة  
فكذا هذا الا ان يوصى به فيصح من التلث لجواز تصرفه فيه واما  
الحكم الذي شرع له اى للعبد فبناء على حاجته لان العبودية اللازمة  
للشريعة مستلزمة للحاجة فشرع مرافق حوائجهم والموة لاينا في  
الحاجة بل تزيد به فبقى له اى للميت ما كان مشروعا له الحاجة ما تنقضى  
به الحاجة ولذلك اى لبقائه قدم جهازه على ديونه اذ لم يكن الحق  
متعلقا بالعين لان الحاجة الى التجهيز اقوى كما قدم لباسه حال  
الحياة على حق الغرماء حتى لم يكن لهم ان ينزعوا ثيابا به الحاجة اليها  
ثم ديونه ثم وصاياهم من ثلثه لكونها تبرعا بخلاف الدين فانه واجب  
ثم وجبت اى ثبتت الموارث بطريق الخلافة عن اى عن الميت  
نظر الى متعلق بالجميع اى ثبتت هذه الحقوق نفعا للميت لان النفع  
راجع اليهم ولذلك قدمت الوصية على الميراث لحاجة اى تدارك

من باب التعليل بان حق المولى اذا ظهر الدين في حقه  
لا لازمة ليست بكاملة في حق العبد وان كان ما وجب عليه الحاجة  
الغير شرعية عليه بطريق الصلة كفقرة المحارم والزكاة بطل بالموة  
لا ضعف لذة بالموة فوق ضعفها بالرق وهو مانع لوجوب الصلاة  
فكذا هذا الا ان يوصى به فيصح من التلث لجواز تصرفه فيه واما  
الحكم الذي شرع له اى للعبد فبناء على حاجته لان العبودية اللازمة  
للشريعة مستلزمة للحاجة فشرع مرافق حوائجهم والموة لاينا في  
الحاجة بل تزيد به فبقى له اى للميت ما كان مشروعا له الحاجة ما تنقضى  
به الحاجة ولذلك اى لبقائه قدم جهازه على ديونه اذ لم يكن الحق  
متعلقا بالعين لان الحاجة الى التجهيز اقوى كما قدم لباسه حال  
الحياة على حق الغرماء حتى لم يكن لهم ان ينزعوا ثيابا به الحاجة اليها  
ثم ديونه ثم وصاياهم من ثلثه لكونها تبرعا بخلاف الدين فانه واجب  
ثم وجبت اى ثبتت الموارث بطريق الخلافة عن اى عن الميت  
نظر الى متعلق بالجميع اى ثبتت هذه الحقوق نفعا للميت لان النفع  
راجع اليهم ولذلك قدمت الوصية على الميراث لحاجة اى تدارك



عائيه  
لا تقصوا العدة  
فقطه موفوقه على الزوال  
لا تحمل التحول الى الورقة  
قال وعطفت على الشاح  
للمطوف عليه اربابا  
لا تروا غنا المطوف القص  
لا تروا غنا المطوف القص



على حق فينبغي ان يجب القصاص له من هذا الوجه حتى يصح عفو  
المجروح استحسانا ايضا والدليل على ما ذكر من ان ثبت للورثة اولا قوله  
لان اى القصاص يجب عند نقضاء الحيوة وعند ذلك لا نقضاء  
لا يجب ثنى ليطلا اهلية الملاك لا ما يضطر اليه حاجة والقصاص  
لا يصلح لدفع حوائج الميت ثبت القصاص لهم ابتداء لا انتقالا  
فما روي الخلف لما لا الذي تعلق به حق المقتول الاصل وهو  
القصاص من حيث ان ثبت به حق الورثة ابتداء لا اختلاف  
حاطما وهو الاصل لا يصلح لدفع حوائج الميت ولا ثبت مع  
الشبهة والخلف قد يخالف الاصل عند خلاف الحال كالتيتم  
وبالوضوء في شرائط النية لا خلاف حاطما لان الماء مطهر طبعيا  
والتراب ملوث واما احكام الآخرة فله اى للميت فيها اى في تلك  
الاحكام حكم الاحياء لان القبر لميت في حكم الآخرة كالرحم للماء  
وللمهد للطفل في حق الدنيا فكما ان الرحم والمهد اول منزل من  
منازل الدنيا فكذلك القبر اول منزل من منازل الآخرة وكما انهما  
يوصفان فيهما بالخروج فكذلك القبر وكما ان الجنين حكم الاحياء

قوله لا ما يضطر اليه حاجة والقصاص لا يصلح لدفع حوائج الميت ولا ثبت مع الشبهة والخلف قد يخالف الاصل عند خلاف الحال كالتيتم وبالوضوء في شرائط النية لا خلاف حاطما لان الماء مطهر طبعيا والتراب ملوث واما احكام الآخرة فله اى للميت فيها اى في تلك الاحكام حكم الاحياء لان القبر لميت في حكم الآخرة كالرحم للماء وللمهد للطفل في حق الدنيا فكما ان الرحم والمهد اول منزل من منازل الدنيا فكذلك القبر اول منزل من منازل الآخرة وكما انهما يوصفان فيهما بالخروج فكذلك القبر وكما ان الجنين حكم الاحياء

قوله لا ما يضطر اليه حاجة والقصاص لا يصلح لدفع حوائج الميت ولا ثبت مع الشبهة والخلف قد يخالف الاصل عند خلاف الحال كالتيتم وبالوضوء في شرائط النية لا خلاف حاطما لان الماء مطهر طبعيا والتراب ملوث واما احكام الآخرة فله اى للميت فيها اى في تلك الاحكام حكم الاحياء لان القبر لميت في حكم الآخرة كالرحم للماء وللمهد للطفل في حق الدنيا فكما ان الرحم والمهد اول منزل من منازل الدنيا فكذلك القبر اول منزل من منازل الآخرة وكما انهما يوصفان فيهما بالخروج فكذلك القبر وكما ان الجنين حكم الاحياء

المصباح  
مستحكة



بنام خداوند متعال  
الحمد لله رب العالمین  
والصلاة والسلام على  
سيد المرسلين اجمعين  
انا محمد بن احمد بن  
ابن علی بن ابی طالب  
بن عبدالمطلب بن هاشم  
بن عبدمناف بن قریظ  
بن کلاب بن مره بن  
کنانه بن خزيمه بن  
کلهب بن مره بن کنانہ  
بن خزيمة بن مدركة  
بن الياس بن مضر بن  
نضیر بن کنانة بن  
خزيمة بن مدركة بن  
کنانة بن خزیمه بن  
کلهب بن مره بن کنانہ  
بن خزيمة بن مدركة  
بن الياس بن مضر بن  
نضیر بن کنانة بن  
خزيمة بن مدركة بن  
کنانة بن خزیمه بن  
کلهب بن مره بن کنانہ  
بن خزيمة بن مدركة  
بن الياس بن مضر بن  
نضیر بن کنانة بن  
خزيمة بن مدركة بن  
کنانة بن خزیمه بن  
کلهب بن مره بن کنانہ

في بعض احكام الدنيا كذلك الميت في القبر في احكام الآخرة  
كما اشار اليه بقوله وضع فيه اي في القبر لا احكام الآخرة فالقبر اما  
روضة دار الثواب ان كان الميت من اهل السعادة او حفرة نار ان  
كان من اهل الشقاوة ونرجوا الله تعالى ان يصير هـ اي القبر لنا روضة  
بكره وفضلهم اللهم خلقتنا عجائبا ورزقتنا عجائبا فاغفر لنا عجائبا

فصل في العوارض المكتسبة اي التي يكون لكسب العبد فيها

مدخل لمباشرة الأسباب كالسكروا بالتقاصد عن المنزل كالجمل و  
 اما ان تكون من ذلك المكلف الذي يبحث عن تعلق الحكم به لسكروا  
 او عن غيره عليه كالاكراه فمن الاول الجمل وهو معلوم وقد عرف  
 بعدم العلم من شأنه فان كان اعتقاد النقيض في كنه هو المراد  
 بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به والا فبسيط وهو المراد بالشعور

اما الجمل فانواع اربعة جهل لا يصلح عنده ولا شبهة وهو غائبة  
وجهل هودونه وجهل يصلح شبهة وجمل يصلح عنده والاول  
هو المراد بقوله جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر بالله سبحانه  
وبصفاته وبنبوة محمد عليه السلام وانه اي الكفر لا يصلح عنده في

۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲

२

[illegible]

الأخرة أصلاً انما قصد به الاندرا بما يجعل في احكام عذر ارباب عقد  
الذتر فانه ينبغي من القتل والحبس في الدنيا دون الأخرة لانه مكابرة  
وجحود بعد وضوح الدليل الا لايات الدالة على وحدانية الله تعالى  
وانتصاف بصفات الكمال لا تخفى على من اراد ان يتبين منها كونه تعالى  
للمرسل ومنزلاً للكتب مما لا يعد ولا يحصى وكذا المعجزات الدالة  
على رسالته نبينا عليه السلام وجهل يهود ونراى دون جهل الكافر  
لكنهم مع الدناءة باطل لا يصلح عذراً في الأخرة ايضاً مثل الاول وهو  
جهل صاحب الهوى بصفات الله تعالى كالمعتزلة فانهم في قولهم انه  
تعالى عالم بلا علم وقادر بلا قدرة عيرون حقيقة العلم والقدرة وكذا  
غيرهما من الصفات وهو مخالف للدلائل الدالة على تحققها وكذا

[illegible][illegible][illegible]





ايقظها وفي زماننا الحكم للغلبة ولا تدمر في العادلة والباغية

لأن كلمه يطليو ز الدنيا الا انه اي كواحد من صاحب الهوى واللباغ

منازل القرآن متمسک بد بالتاویل مکان چهل و نهم اول  
از ریاضه لبونی سوال نظر ۱۰۰

لكن اي كواحد منهما لما كان من المسلمين او ممن يتخلل الى الاسلام

یہ سب کے اسلام و لیس اسلام و ہذا اذا غلانی ہوا ختہ کفر

كلمات الروافض لزمننا مناظرته والزام قبول الحق فلم تعمدت تأويله  
جمع خال يعني التجاوزه عن الحد كدعوات جمع داع ١٢

الفاسد فاذا استعمل الباعى له والدماء يتاويل زمباشر الزنب

کافہ یحکم بابا حتمائے حفیرتیا ولیلہ عالجلم بابا حتمائے حق

الحاكم بن محمد بن يعقوب بن سلام حقا من مساهرين والامام يحيى  
عنا من اهل الكوفة بنينا

عنه جملات الحارثان في يه مسطرة وفيه لور منقطع عنه

المسألة السادسة في إلقاء الأمانة على الخادم أو غيره من المأمورين

وقوله منه قصده فانه لم يصح الا اذا احكامه لا بد له من العلم

اولا الزام ولا التزام وهو ظاهر ولا الزام لوجود المنفعة وكذلك

ای کو وجود الضمان سائر الاحکام التي تلزم المسلمین یلزم لانہ مسلم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي جاء به الهدى والرحمة  
الكرامة

[illegible]



فان قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال في الحديث  
 انما الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل  
 فان قيل ان الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل  
 فان قيل ان الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل

يومر الولي بان يعين القاتل منهم ثم تخلف الولي خمسين يمينا انه  
 قتل عمدا فاذا حلف يقتضيه من القاتل متمسكين في ذلك بقوله  
 عليه السلام لا ولياء المقتول الذي وجد خيرا تخلفون وتستحقون  
 دم صاحبكم الحديث وهو مخالف لما روى من رجلا جاء الى الرسول  
 عليه السلام فقال في وجدت اخي قتيلا في بني فلان فقال اختر من  
 شيو خهم خمسين رجلا فيخلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتله  
 فقال وليس لي من اخي الا هذا قال نعم ولك مائة من الابل وكذا قضى  
 عمر بن الخطاب وباعة بالقسمات والدية فقالوا لا ايماننا دفع عن اموالنا  
 ولا اموالنا دفع عن ايماننا فقال حقنتم دماءكم يا ايها النعم واعزكم  
 الدية لوجود القاتل بين اظهركم وكان ذلك بحضور من الصحابة و  
 لم ينكر عليه احد فحل محل الاجماع ومثل الفتوى بوجوب القضاء بشا  
 واحد ويمين اي يمين المدعى بما روى ان النبي عليه السلام قضى بذلك  
 فانه مخالف لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم الآية وللحديث  
 المشهور وهو قوله عليه السلام البينة بينك واليمين على من انكر وجلة الكلام  
 في المقام ان الجمل ما في الدين واصوله وهو الغاية او لا فهو دونه

فان قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال في الحديث  
 انما الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل  
 فان قيل ان الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل  
 فان قيل ان الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل

٢١٥

فان قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال في الحديث  
 انما الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل  
 فان قيل ان الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل  
 فان قيل ان الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل

رد المحتار  
 في رد المحتار

فان قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال في الحديث  
 انما الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل  
 فان قيل ان الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل  
 فان قيل ان الدنيا دار غربة فمن استقر فيها فهو غافل



۱۲۰۰  
 ۱۲۰۱  
 ۱۲۰۲  
 ۱۲۰۳  
 ۱۲۰۴  
 ۱۲۰۵  
 ۱۲۰۶  
 ۱۲۰۷  
 ۱۲۰۸  
 ۱۲۰۹  
 ۱۲۱۰  
 ۱۲۱۱  
 ۱۲۱۲  
 ۱۲۱۳  
 ۱۲۱۴  
 ۱۲۱۵  
 ۱۲۱۶  
 ۱۲۱۷  
 ۱۲۱۸  
 ۱۲۱۹  
 ۱۲۲۰  
 ۱۲۲۱  
 ۱۲۲۲  
 ۱۲۲۳  
 ۱۲۲۴  
 ۱۲۲۵  
 ۱۲۲۶  
 ۱۲۲۷  
 ۱۲۲۸  
 ۱۲۲۹  
 ۱۲۳۰  
 ۱۲۳۱  
 ۱۲۳۲  
 ۱۲۳۳  
 ۱۲۳۴  
 ۱۲۳۵  
 ۱۲۳۶  
 ۱۲۳۷  
 ۱۲۳۸  
 ۱۲۳۹  
 ۱۲۴۰  
 ۱۲۴۱  
 ۱۲۴۲  
 ۱۲۴۳  
 ۱۲۴۴  
 ۱۲۴۵  
 ۱۲۴۶  
 ۱۲۴۷  
 ۱۲۴۸  
 ۱۲۴۹  
 ۱۲۵۰  
 ۱۲۵۱  
 ۱۲۵۲  
 ۱۲۵۳  
 ۱۲۵۴  
 ۱۲۵۵  
 ۱۲۵۶  
 ۱۲۵۷  
 ۱۲۵۸  
 ۱۲۵۹  
 ۱۲۶۰  
 ۱۲۶۱  
 ۱۲۶۲  
 ۱۲۶۳  
 ۱۲۶۴  
 ۱۲۶۵  
 ۱۲۶۶  
 ۱۲۶۷  
 ۱۲۶۸  
 ۱۲۶۹  
 ۱۲۷۰  
 ۱۲۷۱  
 ۱۲۷۲  
 ۱۲۷۳  
 ۱۲۷۴  
 ۱۲۷۵  
 ۱۲۷۶  
 ۱۲۷۷  
 ۱۲۷۸  
 ۱۲۷۹  
 ۱۲۸۰  
 ۱۲۸۱  
 ۱۲۸۲  
 ۱۲۸۳  
 ۱۲۸۴  
 ۱۲۸۵  
 ۱۲۸۶  
 ۱۲۸۷  
 ۱۲۸۸  
 ۱۲۸۹  
 ۱۲۹۰  
 ۱۲۹۱  
 ۱۲۹۲  
 ۱۲۹۳  
 ۱۲۹۴  
 ۱۲۹۵  
 ۱۲۹۶  
 ۱۲۹۷  
 ۱۲۹۸  
 ۱۲۹۹  
 ۱۳۰۰

[illegible]

۲۱۶

۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

قوله ومن زنى بجارية والد على ظن انها يحل له لم يلزمه الحد لانه  
 جهل في موضع الاشتباه فان وطئ الاب جارية ابنه لا توجب الحد

والقربة واحدة وهذا القرب لما وجب تاويله فاحد الطرفين  
 اشتبه على الوالد فظن انه يوجب تاويله في الطرف الاخر واعلم ان  
 الشبهة الدارئة للحد نوعان شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه  
 وشبهة في المحل وتسمى شبهة الدليل وشبهة حكمية فالاولى وهي  
 ان يظن الانسان ان ليس دليل الحد دليلا فيه ولا بد فيه من الظن  
 ليحقق الاشتباه والثانية ان يوجد دليل شرعي نافي للحمة فحاشا  
 مع تخلف الحكم عنه لما نه اتصل به وهذا النوع لا يتوقف بتحقيقه  
 على ظن المجان في هذا القسم مالم يوطأ الا ب جارية ابنه فانه  
 لا يجب عليه الحد وان قال علت نهما حرام على ومن الاول المثال  
 المذكور في المتيقن والنوع الرابع جمل لا يثبت على دليل ويصلح عدلا  
 وهو كجمل من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فانه اي خان جمل  
 هذا المسلم بالاحكام من الصلوة والصوم مثلا يكون عذر الله في  
 ترك الشرائع حتى لو مكث مدة ولم يصل ولم يصم ولم يعلم ان  
 عليه صلوة او صوم لا يكون عليه قضاء خلافا للزفره لانه غير  
 مقصر لحقاء الدليل في حقه لعدم بلوغه اليه حقيقة وتقدير العلم

والقربة واحدة وهذا القرب لما وجب تاويله فاحد الطرفين  
 اشتبه على الوالد فظن انه يوجب تاويله في الطرف الاخر واعلم ان  
 الشبهة الدارئة للحد نوعان شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه  
 وشبهة في المحل وتسمى شبهة الدليل وشبهة حكمية فالاولى وهي  
 ان يظن الانسان ان ليس دليل الحد دليلا فيه ولا بد فيه من الظن  
 ليحقق الاشتباه والثانية ان يوجد دليل شرعي نافي للحمة فحاشا  
 مع تخلف الحكم عنه لما نه اتصل به وهذا النوع لا يتوقف بتحقيقه  
 على ظن المجان في هذا القسم مالم يوطأ الا ب جارية ابنه فانه  
 لا يجب عليه الحد وان قال علت نهما حرام على ومن الاول المثال  
 المذكور في المتيقن والنوع الرابع جمل لا يثبت على دليل ويصلح عدلا  
 وهو كجمل من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فانه اي خان جمل  
 هذا المسلم بالاحكام من الصلوة والصوم مثلا يكون عذر الله في  
 ترك الشرائع حتى لو مكث مدة ولم يصل ولم يصم ولم يعلم ان  
 عليه صلوة او صوم لا يكون عليه قضاء خلافا للزفره لانه غير  
 مقصر لحقاء الدليل في حقه لعدم بلوغه اليه حقيقة وتقدير العلم

دار

[illegible]

۲۱  
 متبایه خطایه خلیفہ الی  
 بین الدفع والاضافہ فاذا افضحت  
 المور لے فی ذالک الجایز باب الی  
 ونحوهما العبد الغایہ یعیبه من  
 بل جیب علیہ نقل من الغایہ من  
 الدارین فیہ الی الجایز باب الی  
 ۵۴ لان ذالک الامور الی الجایز  
 ازیتبید ما حسب الدار الی الجایز  
 باب الجایز والی الی الجایز  
 ۵۵ جیب علیہ نقل من الغایہ من  
 بنذ والامور الی الجایز  
 ولما کانت اسکتہ متفقہ  
 ولکن سئل عن



[illegible]

۳۰ قولہ وہ جو حالہ میں  
 ہرگز نہ ہو گا  
 ۳۱ قولہ وہ جو حالہ میں  
 ہرگز نہ ہو گا  
 ۳۲ قولہ وہ جو حالہ میں  
 ہرگز نہ ہو گا  
 ۳۳ قولہ وہ جو حالہ میں  
 ہرگز نہ ہو گا  
 ۳۴ قولہ وہ جو حالہ میں  
 ہرگز نہ ہو گا  
 ۳۵ قولہ وہ جو حالہ میں  
 ہرگز نہ ہو گا  
 ۳۶ قولہ وہ جو حالہ میں  
 ہرگز نہ ہو گا  
 ۳۷ قولہ وہ جو حالہ میں  
 ہرگز نہ ہو گا  
 ۳۸ قولہ وہ جو حالہ میں  
 ہرگز نہ ہو گا  
 ۳۹ قولہ وہ جو حالہ میں  
 ہرگز نہ ہو گا  
 ۴۰ قولہ وہ جو حالہ میں  
 ہرگز نہ ہو گا

سہمی **۱۱** **۱۲** **۱۳** **۱۴** **۱۵** **۱۶** **۱۷** **۱۸** **۱۹** **۲۰** **۲۱** **۲۲** **۲۳** **۲۴** **۲۵** **۲۶** **۲۷** **۲۸** **۲۹** **۳۰** **۳۱** **۳۲** **۳۳** **۳۴** **۳۵** **۳۶** **۳۷** **۳۸** **۳۹** **۴۰** **۴۱** **۴۲** **۴۳** **۴۴** **۴۵** **۴۶** **۴۷** **۴۸** **۴۹** **۵۰** **۵۱** **۵۲** **۵۳** **۵۴** **۵۵** **۵۶** **۵۷** **۵۸** **۵۹** **۶۰** **۶۱** **۶۲** **۶۳** **۶۴** **۶۵** **۶۶** **۶۷** **۶۸** **۶۹** **۷۰** **۷۱** **۷۲** **۷۳** **۷۴** **۷۵** **۷۶** **۷۷** **۷۸** **۷۹** **۸۰** **۸۱** **۸۲** **۸۳** **۸۴** **۸۵** **۸۶** **۸۷** **۸۸** **۸۹** **۹۰** **۹۱** **۹۲** **۹۳** **۹۴** **۹۵** **۹۶** **۹۷** **۹۸** **۹۹** **۱۰۰**

[illegible]



الحمد لله

[illegible]





بان جدا في ان الثمن الفان كان الثمن الفين بلا خلاف بطلان  
 الهزل باعراضهما وكذا اذا اتفقا على الهناء على المواضعة وتوضعا  
 على البيع بمائة دينار على ان يكون الثمن الف درهم فالهزل باطل  
 والتسمية صحيحة في الفصولين اي البيع جائز بالفين في الاول و  
 بمائة دينار في الثاني عند بحنيقة وقال صاحباه يصح البيع بالف  
 درهم في الفصل الاول بمائة دينار في الفصل الثاني لامكان العمل  
 بالمواضعة في الثمن مع الجحد في اصل العقد في الفصل الاول دون  
 الفصل الثاني فان العمل بالمواضعة في قدر البذل مع العمل بالجحد في  
 اصل العقد ممكن بان يجعل العقد منعقد بالف وان كان المسمى الفين  
 لوجود الالف في الالفين والفضل في الالف الاخر بشرط الا طالب له  
 لاتفاقا على الهزل وكل شرط لا طالب له لا يفسد العقد فيبطل  
 الالف الاخر وينعقد البيع هذا اذا كان الهزل في قدر البذل وهو الفصل  
 الاول واما اذا كان الهزل في جنس الثمن وهو الفصل الثاني فلان البيع  
 يصح بدون تسمية البذل فاذا اعتبرت المواضعة كان البذل الف  
 درهم وهو غير مذكور في العقد والمذكور في العقد هو مائة دينار

قوله الفصلين اي  
 يجب الا فان كان  
 في المواضعة او  
 في البيع بمائة دينار  
 في الفصل الثاني  
 في المواضعة او  
 في البيع بمائة دينار  
 في الفصل الثاني

اشترط الا ان يكون  
 العمل بالمواضعة  
 في الفصل الثاني  
 في المواضعة او  
 في البيع بمائة دينار  
 في الفصل الثاني

٢٢٥  
 كما اذا اشترى فسطاطا  
 بعينه كل يوم كذا من الثمن  
 او اشترى حمارا بكذا من الثمن  
 او اشترى كذا من الثمن  
 بقضيه فكذا يفسد العقد  
 بقوله لا يفسد العقد لان  
 هذا العقد لا يفسد لان  
 الشارعة والشرط لا  
 يفسدان العقد

في  
 في  
 في  
 في  
 في  
 في  
 في  
 في  
 في



بان يكون الثمن الف وهما متعاضان وقت ثبت الترجيح للاول  
فانقضى اعتبار الثاني وهذا اي البيع بخلاف النكاح حيث يجب الاقل  
في النكاح بالاجماع لا النكاح لا يفسد بشرط كما استعلم فامكن  
العمل بالمواضعتين المذكورتين ولو ذكر اي المتعاقدان في النكاح  
الدانير وغرضهما الدرهم اي ان هنك في جنس البذل بان ذكر في  
النكاح دنانير وغرضهما درهم يجب بهر المثل وهذا بالاجماع لانها  
قصد الهزل بما سمي به في العقد وبالهزل لا يجب المال والمواضع عليه  
غير مذكورة في العقد والمسمى لا يثبت بدو التسمية وصار كانه  
تزوجها على غير مهر فيكون لها مهر المثل وانما لم يثبت الدانير هنا  
كما ثبت في البيع لان النكاح يصح بغير تسمية بخلاف البيع لان  
البذل في البيع وان كان وصف وتبعالا انه مقصود بالانها كونه  
احد ركبي البيع وهذا يفسد بفساده اي جماله وبدون ذكره  
بخلاف البذل في النكاح لاني انما شرع اظهار الخطر المحل لاني مقص  
وانما المقص ثبوت الحلف في الجانبين للتوالد والتناسل ولو هنك باصل  
النكاح بان يقول لامرأة بمحضرة الشهود اني تزوجتك بالف

وقد ثبت في النكاح بان يكون الثمن الف وهما متعاضان وقت ثبت الترجيح للاول  
فانقضى اعتبار الثاني وهذا اي البيع بخلاف النكاح حيث يجب الاقل  
في النكاح بالاجماع لا النكاح لا يفسد بشرط كما استعلم فامكن  
العمل بالمواضعتين المذكورتين ولو ذكر اي المتعاقدان في النكاح  
الدانير وغرضهما الدرهم اي ان هنك في جنس البذل بان ذكر في  
النكاح دنانير وغرضهما درهم يجب بهر المثل وهذا بالاجماع لانها  
قصد الهزل بما سمي به في العقد وبالهزل لا يجب المال والمواضع عليه  
غير مذكورة في العقد والمسمى لا يثبت بدو التسمية وصار كانه  
تزوجها على غير مهر فيكون لها مهر المثل وانما لم يثبت الدانير هنا  
كما ثبت في البيع لان النكاح يصح بغير تسمية بخلاف البيع لان  
البذل في البيع وان كان وصف وتبعالا انه مقصود بالانها كونه  
احد ركبي البيع وهذا يفسد بفساده اي جماله وبدون ذكره  
بخلاف البذل في النكاح لاني انما شرع اظهار الخطر المحل لاني مقص  
وانما المقص ثبوت الحلف في الجانبين للتوالد والتناسل ولو هنك باصل  
النكاح بان يقول لامرأة بمحضرة الشهود اني تزوجتك بالف

والدوم في النكاح بان يكون الثمن الف وهما متعاضان وقت ثبت الترجيح للاول  
فانقضى اعتبار الثاني وهذا اي البيع بخلاف النكاح حيث يجب الاقل  
في النكاح بالاجماع لا النكاح لا يفسد بشرط كما استعلم فامكن  
العمل بالمواضعتين المذكورتين ولو ذكر اي المتعاقدان في النكاح  
الدانير وغرضهما الدرهم اي ان هنك في جنس البذل بان ذكر في  
النكاح دنانير وغرضهما درهم يجب بهر المثل وهذا بالاجماع لانها  
قصد الهزل بما سمي به في العقد وبالهزل لا يجب المال والمواضع عليه  
غير مذكورة في العقد والمسمى لا يثبت بدو التسمية وصار كانه  
تزوجها على غير مهر فيكون لها مهر المثل وانما لم يثبت الدانير هنا  
كما ثبت في البيع لان النكاح يصح بغير تسمية بخلاف البيع لان  
البذل في البيع وان كان وصف وتبعالا انه مقصود بالانها كونه  
احد ركبي البيع وهذا يفسد بفساده اي جماله وبدون ذكره  
بخلاف البذل في النكاح لاني انما شرع اظهار الخطر المحل لاني مقص  
وانما المقص ثبوت الحلف في الجانبين للتوالد والتناسل ولو هنك باصل  
النكاح بان يقول لامرأة بمحضرة الشهود اني تزوجتك بالف



على ذلك فمن الشبهة في القضاة  
 ولان الزل يورث في النكاح  
 لان الزل يورث في النكاح  
 لان الزل يورث في النكاح

الطلاق الذي هو التبرك  
 الكتاب في الامور المشبهة  
 الكتاب في الامور المشبهة  
 الكتاب في الامور المشبهة

تزوجا هازلا ووافقة المرأة فالهزل باطل والعقد لازم في القضاء  
 وفيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اي مثل النكاح في بطلان الهزل ولو  
 العقد لطلاق والعقاق وعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله  
 على السلام ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح والطلاق واليمين  
 قالوا الحكم في المنصوص ثابت بالنص في الباقي بالدلالة لا بالقياس  
 لان لعفو عن القصاص من قبيل الاعتاق لان احياء كالعتاق وهو  
 مذكور في بعض الروايات والنذر يشبه اليمين من حيث التزام شيء  
 كما ان اليمين التزام الكفارة ولقوله عليه السلام النذر عمن وكفارة  
 كفارة اليمين ولان الهزل مختار للسبب مرض يردون حكمه وحكم  
 هذه الاسباب لا يحتمل الرد بالا قاله والفسخ والتراخي بخيار الشرط  
 وبالتعليق بسائر الشرط لان خيار الشرط لا يدخل في هذه الاشياء  
 يبطل بالتعليق بسائر الشرط ويؤخر السبب بحكم الجين وجود الشرط  
 وهذه الاسباب لا تقبل الفصل عن احكامها ولا يؤثر فيها الهزل كخيار  
 الشرط لان الهزل لا يمنع عن انعقاد السبب واذا انعقد وجد حكمه  
 البتة بخلاف البيع فانه يقبل الرد والفسخ وحكمه يقبل التراخي عنه

والجواب عن قولهم ان الهزل  
 والجواب عن قولهم ان الهزل  
 والجواب عن قولهم ان الهزل  
 والجواب عن قولهم ان الهزل

الحاشية  
 الحاشية  
 الحاشية

بشرط الخيار فلا جرم اثر فيه طهره اليه شار بقوله لا ترى انه من هذا النوع الاخر  
 لا يحتمل خيار الشرط واكثر من على ما ذكره بالطلاق المضاف الى الغرض ابا  
 قال انت طالق عدا واجيب بان المراد بالاسباب العلل والطلاق المضاعف  
 بعلة به هو سبب مقص ولا اسند حكم الوقت لا يجاب كالباع بشرط  
 الخيار فانه علة ولذا اسند للملك الى وقت الباع دون الطلاق المضاف  
 وصوة الطلاق والعقاق بان يقع التواضع بين الزوجين وبين المولى  
 والعبد بان يطلقها او يعتقها لانتها لا يكون وقوع الطلاق والعقاق  
 مرادهما وهكذا في العفو عن القصاص قصورة اليمين ان يتواضع رجل  
 مع امرءة تمثلا بان تعلق طلاقها بدخولها الدار ويكون في ذلك  
 هازلا وهكذا في النذر فاعلم الاشياء التي لا يجزى في الفسخ والاقالة  
 على ثلاثة انواع احدها ما كان للمال فيه تبع كالتكاح وثانيها ما لا مال فيه  
 اصلا كالطلاق الخالي عن المال وثالثها ما كان للمال فيه مقص مثل الخلع  
 وقد عرفت الاول والثاني وشارفهما الثالث بقوله واما ما يكون للمال  
 فيه مقصود اي ان دخل طهره في هذا القسم الذي يكون للمال مقصودا  
 فيه بالنظر الى العاقد لا بالنظر الى الشوة لجعلها المال شرطاً مثل الخلع

بشرط الخيار فلا جرم اثر فيه طهره اليه شار بقوله لا ترى انه من هذا النوع الاخر  
 لا يحتمل خيار الشرط واكثر من على ما ذكره بالطلاق المضاف الى الغرض ابا  
 قال انت طالق عدا واجيب بان المراد بالاسباب العلل والطلاق المضاعف  
 بعلة به هو سبب مقص ولا اسند حكم الوقت لا يجاب كالباع بشرط  
 الخيار فانه علة ولذا اسند للملك الى وقت الباع دون الطلاق المضاف  
 وصوة الطلاق والعقاق بان يقع التواضع بين الزوجين وبين المولى  
 والعبد بان يطلقها او يعتقها لانتها لا يكون وقوع الطلاق والعقاق  
 مرادهما وهكذا في العفو عن القصاص قصورة اليمين ان يتواضع رجل  
 مع امرءة تمثلا بان تعلق طلاقها بدخولها الدار ويكون في ذلك  
 هازلا وهكذا في النذر فاعلم الاشياء التي لا يجزى في الفسخ والاقالة  
 على ثلاثة انواع احدها ما كان للمال فيه تبع كالتكاح وثانيها ما لا مال فيه  
 اصلا كالطلاق الخالي عن المال وثالثها ما كان للمال فيه مقص مثل الخلع  
 وقد عرفت الاول والثاني وشارفهما الثالث بقوله واما ما يكون للمال  
 فيه مقصود اي ان دخل طهره في هذا القسم الذي يكون للمال مقصودا  
 فيه بالنظر الى العاقد لا بالنظر الى الشوة لجعلها المال شرطاً مثل الخلع

بشرط الخيار فلا جرم اثر فيه طهره اليه شار بقوله لا ترى انه من هذا النوع الاخر  
 لا يحتمل خيار الشرط واكثر من على ما ذكره بالطلاق المضاف الى الغرض ابا  
 قال انت طالق عدا واجيب بان المراد بالاسباب العلل والطلاق المضاعف  
 بعلة به هو سبب مقص ولا اسند حكم الوقت لا يجاب كالباع بشرط  
 الخيار فانه علة ولذا اسند للملك الى وقت الباع دون الطلاق المضاف  
 وصوة الطلاق والعقاق بان يقع التواضع بين الزوجين وبين المولى  
 والعبد بان يطلقها او يعتقها لانتها لا يكون وقوع الطلاق والعقاق  
 مرادهما وهكذا في العفو عن القصاص قصورة اليمين ان يتواضع رجل  
 مع امرءة تمثلا بان تعلق طلاقها بدخولها الدار ويكون في ذلك  
 هازلا وهكذا في النذر فاعلم الاشياء التي لا يجزى في الفسخ والاقالة  
 على ثلاثة انواع احدها ما كان للمال فيه تبع كالتكاح وثانيها ما لا مال فيه  
 اصلا كالطلاق الخالي عن المال وثالثها ما كان للمال فيه مقص مثل الخلع  
 وقد عرفت الاول والثاني وشارفهما الثالث بقوله واما ما يكون للمال  
 فيه مقصود اي ان دخل طهره في هذا القسم الذي يكون للمال مقصودا  
 فيه بالنظر الى العاقد لا بالنظر الى الشوة لجعلها المال شرطاً مثل الخلع





فاز الطلاق يتوقف على اختيارها أي اختيار المراجعة للطلاق بالمال المسهم

۶۰  
المکون فیما یخرج  
ان کیون انوار  
فصل فی الخلق  
الامان بن خلیفہ  
الکمال بن ابراهیم  
الکمال بن ابراهیم  
الکمال بن ابراهیم

والمال لازم وأشار الى ما ذكر بقوله فقد ذكر محمد في كتاب الاكراه  
 في الخلع اذ اطلاق واقعه والمال لازم وهذا الحكم عند ابي يوسف  
 وعنده لان الخلع لا يحتمل خيار الشرط عندهما لما مر فلا يحتمل الهزل  
 سواء هزل لا باصلة اي باصل الخلع بان طلق امرأته على مال او خالها باصل  
 الهزل او بقدر البذل بان سميا الفين وتواضعا على الالف وبجنس  
 بان خالها على دنانير ومسمات وتواضعا على دراهم مسمات ففي كل صورة  
 يجب المسم عندهما ولا اعتبار لما تواضعا عليه وصار البذل المسم  
 كالدخول لا يحتمل الفسخ تبعاله يعني ان الهزل وان كان مؤثرا في المال  
 في الجملة لكن المالا ههنا ثابت ضمن الخلع تبعاله فلا يؤثر فيه الهزل في  
 الثبوت لانه تابع في الثبوت كالطلاق والعناق المقصودين من  
 العقد واما حكم الشيخ بان المال فيه مقصودا فانما هو بالنظر للعاقلة  
 لا بالنظر الى العقد بخلاف النكاح فان المال فيه تابع بالنظر للعاقلة  
 لان مقصودهما حرا الاستمتاع بالآخر دون المالا اما عند ابي حنيفة  
 فان اطلاق يتوقف على اختيارها اي اختيار المراجعة للطلاق بالمال المسم

بدل  
على وفق  
القياس ۲





هذا هو الأصل في طلب الشفعة...  
 في طلب الشفعة...  
 في طلب الشفعة...

طلب الموثبة وهوان يطلبها كما علم بالبيع حتى تبطل بالتأخير وطلب  
 التقرير ولا شهادة وهوان ينتهض بعد الطلب يشهد على البائع  
 وعلى المشتري وعند العقار على ط الشفعة فيقولان فلانا اشتري  
 هذه الدار وأنا شفيعها وقد طلبت الشفعة أو طلبها الآن فاشهدوا  
 على ذلك وهذا الطلب تستقر شفعة حتى لا تبطل بالتأخير بعد ذلك  
 في ظاهر الرواية والثالث طلب الخصومة والتمك ومعهما المتنان مثل  
 الاقرار تسليم الشفعة بعد الطلب أي طلب الموثبة وبعد الاشهاد  
 فان لم يطلبه أي بطل تسليم الشفعة وهي باقية كما يبطل الاقرار  
 وأما اذا سلم قبل طلبه لمواثبة هازلا فقد بطلت الشفعة لا اشتغال  
 بالهزل سكوت عن طلب الشفعة على الفور لا نأى تسليم الشفعة من  
 جنس ما يبطل بخيار الشرط حتى لو سلم الشفعة بعد طلب الموثبة  
 التقرير على انه بالخيار ثلثة أيام بطل التسليم بقيت الشفعة لان  
 تسليم الشفعة في معنى التجارة لان استبقاء احد العوضين على ملكه  
 فيتوقف على الرضاء بالحكم والخيار يمنع الرضاء بالحكم فيبطل التسليم  
 والهزل مثل الخيار مانع للرضاء بالحكم فيبطل التسليم فبقى الشفعة

هذا هو الأصل في طلب الشفعة...  
 في طلب الشفعة...  
 في طلب الشفعة...

هذا هو الأصل في طلب الشفعة...  
 في طلب الشفعة...  
 في طلب الشفعة...

قوله وافرنا جوبه  
سلك ببوله الخوف  
من الخوف وادب الخوف  
المعجب جبل الخوف من  
العواض الساميه  
في نفس العواض  
كلواوه من الانبياء  
العقل جوبه الخوف  
فنيست على كل جوبه  
موجوبه الخوف

وَلَمْ يَكُنْ عَلَى خِلَافٍ بَرُّهُ وَالدِّينُ عَلَيْهِمْ  
وَلَمْ يَكُنْ عَلَى خِلَافٍ بَرُّهُ وَالدِّينُ عَلَيْهِمْ

[illegible]

عواقبها فلا يخجل بالاهلية لانه لا يخجل بالقدرة لسلامة العقل وسائر  
 القوى لا ان السفيفيكابر عقله فلا جرم يبقى مخاطبا واذ كان كذلك  
 ثبت انه لا يمنع شيئا من احكام الشرع ولا يوجب الحجر من التصرفات  
 اصلا اي سواء كان التصرف مما يحتمل الفسقة او لا يحتمل ان لا يجوز الحجر  
 عليه عندا بخفيته وكذا عند غير فيما لا يبطله الهزل ويجوز فيما يبطله  
 لان اى السفيفيكابرة العقل في فعل التبذير بسبب غلبة الهوى مع  
 علمه ببقية وفساد عاقبته فلم يكن سببا للنظر للسفيف لكونه معصية  
 وهذا وان كان يوجب ان لا يجوز منع المالك منه لكن منع المالك عن  
 السفيف المبذره في اول البلوغ ثبت بالنص وهو قوله تعالى ولا تقربوا

السفيف المبذره في اول البلوغ ثبت بالنص وهو قوله تعالى ولا تقربوا  
 السفيفاء اموالكم الاية اما عقوبة عليه فان سببه اجناتيه وهو اتباع  
 الهوى ومكابرة العقل لا يجوز تعذيبه  
 في العقوبات او  
 غير معقوله المعنى  
 لان منع المالك عن

السفيف المبذره في اول البلوغ ثبت بالنص وهو قوله تعالى ولا تقربوا  
 السفيفاء اموالكم الاية اما عقوبة عليه فان سببه اجناتيه وهو اتباع  
 الهوى ومكابرة العقل لا يجوز تعذيبه  
 في العقوبات او  
 غير معقوله المعنى  
 لان منع المالك عن

السفيف المبذره في اول البلوغ ثبت بالنص وهو قوله تعالى ولا تقربوا  
 السفيفاء اموالكم الاية اما عقوبة عليه فان سببه اجناتيه وهو اتباع  
 الهوى ومكابرة العقل لا يجوز تعذيبه  
 في العقوبات او  
 غير معقوله المعنى  
 لان منع المالك عن

السفيف المبذره في اول البلوغ ثبت بالنص وهو قوله تعالى ولا تقربوا  
 السفيفاء اموالكم الاية اما عقوبة عليه فان سببه اجناتيه وهو اتباع  
 الهوى ومكابرة العقل لا يجوز تعذيبه  
 في العقوبات او  
 غير معقوله المعنى  
 لان منع المالك عن







الافكار والمبادئ الجديدة لا تبرز الا بالاعمال الجيدة والبرهان القوي والحقائق الواضحة والبرهان القوي والحقائق الواضحة والبرهان القوي والحقائق الواضحة

ينقذ بغيره الخاطي كما اذا اراد ان يقول سبحان الله فخرى على لسانه  
 بعت منك ههنا وقال الاخر قبلت فانه يجب ان ينقذ بغيره فاسدا  
 كبيع المكروه فينقذ ببيع لوجود اصل الاختيار ويفسد بقراءة الرضا  
 وانما قال يجب لا رواية فيه عن اصحابنا واما السفر وهو الخروج  
 قصد السير موضع بين وبين ذلك لموضع مسير ثلاث ايام لياليه  
 فما فوقها بمسيرة الا بل ومشى الاقدام فهو من اسباب التخفيف هو  
 يؤثر في قصر الصلوة ذات الاربع حتى ان ظهر المسافر وفجره سواء  
 لان الشفع الثاني وضع عند صلواته وقال الشافعي حكم السفر بثبوت  
 الترخص له فلا يبطل الغزمية كما في الصوم ولنا قوله عائشة رضي الله  
 فرضت الصلوة ركعتين فاقرت في السفر وزيد في الحضر ويؤثر  
 في تاخير الصوم الى ادراك عدة ايام اخر لان النص واجب تاخيره قال  
 الله تعالى عدة من ايام اخر لكنه اى السفر لما كان من الامور المختارة  
 اى الامور التي تتعلق بوجود الاختيار ولم يكن السفر بعد تحققه وجبا  
 ضرورة لازمة داعية الى الافطار اذ في وسعه الامتناع عن السفر فيكون  
 في وسعه الامتناع عن حكمه بواسطة قيل جواب لما انه اى المكلف  
 الا ان كان له من العذر ما لا يملكه من العذر



إذا صام صائماً وهو مسافر أو مقيم فسا فر لا يباح له الفطر لتقرر  
 الوجوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض  
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم  
 حل له لأن المرض سبب ضرورة لا يمكن دفعه لكونه سبباً وفاقطع بهما  
 ذكر التفرقة بين السفر والمرض وان كان كون السفر منسباً للتخفيف  
 بوجوب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كلمة لكن  
 ولو افطر المسافر كان قيام السفر له شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح  
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورته يمكن شبهة وإن لم  
 توجب باختلاف الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب  
 غير اقتران شبهة ولو افطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة  
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية  
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة  
 في سقوط حكمه بقرع عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه سقط باختیاره  
 وأما المرض فامرئاً ما وجب فجعل عذر في إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا صام صائماً وهو مسافر أو مقيم فسا فر لا يباح له الفطر لتقرر  
 الوجوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض  
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم  
 حل له لأن المرض سبب ضرورة لا يمكن دفعه لكونه سبباً وفاقطع بهما  
 ذكر التفرقة بين السفر والمرض وان كان كون السفر منسباً للتخفيف  
 بوجوب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كلمة لكن  
 ولو افطر المسافر كان قيام السفر له شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح  
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورته يمكن شبهة وإن لم  
 توجب باختلاف الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب  
 غير اقتران شبهة ولو افطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة  
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية  
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة  
 في سقوط حكمه بقرع عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه سقط باختیاره  
 وأما المرض فامرئاً ما وجب فجعل عذر في إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا صام صائماً وهو مسافر أو مقيم فسا فر لا يباح له الفطر لتقرر  
 الوجوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض  
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم  
 حل له لأن المرض سبب ضرورة لا يمكن دفعه لكونه سبباً وفاقطع بهما  
 ذكر التفرقة بين السفر والمرض وان كان كون السفر منسباً للتخفيف  
 بوجوب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كلمة لكن  
 ولو افطر المسافر كان قيام السفر له شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح  
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورته يمكن شبهة وإن لم  
 توجب باختلاف الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب  
 غير اقتران شبهة ولو افطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة  
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية  
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة  
 في سقوط حكمه بقرع عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه سقط باختیاره  
 وأما المرض فامرئاً ما وجب فجعل عذر في إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا صام صائماً وهو مسافر أو مقيم فسا فر لا يباح له الفطر لتقرر  
 الوجوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض  
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم  
 حل له لأن المرض سبب ضرورة لا يمكن دفعه لكونه سبباً وفاقطع بهما  
 ذكر التفرقة بين السفر والمرض وان كان كون السفر منسباً للتخفيف  
 بوجوب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كلمة لكن  
 ولو افطر المسافر كان قيام السفر له شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح  
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورته يمكن شبهة وإن لم  
 توجب باختلاف الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب  
 غير اقتران شبهة ولو افطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة  
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية  
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة  
 في سقوط حكمه بقرع عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه سقط باختیاره  
 وأما المرض فامرئاً ما وجب فجعل عذر في إباحة الفطر وسقوط الكفارة



مباشرة فرض كما لو اكره على اكل الميتة او شرب الخمر بما يوجب الاجزاء  
فانه يفترض عليه الاقدام على اكرهه عليه حتى لو صبر ولم ياكل ولم  
يشرب حتى قتل به يعاقب عليه وبين مباشرة خطري محذور كما لو  
اكره على الزنا وقتل النفس المعصومة وبين مباشرة اباحة كما في اكرام  
الصائم على افساد الصوم فانه يبيع له الفطر وبين رخصة كما في اكرامه  
على الكفر فانه يرخص له اجراء كلمة الكفر على لسانه وانما جعل الاقدام  
في رمضان من قبيل الاباحة له واجراء كلمة الكفر من قبيل الرخصة لان  
الاول مباح في الجملة كما في المرض واما الثاني فلا يوضح بالاباحة  
اصلا لكن يرخص له الاقدام عليه عند طمانينة القلب باثم المكره فيه  
اي في اكرامه بالاقدام على الفعل مرة كما في اكرامه على الزنا ويوجب  
اخرى كما في اكرامه على اكل الميتة وهذه الامور لا تثبت بدو الخطا  
فتبين ان المكره مخاطب مستل ولا يوضع عنه الخطاب هو المالك  
فلا رخصة في القتل والحجر للغير حتى لو قتل المكره وجرحه بكونا اثما  
لان الرخصة لصيانة نفسه او غيره من التلف وهو وغيره وسواء في  
الصيانة فلا يكون اكرامه وجبا اباحة تلفه نصيانة الغير ما فقر لها

[illegible]



ولا رخصة في الزنا بعد اكراه اصلا متعلق بالمسائل الثلاث اي  
سواء كان الاكراه ملجيا ولا ثم ان الزنا في معنى القتل لان الولد لا  
ينسب الى الزاني فلا يمكن ايجاب النفقة عليه والمرءة غير قادرة على الانفاق  
فيملك الولد ولا حظراي لا يبق الحظراي المحترمة مع الكامل من الاكره  
وهو الملجى في الميتة والخمر والحزير لان حرمة هذه الاشياء لم تثبت بالنقل  
عند الاحتيا قال الله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه  
والاستثناء من الحظر ابا حنيفة كان المتعة عن تناولها مضيقا لا يصير  
اثما وانما قيدنا بالكمال من هذه الحرمة لا تسقط بالقاصر منه لفواة  
الضرورة الا ان المكروه اذا تناول ما يوجب الحسد الاكره القاصر بان شرب  
الخمر لم يجد استحسانا لان الاكره الكامل موجب للحسد والقاصر جزاء منه  
فيصير شبهة كالمالك في الجزاء من الجارية المشتركة فانه يصير شبهة  
اسقاط الحسد عن الشريك وخصص في اجراء كلمة الكفر وفساد الصلوة  
والصوم واتلاف الغير والجنابة على الاحرام وتمكين المرأة من الرضا  
في الاكره الكامل دون القاصر حتى لو اكره في اجراء كلمة الكفر او علم افساد  
الصلوة او الصوم لم يفعل ما امر به حتى قتل كان ما جاور او لو فعل كان

لا مكان في الجوار والحدود لا يكون  
تعلقها بالآخر كمن يتزوج امرأة  
وايضا في الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع

انما يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع

انما يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع

انما يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع  
بأنه لا يمتنع من الجوار فانه قد يمتنع



لا اذ حققت في وادعك  
 من تملك آء الله فوالله  
 اني اغفر لانا ما صدر من  
 من اغفر لنا ما صدر من  
 واغفر لنا ما صدر من  
 واغفر لنا ما صدر من

ثبت عقيب التكامل به الا اذا الحق به مغير من الاستثناء او تعليق  
 وكذا موجب فعله كشرب الخمر والزنا ثابت عقيب الفعل الا اذا تحقق  
 مانع باذتحقق هذه الافعال في دار الحرب وتمكنت فيها شبهة  
 فكذا موجب قول المكروه وفعالها لا عند المغير وانما يظهر اثره الا كراه  
 هذا دفع لما يقال انما المظهر اثره الا كراه في بطل الاقوال والافعال  
 ففي اي شيء يظهر اثره فيفسد فسر يقوله بانه لا يظهر اثره الا في امرين  
 فانه اذا تكامل الا كراه بان كان ملجيا يظهر اثره في تبديل النسبة  
 حتى يصير الفعل منسوب الى المكروه على صيغة اسم الفاعل اذا احتمل ما  
 اكره عليه التبديل ولم يمنع عنه مانع ويظهر اثره اي الا كراه اذا قصر  
 بان لم يكن ملجيا كالاكراه بالحبس فتقويت الرضا لا في تبديل النسبة  
 ولا يكون الا كراه مؤثرا في اهدار قوله وفعل فيفسد الا كراه كاملا  
 او قاصرا ما يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضا مثل البيع والاجارة  
 لان الا كراه مطلقا لا يمنع انعقاد اصل التصرف لصدور عن اهله  
 في محله لكنه يمنع نفاذه لفواة الرضا الذي هو شرط النفاذ  
 فينعقد بصفة الفساد ولو كان التصرف مالا يتوقف على الرضا

۲۲۵

۲۲۵

Handwritten notes in Urdu script at the bottom of the page.



[illegible]

كالطلاق والعقاق لنقد من المكره كما يفند من الطائفة فلو اجاز التضرع  
 بعد نوال الاكراه صريحا او دلالة صح كذا في الشرع ولا يصح له قايير  
 كل ما حقه لو اكره بقتل او حبس <sup>الرجوع الى مضمونه</sup> ان يقر بعتق ماض كان باطلا لان صحته  
 له الا قايير مع كونها اخبارا محتملة للصدق والكذب يعتمد قيام  
 المخبر به باعتبار رجحان الصدق <sup>والا وهو محال</sup> وقد قامت دلالة اى دليل عدم  
 اى عدم المخبر به وهو الاكراه واذا اتصل الاكراه بقبول المالك له  
 قبول المرأة المالك في الخلع <sup>بذلك الزار</sup> باكرهت امرأة بوعيد تلف وجبس <sup>عطف على قوله ولا يصح الا قايير</sup> على  
 ان تقبل من زوجها الخلع على الف فقبلت ذلك وهى مدخولة  
 يقع الطلاق لانه لم يتوقف الاعلى القبول وقد وجد لا يلزمها  
 المالك لانه يتوقف على الرضاء ولم يوجد فانما تعرض بجانب المرأة  
 لان الرجل اذا اكره على ان يخالعه امرته على الف وهى مدخولة بها او  
 غير مكرهت في الخلع فالخلع واقع والمالك لازم لا التزامها المالك من غير  
 اكراه فان الطلاق يقع جزاء لكلمة اذا واما المالك لا يجب لان  
 الاكراه مطلقا لعدم الرضاء بالسبب والحكم جميعا ولا يعد  
 الاختيار في السبب والحكم فلو وجد الاختيار تم القبول ويقع الطلاق

[illegible]

۱۲  
 ۱۳  
 المسموم  
 فغفر له  
 واولاد السيد واسمه  
 واولاد السيد

وفاقی

الانه فانه قد فصل الطلاق عن المال بعد ذكره كذا في الخلع مع الصغرة على اطلاقه بين ما ذكرنا ان في قوله شرط انما اشار الى غايته

في كل حال لا بد من ان يكون

سنة  
بما يشترطه

على السبب كالاكراه فانه يمنع المالة ون الطلاق لان المال لا يجب في الخلع  
الا بالذكر كمن البيع فلا بد من صحة ايجاب المالة في الخلع كما في البيع  
ما دخل على السبب يمنع صحة الايجاب فصار كان المالم يوجد فوقه  
الطلاق بغير المالك فان كشرط الخيار اي كما اذا خالعهما بشرط الخيار  
لها على ما من بيانه فقد مر ان الخلع لا يحتمل خيار الشرط عندهما وعند  
اي خيفة لا يقع الطلاق ولا يوجب المالة الا انشاء المروعة فيقع الطلاق  
ويجب المالم وما ذكرنا ان اثر الاكراه الكامل في تبديل النسبة شرعا في  
بيانه فقال واذا اتصل الاكراه الكامل اي المبيح بما يصلح ان يكون الفاعل  
فيه التغيره مثل اتلاف النفس والمال فانه يمكن للمكره بكسر الواو  
او بلخه المكره بفتحها ويضرب به بنفسه او مالا فيتلحق بنفسه  
الصادق من المكره بفتحها الى المكره بكسرهما ولزم حكمه اي حكم الفعل  
وخرجه المكره بفتحها من البنين حتى لو قال اقلته والا لاقتلنا وقتل  
به وجب القود على المكره بكسرهما ولو اكرهه على الرمي الى صيد فر  
اليه فاصاب نسا نا وجبت لدية على عاقلة المكره بالكسر والكفارة  
عليه كما لو باشره بنفسه لان الاكراه الكامل يفيد الاختيار لان الانسان



والتأخره وسائر الوالد



2

الاقبال ۱۴۱۵

201

وفاظہ ۱۲  
لو الدیہ ولسایہ  
اللہم فخرکم  
علا فضل ۱۱  
ان الامم ذلک یفتقر  
یفتقر ۱۰  
سواہما ۹  
علا ۸  
علا ۷  
علا ۶  
علا ۵  
علا ۴  
علا ۳  
علا ۲  
علا ۱



[illegible]

حتى يثبت الملك بالقبض على وجه الفساد لعدم الرضاء به لا التسليم  
 تصرف في بيع نفسه بالتمام أي تمام البيع لا التسليم من البائع متمم  
 سبب الملك ولهذا كان له شبهة بتبدل العقد وهو أي المكره بالفتح  
 في ذلك الاتمام لا يصلح التغير لأن المكره بكسر هاء لا يقدر على تعليق  
 مال الغير وتمام تصرفه فكيف يجعل المكره بالفتح الترة فيه لو جعل له  
 المكره بالفتح الترة لتبدل محل له محل الفعل لا يصير تصرفه في المصنوع  
 وقد مر بالتصرف في البيع وتبدل ذات الفعل لا التسليم في  
 حين جعل المكره بالفتح الترة واخرجه التسليم من أن يكون متمم للعقد  
 يصير التسليم غصبا محضا أي ابتداء بنسبته إلى المكره بكسر الراء إذا  
 لم يجز تبدل محل الفعل بالأكراه فعدم جواز تبدل ذاته ولو في التسليم  
 مقتصر على البائع فيحصل الملك بالمشترى وقد نسبناه أي الفعل إلى  
 المكره بكسر هاء من حيث هو غصب يعني هذه التسليم متمم للتصرف  
 من وجه ومفوت ليدل للمالك من وجه فجعلناه مقتصرا على البائع  
 من حيث أنه تمام للعقد ونسبناه إلى المكره بالكسر من حيث أنه غصب  
 لأنه يصلح الترة فيه فيرجع بال ضمان عليه فيه إشارة إلى دفع ما يقال

٢٥٢

لا يثبت الملك بالقبض على وجه الفساد لعدم الرضاء به لا التسليم  
 تصرف في بيع نفسه بالتمام أي تمام البيع لا التسليم من البائع متمم  
 سبب الملك ولهذا كان له شبهة بتبدل العقد وهو أي المكره بالفتح  
 في ذلك الاتمام لا يصلح التغير لأن المكره بكسر هاء لا يقدر على تعليق  
 مال الغير وتمام تصرفه فكيف يجعل المكره بالفتح الترة فيه لو جعل له  
 المكره بالفتح الترة لتبدل محل له محل الفعل لا يصير تصرفه في المصنوع  
 وقد مر بالتصرف في البيع وتبدل ذات الفعل لا التسليم في  
 حين جعل المكره بالفتح الترة واخرجه التسليم من أن يكون متمم للعقد  
 يصير التسليم غصبا محضا أي ابتداء بنسبته إلى المكره بكسر الراء إذا  
 لم يجز تبدل محل الفعل بالأكراه فعدم جواز تبدل ذاته ولو في التسليم  
 مقتصر على البائع فيحصل الملك بالمشترى وقد نسبناه أي الفعل إلى  
 المكره بكسر هاء من حيث هو غصب يعني هذه التسليم متمم للتصرف  
 من وجه ومفوت ليدل للمالك من وجه فجعلناه مقتصرا على البائع  
 من حيث أنه تمام للعقد ونسبناه إلى المكره بالكسر من حيث أنه غصب  
 لأنه يصلح الترة فيه فيرجع بال ضمان عليه فيه إشارة إلى دفع ما يقال

ان التسليم لما كان مقتصر على المكره بالفتح لم يصح ان يكون له ولا  
تضمين المكره بالكسر والمشتري عند الهلاك مع انه بالخيار ان شاء  
ضمن المكره قيمته يوم التسليم وان شاء ضمن المشتري فاشار الى انه  
ذات جهمتين وليس غصبا محضا ولا لما نفذ عتاق المشتري وقد  
نفذ ولا تسليما محضا ولا لم يكن للبائع حق الرجوع على المكره  
بالكسر بالضم ان واذا ثبت ان اى انتقال الفعل من المكره بالفتح الى المكره  
بالكسر ونسبته اليه امر حكيم لا يحصره نال اليه في اتلاف النفس والمال  
والجمله صفة لامر حكيم وجواب اذ قوله استقام ذلك لا انتقال فيما يعقل  
وجوده من المكره بكسر الراء ولا يحس وجوده منه يعني من شرط  
هذه النسبة ان يتصور الفعل من المكره بالكسر ولكن لا يوجد منه اذ  
للمر تصور وجوده منه لم تستقم النسبة اليه ولو وجد منه حسا  
كانت النسبة حقيقة لاحكامية فقلنا ان المكره بفتح الراء على الاعتقاد  
بما فيه الجاهل ان المعقوجين الاكراه على الاعتقاد بما فيه الجاهل هو المتكلم  
حتى يقتصر الاعتقاد عليه لان التكلم بما يوجب العتق لا يعقل من غيره  
لا يملك باللعبد فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره بالفتح

ان التسليم لما كان مقتصر على المكره بالفتح لم يصح ان يكون له ولا تضمين المكره بالكسر والمشتري عند الهلاك مع انه بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم التسليم وان شاء ضمن المشتري فاشار الى انه ذات جهمتين وليس غصبا محضا ولا لما نفذ عتاق المشتري وقد نفذ ولا تسليما محضا ولا لم يكن للبائع حق الرجوع على المكره بالكسر بالضم ان واذا ثبت ان اى انتقال الفعل من المكره بالفتح الى المكره بالكسر ونسبته اليه امر حكيم لا يحصره نال اليه في اتلاف النفس والمال والجمله صفة لامر حكيم وجواب اذ قوله استقام ذلك لا انتقال فيما يعقل وجوده من المكره بكسر الراء ولا يحس وجوده منه يعني من شرط هذه النسبة ان يتصور الفعل من المكره بالكسر ولكن لا يوجد منه اذ للمر تصور وجوده منه لم تستقم النسبة اليه ولو وجد منه حسا كانت النسبة حقيقة لاحكامية فقلنا ان المكره بفتح الراء على الاعتقاد بما فيه الجاهل ان المعقوجين الاكراه على الاعتقاد بما فيه الجاهل هو المتكلم حتى يقتصر الاعتقاد عليه لان التكلم بما يوجب العتق لا يعقل من غيره لا يملك باللعبد فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره بالفتح

ان التسليم لما كان مقتصر على المكره بالفتح لم يصح ان يكون له ولا تضمين المكره بالكسر والمشتري عند الهلاك مع انه بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم التسليم وان شاء ضمن المشتري فاشار الى انه ذات جهمتين وليس غصبا محضا ولا لما نفذ عتاق المشتري وقد نفذ ولا تسليما محضا ولا لم يكن للبائع حق الرجوع على المكره بالكسر بالضم ان واذا ثبت ان اى انتقال الفعل من المكره بالفتح الى المكره بالكسر ونسبته اليه امر حكيم لا يحصره نال اليه في اتلاف النفس والمال والجمله صفة لامر حكيم وجواب اذ قوله استقام ذلك لا انتقال فيما يعقل وجوده من المكره بكسر الراء ولا يحس وجوده منه يعني من شرط هذه النسبة ان يتصور الفعل من المكره بالكسر ولكن لا يوجد منه اذ للمر تصور وجوده منه لم تستقم النسبة اليه ولو وجد منه حسا كانت النسبة حقيقة لاحكامية فقلنا ان المكره بفتح الراء على الاعتقاد بما فيه الجاهل ان المعقوجين الاكراه على الاعتقاد بما فيه الجاهل هو المتكلم حتى يقتصر الاعتقاد عليه لان التكلم بما يوجب العتق لا يعقل من غيره لا يملك باللعبد فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره بالفتح



التره فيه ومعنى الأتلاف أي اتلاف ماله هذا العبد لذه هوان  
 حكمة منه أي من الاعتاق منقول إلى الذمة <sup>لأنه لا يتصور منه الاتلاف</sup>  
 حسا فيمكن النسبة اليه بد ونسبة الاعتاق اليه لأنه أي الاتلاف  
 منفصل عنه أي عن الاعتاق في الجملة لتحقيقه بالقتل بد ونه محتمل  
 للنقل إلى المكره باصلا لتصوره منه ابتداء فلذلك يرجع المكره بفتحها  
 عليه بقيمة العبد وهذا المذكور من الأحكام للاكراه عندنا وقال  
 الشافعي تصرفات المكره بالفتح قوله كالطلاق والعتاق والبيع نحوها  
 يكون لغوا إذا كان الاكراه بغير حق وإن كان بحق يصح تصرفاته حتى  
 لو اكراه المحرم على الاسلام يصح اسلامه لأنه اكراه بحق بخلاف الذمة  
 حيث لا يصح اسلامه بالاكراه لأنه اكراه باطلا عندنا لأن صحة القول بالقصد  
 والاختيار ليكون القول ترجحة عما في الظاهر ودليلا عليه في بطل القول  
 عند عدم أي عدم القصد والاختيار كما في الاكراه بالاقرار فإن  
 المتكلم يتكلم به لدفع الشر لا لبيان ما هو مراده والاكراه بالحبس الدائم  
 مثل الاكراه بالقتل عند أي عند الشافعي في بطل القول والفعل  
 من المكره أصلا وإذا وقع الاكراه على الفعل فاذا أتم الاكراه سواء أمكن

قوله في الأتلاف أي اتلاف ماله هذا العبد لذه هوان  
 حكمة منه أي من الاعتاق منقول إلى الذمة لأنه لا يتصور منه الاتلاف  
 حسا فيمكن النسبة اليه بد ونسبة الاعتاق اليه لأنه أي الاتلاف  
 منفصل عنه أي عن الاعتاق في الجملة لتحقيقه بالقتل بد ونه محتمل  
 للنقل إلى المكره باصلا لتصوره منه ابتداء فلذلك يرجع المكره بفتحها  
 عليه بقيمة العبد وهذا المذكور من الأحكام للاكراه عندنا وقال  
 الشافعي تصرفات المكره بالفتح قوله كالطلاق والعتاق والبيع نحوها  
 يكون لغوا إذا كان الاكراه بغير حق وإن كان بحق يصح تصرفاته حتى  
 لو اكراه المحرم على الاسلام يصح اسلامه لأنه اكراه بحق بخلاف الذمة  
 حيث لا يصح اسلامه بالاكراه لأنه اكراه باطلا عندنا لأن صحة القول بالقصد  
 والاختيار ليكون القول ترجحة عما في الظاهر ودليلا عليه في بطل القول  
 عند عدم أي عدم القصد والاختيار كما في الاكراه بالاقرار فإن  
 المتكلم يتكلم به لدفع الشر لا لبيان ما هو مراده والاكراه بالحبس الدائم  
 مثل الاكراه بالقتل عند أي عند الشافعي في بطل القول والفعل  
 من المكره أصلا وإذا وقع الاكراه على الفعل فاذا أتم الاكراه سواء أمكن

ولو المديون والراعي  
 ونافله  
 ١٢

من الخالصين من انى سر  
فان لماله والمعد  
المناسبتك لادب  
لقد فطعتا الجمال  
الى والصفه على  
المجد كتمو صفتكم  
م

[illegible]

ملائكة غير حروف عطف  
 من حروف الجارة فانها تختص بالافعال  
 بالاسماء وحروف الشك فانها تختص بالاسماء  
 اصحاب حروفه الله جواب سوال وسوان حروف عطف  
 كشرافها وتقدم الواو عليها اصحاب حروفه الله  
 ان تنزل في الشئ والرد يقال عطف العود اذا شاهده ورده الى الآخر فالعطف في الكلام  
 الاقتصار والاشياء التي لا آخر لها كحرف العود اذا شاهده ورده الى الآخر فالعطف في الكلام  
 العطف كذا والاشياء التي لا آخر لها كحرف العود اذا شاهده ورده الى الآخر فالعطف في الكلام  
 الاقتصار والاشياء التي لا آخر لها كحرف العود اذا شاهده ورده الى الآخر فالعطف في الكلام

[illegible][illegible][illegible]



عندنا من غير تعرض لمقارنة اي اجتماع كما زعم بعض اصحابنا على  
قولها ونقل عن قول مالك ولا ترتيب اي تأخر ما بعدها عما قبلها في  
الزمان كما زعموا على قولهم لا ينفقه وكما زعم بعض الشافعية ونقل عنه  
ايضاً في عطفت المفردات لا اشتراكها في الحكم فقط وفي عطفت  
المجمل لا اشتراكها في الثبوت وعليه عامة اهل اللغة فقد ذكر ابو علي انه  
جمع عليه وقد نص عليه سيبويه في سبع عشر موضع من كتابه  
وقال عبد القاهر وحامد على ان الما ولا اصل له في الترتيب انهم  
وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم اشترك زيد وعمرو  
اختص خالد وبكر لا الاشتراك والاختصاص يقتضيه فاعلين وكذا  
لا يدل على المقارنة لانها استعملت في موضع يستحيل فيه المقارنة و  
هو قول سيان عند قيامك وقعودك والقيام والقعود لواحد  
يستحيل مقارنته ما في زمان واحد وائمة الفتوى اي اهل الشرع و  
الفتوى من الفتى في الشاب القوي لانها جواب حادث في واحد  
حكم وحصول كل واحد بالقوة وانما ثبت الترتيب في قول الجنبية  
ان نكحتها في طالق وطالق حتى لا يقع به اي بهذا القول

قوله في عطفت المفردات لا اشتراكها في الحكم فقط وفي عطفت  
المجمل لا اشتراكها في الثبوت وعليه عامة اهل اللغة فقد ذكر ابو علي انه  
جمع عليه وقد نص عليه سيبويه في سبع عشر موضع من كتابه  
وقال عبد القاهر وحامد على ان الما ولا اصل له في الترتيب انهم  
وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم اشترك زيد وعمرو  
اختص خالد وبكر لا الاشتراك والاختصاص يقتضيه فاعلين وكذا  
لا يدل على المقارنة لانها استعملت في موضع يستحيل فيه المقارنة و  
هو قول سيان عند قيامك وقعودك والقيام والقعود لواحد  
يستحيل مقارنته ما في زمان واحد وائمة الفتوى اي اهل الشرع و  
الفتوى من الفتى في الشاب القوي لانها جواب حادث في واحد  
حكم وحصول كل واحد بالقوة وانما ثبت الترتيب في قول الجنبية  
ان نكحتها في طالق وطالق حتى لا يقع به اي بهذا القول

٢٥٨

ان نكحتها في طالق وطالق حتى لا يقع به اي بهذا القول  
قوله في عطفت المفردات لا اشتراكها في الحكم فقط وفي عطفت  
المجمل لا اشتراكها في الثبوت وعليه عامة اهل اللغة فقد ذكر ابو علي انه  
جمع عليه وقد نص عليه سيبويه في سبع عشر موضع من كتابه  
وقال عبد القاهر وحامد على ان الما ولا اصل له في الترتيب انهم  
وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم اشترك زيد وعمرو  
اختص خالد وبكر لا الاشتراك والاختصاص يقتضيه فاعلين وكذا  
لا يدل على المقارنة لانها استعملت في موضع يستحيل فيه المقارنة و  
هو قول سيان عند قيامك وقعودك والقيام والقعود لواحد  
يستحيل مقارنته ما في زمان واحد وائمة الفتوى اي اهل الشرع و  
الفتوى من الفتى في الشاب القوي لانها جواب حادث في واحد  
حكم وحصول كل واحد بالقوة وانما ثبت الترتيب في قول الجنبية  
ان نكحتها في طالق وطالق حتى لا يقع به اي بهذا القول

فرد على جديته فنفى  
 على الاول في حاله لا تفكر  
 اليها اذا كانت متفقاً  
 في الكلام لا ينفك  
 كانه نفس على كل شيء  
 بعد ان قال ان دخلت  
 في طلاق طالق طالق  
 الدار فانت طالق طالق  
 بعده كان الاول فقلت  
 بانشر طابا واسطة وقلت  
 بواسطه والثالث بوجوب  
 واذا انقضت هذا الترتيب  
 وذلك ان الخوارزمي  
 فقلت كما جاز انما  
 راسه من ان آه  
 فقلت كما جاز انما  
 راسه من ان آه  
 فقلت كما جاز انما  
 راسه من ان آه

الاطلقة واحدة في قول البيهقي خلافا لصاحبه ويعلم من ان عندها  
 للمقارنة والا لم يقع التثنية بل يقع الاولى يلغوما بعدها لعدم المحل  
 كما قال الغير المدخل هانت طالق وطالق وطالق في هذا فاشكال  
 على قول الائمة التثنية اما على قولها فلما ذكرنا واما على قول فلان لو كان  
 لطلق الجمع عنده لكان ينبغي ان يقع الطلقات الثلاث عنده ايضا  
 كما لو قل ان تزوجتها فهي طالق ثلثا ووجبه الدفع ان ثبوت الترتيب عنده  
 هي ما ليس بموجب الواو بالضرورة ان الطلقة الثانية تعلقت  
 بالشرط بواسطة الطلقة الاولى لا بنفسه لان قوله ان كحتمافهي  
 طالق جملة تامه مستغنية عما بعدها فلم يتوقف عليه ان يتوقف  
 صدر الكلام على ما بعده عند وجود الغير لم يوجد والثانية مفقودة  
 اليها نقصانها لان لو لم اعطفت لما افادت الناقصة شيئا فصار  
 الاولى واسطة فتعلقت الثانية بعدها واذا تعلقت كذلك تنزل  
 عند الانحلال على الترتيب لانه نظمت فلذلك تقع الاولى و  
 بطر ما بعدها لعدم المحل ثبت الترتيب لهذا لا بمقتضى الواو والحال  
 ان تعليق الاجزى بالشرط عنده على سبيل التعاقب حتى لو حصل

الشرط تقع التثنية وفي صورة تكرار  
 بانها لا الفرق بين هذه الصورة وكلها والثالث  
 اذا قديم الاجزى على الشرط بان قال  
 انت طالق طالق طالق في تلك الصورة تقع الطلاق  
 الاول دون الثاني والثالث مستغنية  
 الصورة تقع التثنية فاجاب عن الاول  
 بقوله حتى لو حصل تعاقبا بوجوب الاول  
 الدار فانت طالق طالق طالق لان قوله ان دخلت  
 القول في الظاهر دليل على ان الشرط  
 تطبيق الاجزى بالشرط  
 عنده آه ويعلم من  
 هذا الدليل الجواب عن  
 الامر من المذكور ايضا  
 وعن الثالث بقوله  
 خلاف ما اذا قديم الاجزى

كذلك هو الذي  
 هو ليس حاشية















۱۰  
 و درای غیر مفیده آه جواب سوال  
 بالاصح لان توصیف الجملة بان انقضت  
 بالاسناد لم یکن انقضت کلامه لان انقضت  
 از الجملة والكلام لیس بان انقضت بالانقضت  
 وجود الاسناد و فیحصل ان الاسناد لم یکن  
 انقضت بالانقضت مفیده لدر انقضت  
 باعتبار ذاتها و یون تعلقیها بالجملة  
 فلیخرج ناسخ و یصح بان انقضت  
 لا یجوز کانه آه جواب سوال و درای  
 الجملة ان انقضت کلمات کلام الجملة  
 الکلامیة فیما تم مع الکلامه یعنی کلام  
 الکلامیة صورة کلامه و کلامه یعنی  
 اللفظ یعنی اللفظ و یجوز  
 ان یقال ان جملة اللفظ و یجوز

[illegible]

+ وسيد عدم سكون الشرط كالمعاد ١٢

قوله وانما يصار الى الاستبداد  
 بما هو اولى به من حيث  
 النافعة المشتركة بينه وبين  
 الكافة فيصير في ذلك  
 من الامور التي لا يرد  
 في حقها ما يرد في حق  
 غيرها من الامور

ولو كان كالمعاد لوقعت طلقتان وانما يصار الى الاستبداد  
 في سنة الكتاب ١٢

في قوله جاءني زيد وعمر وضرة ان المشاركة في محض واحد لا

يتصور فيختص الثاني بمحى على حدة اعلم ان الجمل المتعاطفة

بالواو ان وقعت في موضع الخبر او جزء الشرط او نحو ذلك فالواو

يفيد الجمع بينهما في ذلك التعليق والا فالواو يفيد الجمع بينهما

في حصول مضمونهما اذ بدو نها يحتمل الرجوع عن الاول فاما

الزيادة على ذلك من اعتبار بعض قيود الاولى في الثانية او

بالعكس فمفوضة الى القرائن وهذا الواو والعطف وعند بعض

هذا الواو يسمى واو الابتداء وواو النظم قال الامام فخر الاسلام

وهذا فضل من الكلام بل هو والعطف كما هو اصلها وقد

يستعار الواو للحال واسار الى المعنى المجوز للاستعارة بقوله

بمعنى الجمع اي الواو للجمع المطلق فالاجتماع الذي بين الحال

وبين ذي الحال من مجوزات الاستعارة والباء في قوله بمعنى الجمع

للسببية اي يستعار الواو للحال بسبب وجود معنى الجمعية بينهما

اي لان الحال تجامع ذي الحال قال الله تعالى اذا جاؤها وفقيت

في سنة الكتاب ١٢

في قوله جاءني زيد وعمر وضرة ان المشاركة في محض واحد لا  
 يتصور فيختص الثاني بمحى على حدة اعلم ان الجمل المتعاطفة  
 بالواو ان وقعت في موضع الخبر او جزء الشرط او نحو ذلك فالواو  
 يفيد الجمع بينهما في ذلك التعليق والا فالواو يفيد الجمع بينهما  
 في حصول مضمونهما اذ بدو نها يحتمل الرجوع عن الاول فاما  
 الزيادة على ذلك من اعتبار بعض قيود الاولى في الثانية او  
 بالعكس فمفوضة الى القرائن وهذا الواو والعطف وعند بعض  
 هذا الواو يسمى واو الابتداء وواو النظم قال الامام فخر الاسلام  
 وهذا فضل من الكلام بل هو والعطف كما هو اصلها وقد  
 يستعار الواو للحال واسار الى المعنى المجوز للاستعارة بقوله  
 بمعنى الجمع اي الواو للجمع المطلق فالاجتماع الذي بين الحال  
 وبين ذي الحال من مجوزات الاستعارة والباء في قوله بمعنى الجمع  
 للسببية اي يستعار الواو للحال بسبب وجود معنى الجمعية بينهما  
 اي لان الحال تجامع ذي الحال قال الله تعالى اذا جاؤها وفقيت



2

ابوابها اي ابوابها مفتوحة فاذا اجتمع الحال وذو الحال يناسب معنى  
الواو لانها المطلق الجمع فاشتركا في صفة الجمعية لان مطلق  
الجمع يوجد في الاجتماع وقالوا في قول الرجل لعبد اذ الى الفان  
وانت حرا وفي قوله للحرب انزل وانت من ان الواو للحال حتى لا  
يعتق العبد ما لم يؤد ولا يامن الحرب ما لم ينزل لانه جعل  
الحرية والامان حال الاداء والنزول فان غرض المتكلم من هذا  
الكلام عدم وقوع الحرية والامان في الحال بل حين الاداء والنزول  
فيكون معناه اذ الى الفان مقدم الحرية وانزل مقدم اللامان في  
حال الاداء والنزول فكانا حالين مقدمتين ويقال ان الجملة الحالية  
قائمة مقام جواب الامر اي اذ الى الفان التصريح بالواز الحال وصف  
والوصف لا يتقدم الموصوف وينتقص هذا الوجه بقوله تعالى  
حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها فانه قد نقل ان ابواب الجنة مفتوحة  
قبل وصولها اليها بديل قوله فتجنت عن مفتحة لهم الابواب

مولانا صاحب المصنف  
 صاحب جوده  
 قلنا و آه جواباذا  
 فانا حدثنا في خلقه ذاب  
 بل في ذنبه نزل بخذله على انه  
 في الجحيم  
 غايه التحقيق  
 اللهم

کون اللہ تعالیٰ کے  
جواب میں  
حاشیہ  
مؤلفین

[illegible]

۱۹۹۹





جواب سوال و سوال بقال  
 بالاجلست قولا ذاتي القاطنة  
 وقوله ذات و ثابتا به كما هو  
 حقيقة الفاء والاداء صلاوة  
 الحوت في تفسير كاذبان ادب  
 الفافات حركات في صورة الاداء  
 و قد وضع اليه ان يكون  
 اجتنابا الى اصناف الكلام  
 خلقت اهل فاذاهم الكلام  
 لا يصار اليه من غير ضرورة  
 لمختص غايته منه و قد

السؤال عن ان العلة قد جعل  
 حقيقة الفاء على العلة فجاز جعل  
 الحكم و ادخالها على الحقيقة  
 ان يحل الفاء على الحقيقة  
 الخذف خلاف الاصل كذا في دخول الفاء  
 على الفعل خلاف الاصل لان وجه الترتيب  
 العلة سابقة على الحكم و اصل الجواب ان  
 الخذف خلاف الاصل لان وجه الترتيب  
 العلة سابقة على الحكم و اصل الجواب ان  
 الخذف خلاف الاصل لان وجه الترتيب  
 العلة سابقة على الحكم و اصل الجواب ان

٢٤٠

الاما لان الفاء على حقيقة الفاء  
 من وجه لان العلة لما كانت مستانفة  
 يحصل الترتيب  
 قد التعلق بها نحو ما كان العلة  
 قلت ضربت زيداً ثم ضربت زيدا  
 ان وقع بينهما فادان يقول ضربت زيدا  
 ثم ضربت زيدا و لا يصح ذلك بالفاء  
 غايته التحقيق  
 كما يقال ابو حنيفة  
 بالترتيب على وجه القلق في كونه  
 دخلت على الفاعل في كونه  
 فاعلم ان الفاعل في كونه

اداه اوله فيصير معناه اذ الى الف لانك حروا نما يصح دخوله الفاء  
 عليه لان العلق دائم فاشبه المتراخي عن الحكم وهو الاداء ولو جعل  
 الاداء علة وحلت الفاء على حقيقة الاحتمال المحذوف بان يقال ان  
 ادبت الى الف فانت حرو وهو خلاف الاصل ودخول الفاء على العلة  
 وان كان خلاف الاصل الا انه لا يحرم عن حمل حقيقة الفاء لان العلة  
 لما كانت دائمة يحصل الترتيب الذي هو مدلولها فكان اولى من الاضمار  
 واما تم للعطف على سبيل التراخي وهو ان يكون بين المعطوف و  
 المعطوف عليه مهلة في الفعل المتعلق بهما ثم عند يحنيفه التراخي  
 على وجه القطع يعني يظهر اثره في الحكم والتكلم جميعا كانهما الكلام  
 الذي يدخل عليه كلمة ثم مستانف اي كان القائل سكت عن الكلام  
 الاول ثم استأنف كلاما اخر كما اي من حيث الحكم لان حيث الحقيقة  
 لعدم القطع حقيقة وانما قال به قولا بجمال التراخي اذ هذه الكلمة  
 موضوعه للتراخي المطلق فيصرف الى الكلام منه وذلك بان يكون  
 التراخي في التكلم والوجود جميعا اذ لو كان في الوجود دون التكلم  
 لكان ثابتا من وجه دون وجه وعند صاحب التراخي في الوجود

غايته تحقيق  
 لا غفلا كما



[illegible]

لا اتصال بينهما لان ثم يتضمن الججمع والتراخي فاذا انتفى التراخي بقى  
الججمع وهو معنى الواو قال الله تعالى ثم كان من الذين امنوا اي وكان  
من الذين امنوا التعذر العمل بحقيقة ثم اذا الايمان هو اصل الاعمال  
المقدم عليهم وهو شرط صحته فلا يكون فك الرقبة ولا طعام  
المذكورين في الآية معتبرين قبله وقد فسرت لا تيرة بوجوه  
اخر واما بل فموضوع لاثبات ما بعد اي بعد بل والاعراض  
عما قبله يقال جاءني زيد بل عمر ويعنى ان كلمة بل موضوعة  
للاضراب عن الاول منفيا كان ومثبتا والاثبات للثاني على  
سبيل تدارك الغلط فاذا قلنا جاءني زيد بل عمر وفقصد الاخبار  
بحجة زيدا ولا تثبت لك الغلط في ذلك فتصرف عنه الى مجئ عمرو  
وهذا في الاثبات واما في النفي فهو ما جاءني زيد بل عمر وفيحتمل امرين  
احدهما ان يكون التقدير ما جاءني بل ما جاء في عمرو والثاني ان يكون  
المعنى ما جاء في عمرو وظاهر كلام المتن محمول على هذا الاحتمال وقالوا  
الا مئة الثلث جميعا فيمن قال امروءة قبل الدخول بها اذا دخلت  
الدار فانت طالق واحدة بل اثنتين انه وقع الثلث اذا دخلت الدار

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠





من الاستدراك والتدراك...  
فان قلت لا بد من الاستدراك...  
فان قلت لا بد من التدراك...  
فان قلت لا بد من الاستدراك...  
فان قلت لا بد من التدراك...

اشارة الى ما في التوضيح...  
انما هي من الكلام...  
فان قلت لا بد من الاستدراك...  
فان قلت لا بد من التدراك...  
فان قلت لا بد من الاستدراك...  
فان قلت لا بد من التدراك...

الاول حتى لو لم يطل الاول وكان اتصاله بواسطة وليس في وسعه...  
القائل ذلك لا يطاق في وسعه افراد الثاني بشرط ليتصل الثاني...  
به اي بشرط بغير واسطة لبقاء المحل فيقيد التعليق الاول على حاله...  
يتحقق تعليق الخرافة فيصير الكلام بمنزلة الحلف بهين كما علمت...  
فيثبت ما في وسعه وهو افراد الثاني بشرط وبطل ابطاله ليس وسعه...  
فقدع الثالث كما اوضحناه لك واما لكن فلا استدراك اي للتدراك...  
لرفع الابهام الناشئ من الكلام السابق بعد النفي لا يستدرك بل...  
الابعد النفي بخلاف بل فانه يستدرك بما بعد النفي والاثبات ههنا...  
عطفت المفرد على المفرد واما في عطفت الجمل فيجوز وقوعه ما بعد لا...  
اي كقولك ما جاء زيد لكن عمر وفانه لما كان المتوهم ان يتوهم عدم...  
محى عمر وايضا لما بينهما من المخالطة والملازمة استدرك به غير ان...

العطف استثناء منقطع...  
فان قلت لا بد من الاستدراك...  
فان قلت لا بد من التدراك...  
فان قلت لا بد من الاستدراك...  
فان قلت لا بد من التدراك...

المراد بطريق الاستدراك...  
فان قلت لا بد من الاستدراك...  
فان قلت لا بد من التدراك...  
فان قلت لا بد من الاستدراك...  
فان قلت لا بد من التدراك...

فان قلت لا بد من الاستدراك...  
فان قلت لا بد من التدراك...  
فان قلت لا بد من الاستدراك...  
فان قلت لا بد من التدراك...

4 جواب سوال وهو ان المراد بالاثبات الذي تعلق به التثني لا يخلو اما ان يكون مدخول لكن



ان من قول لا اجيزه اي النكاح لكن اجيزه بمائة وخمسين فانه اي الشان  
 ينفسخ العقد بهذا القول لانه نفى فعل واثباته بعينه فلم يتسق الكلام  
 بفواة احد المعنيين واعلم ان قوله تقول لا اجيزه النكاح لكن اجيزه  
 بمائة وخمسين يدل على اطلاق النكاح ووجه عدم الاتساق  
 انها رقت اصل النكاح فلا معنى لاثباته بمائة وخمسين وانما يكون  
 متسقا لو قالت لا اجيزه بمائة لكن اجيزه بمائة وخمسين ليكون  
 التدارك في قدر المهر لا في اصل النكاح صرح بذلك في جامع  
 قاضيان وهو الموافق لما تقر من ان النفي في الكلام راجع القيد  
 بمعنى انه يفيد نفى القيد لا رفع اصل الحكم وذكر في الشرح اذا زوج  
 الفضولي الحرة البالغة العاقلة من رجل بمائة درهم فبقي بالخبر  
 فقالت لا اجيزه النكاح بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين يكون هذا  
 فسخا للنكاح وجعل لكن لاستيناف الكلام لان الكلام غير متسق  
 لانه نفى فعل واثباته بعينه فلا يتعلق لاثبات بالنفي فاذا سبق  
 النفي لا يمكن تداركه بعده بالاثبات ولا يمكن ان تجعل الاجازة  
 ههنا متقدمة على النفي كما جعل الاقرار كذلك في المسئلة الاولى

الاول من قول لا اجيزه اي النكاح لكن اجيزه بمائة وخمسين فانه اي الشان  
 ينفسخ العقد بهذا القول لانه نفى فعل واثباته بعينه فلم يتسق الكلام  
 بفواة احد المعنيين واعلم ان قوله تقول لا اجيزه النكاح لكن اجيزه  
 بمائة وخمسين يدل على اطلاق النكاح ووجه عدم الاتساق  
 انها رقت اصل النكاح فلا معنى لاثباته بمائة وخمسين وانما يكون  
 متسقا لو قالت لا اجيزه بمائة لكن اجيزه بمائة وخمسين ليكون  
 التدارك في قدر المهر لا في اصل النكاح صرح بذلك في جامع  
 قاضيان وهو الموافق لما تقر من ان النفي في الكلام راجع القيد  
 بمعنى انه يفيد نفى القيد لا رفع اصل الحكم وذكر في الشرح اذا زوج  
 الفضولي الحرة البالغة العاقلة من رجل بمائة درهم فبقي بالخبر  
 فقالت لا اجيزه النكاح بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين يكون هذا  
 فسخا للنكاح وجعل لكن لاستيناف الكلام لان الكلام غير متسق  
 لانه نفى فعل واثباته بعينه فلا يتعلق لاثبات بالنفي فاذا سبق  
 النفي لا يمكن تداركه بعده بالاثبات ولا يمكن ان تجعل الاجازة  
 ههنا متقدمة على النفي كما جعل الاقرار كذلك في المسئلة الاولى

٢٤٤

فان قال من قال لا اجيزه النكاح لكن اجيزه بمائة وخمسين فانه اي الشان  
 ينفسخ العقد بهذا القول لانه نفى فعل واثباته بعينه فلم يتسق الكلام  
 بفواة احد المعنيين واعلم ان قوله تقول لا اجيزه النكاح لكن اجيزه  
 بمائة وخمسين يدل على اطلاق النكاح ووجه عدم الاتساق  
 انها رقت اصل النكاح فلا معنى لاثباته بمائة وخمسين وانما يكون  
 متسقا لو قالت لا اجيزه بمائة لكن اجيزه بمائة وخمسين ليكون  
 التدارك في قدر المهر لا في اصل النكاح صرح بذلك في جامع  
 قاضيان وهو الموافق لما تقر من ان النفي في الكلام راجع القيد  
 بمعنى انه يفيد نفى القيد لا رفع اصل الحكم وذكر في الشرح اذا زوج  
 الفضولي الحرة البالغة العاقلة من رجل بمائة درهم فبقي بالخبر  
 فقالت لا اجيزه النكاح بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين يكون هذا  
 فسخا للنكاح وجعل لكن لاستيناف الكلام لان الكلام غير متسق  
 لانه نفى فعل واثباته بعينه فلا يتعلق لاثبات بالنفي فاذا سبق  
 النفي لا يمكن تداركه بعده بالاثبات ولا يمكن ان تجعل الاجازة  
 ههنا متقدمة على النفي كما جعل الاقرار كذلك في المسئلة الاولى

لا اجيزه النكاح

لكن اجيزه بمائة وخمسين

لعدم الفائدة فان النكاح الموقوف المنعقد بمائة لا ينفذ بقوله  
اجزء بمائة وخمسين فينفسم بالنفي المتأخر انتهى وحاصله ان  
النكاح المنعقد الموقوف هو ذلك النكاح المقيّد بمائة فاذا بطل  
لم يبق شيء حتى ينعقد بمائة وخمسين وفيه نظر لان نكاح مقيّد  
وابطال القيد الذي هو الوصف ليس بابطال للقيد الذي هو الموصوف  
ولا نسلم انه غير متسق وما قال من انه نفى فعل واثباته بعينه ممنوع  
بل هو نفى مقيّد واثبات مقيّد بقيد آخر واما اوفد خابين  
او بين فعلين فتناول احد المذكورين فان قلت قد تدخل  
بين الاكثر من الاثنين قلنا الاسمان والفعالان عبارتان عن  
المعطوف والمعطوف عليه وهما اثنان البتة فان دخلت في الخبر  
افضت الى الشك لانها موضعت للشك كما ذهب اليه جماعة وان  
دخلت في الابتداء والانشاء اوجبت التخيير ولم يوجب الشك  
لعدم تصور الشك فيه لان اثبات حكم ابتداء فوجب التخيير  
وهذا اي لكون اولا حد الشك والثنان والشك والتخيير ثبتان  
بمحال الكلام قلنا فيمن قال امشيرا الى عبد ير هذا حر وهذا انه

لان الاصل ان لا ينفذ الا على العتق  
الموقوف المنعقد واخذ الموقوف  
بالنكاح بمائة والابانة واراد على  
الابانة طلبة في غير مقتضى  
الابانة طلبة في غير مقتضى  
الابانة طلبة في غير مقتضى  
الابانة طلبة في غير مقتضى

فانما يقال ان احواله فاسوبج بطلان قول  
الوضع فاما في موضع استعماله فاسوبج بطلان قول  
فانما يقال ان احواله فاسوبج بطلان قول  
الوضع فاما في موضع استعماله فاسوبج بطلان قول  
فانما يقال ان احواله فاسوبج بطلان قول  
الوضع فاما في موضع استعماله فاسوبج بطلان قول

استعماله فان الوضع  
الشك لفظه ما  
ان قوله من الغاية القاضية للامام الزيد والجماعة  
عمر والا يكون خبرا عن روية اذ اذقت رايك زيدا او  
حتى اقبل كل واحد منهما ان يكون هذا الذي في قوله  
لان الشك ليس بمعنى التخيير بل هو ان يكون  
لاحد المذكورين غير عين علي في التخيير وفيما بالكتاب  
غير عين علي في التخيير وفيما بالكتاب

لما نادى احدنا في موضع  
الامر لا ينفذ الا على العتق  
الامر لا ينفذ الا على العتق  
الامر لا ينفذ الا على العتق  
الامر لا ينفذ الا على العتق  
الامر لا ينفذ الا على العتق  
الامر لا ينفذ الا على العتق

والمشتق في الفرق من الفرق والاباء  
 انما يقع في التفرع والاباء  
 الاباء في الاطلاق لخاصة في  
 الاباء في الاطلاق لخاصة في  
 الاباء في الاطلاق لخاصة في  
 الاباء في الاطلاق لخاصة في

لهذا القول لما كان انشاء محتمل الخبر لانه في موضعه الاصل خبر  
 وقد نقل الى احداث الحرية شرعا مثل بيعت واشترت في قول  
 المتعاقدين وجبت التخيير لانه انشاء حتى كان له ان يختار عتق  
 ايها شاء بان يبين العتق في احدهما على احتمال انه اى الاختيار  
 بيان اى هذا الكلام من حيث انه خبر يوجب البيان اى الاظهار  
 لا التخيير ليكون عملا بهما حتى جعل البيان انشاء من وجها ظاهرا  
 من وجها فاعتبر بجملة الانشاء في موضع التهمة وجهة الاظهار  
 في غيره اى ان التعيين في احدهما جعل انشاء من وجحة شرط  
 قيام المحل حالة البيان حتى لو مات احدهما لا يمكن تعيين الميث  
 للعتق لان قيامه شرط لانشاء العتق واظهارا من وجحة حتى يجبر  
 على البيان ولو كان انشاء من كل وجه كان مجبورا عليه ان المرء لا  
 يجبر على انشاء العتق وقد تستعار هذه اى كلمة او للعموم بقية  
 مثل استعاليها في موضع النفق وموضع الاياحة فوجب عموم الافراد

وهو ان انشاء العتق لانه انشاء محتمل الخبر لانه في موضعه الاصل خبر  
 وقد نقل الى احداث الحرية شرعا مثل بيعت واشترت في قول  
 المتعاقدين وجبت التخيير لانه انشاء حتى كان له ان يختار عتق  
 ايها شاء بان يبين العتق في احدهما على احتمال انه اى الاختيار  
 بيان اى هذا الكلام من حيث انه خبر يوجب البيان اى الاظهار  
 لا التخيير ليكون عملا بهما حتى جعل البيان انشاء من وجها ظاهرا  
 من وجها فاعتبر بجملة الانشاء في موضع التهمة وجهة الاظهار  
 في غيره اى ان التعيين في احدهما جعل انشاء من وجحة شرط  
 قيام المحل حالة البيان حتى لو مات احدهما لا يمكن تعيين الميث  
 للعتق لان قيامه شرط لانشاء العتق واظهارا من وجحة حتى يجبر  
 على البيان ولو كان انشاء من كل وجه كان مجبورا عليه ان المرء لا  
 يجبر على انشاء العتق وقد تستعار هذه اى كلمة او للعموم بقية  
 مثل استعاليها في موضع النفق وموضع الاياحة فوجب عموم الافراد

او للعموم بقية  
 او للعموم بقية  
 او للعموم بقية  
 او للعموم بقية

او للعموم بقية  
 او للعموم بقية  
 او للعموم بقية  
 او للعموم بقية

او للعموم بقية  
 او للعموم بقية  
 او للعموم بقية  
 او للعموم بقية



2

[illegible]

في موضع النفقة لا يمتد لاحد المذكورين غير معين وانتفاءه يستلزم  
انتفاء المجموع ان كان خيرا وكذا الانتفاء عنه يستلزم الانتفاء  
عن المجموع ان كان نهيا ويوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة  
لانما اطلق له المجالسة مثلا في قول جالس الفقهاء والمحدثين  
مع احد الفريقين ومجالسة احدهما غير معين غير مقصود ثبتت  
ضرورة وذلك لان الاباحة اطلاق ورفع قيد ومانع وعند ارتفاع  
ثبتت العموم كما لو اذن لعبد في نوع يصير ماذونا في الانواع لان  
الاذن رفع للقيد ولهذا لا يمتد لتوجب عموم الافراد في النفقة

وعوم الاجتماع في الاباحة لو حلف لا يتكلم فلانا او فلانا بحيث  
اذا كلم احدهما بخلاف الوافان لم يتكلمها لا يحث لانها  
للشركة والجمع دون الافراد لان او في حيز النفي يفيد عموم الافراد  
واعلم ان تمسك المعتزلة

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَمَسُّكَ الْمُعْتَزِّلَةِ  
بِالْحَقِّ وَادِّعَاءُهَا لِعِلْمِ الْغُفْرِ  
مُنْتَبِهُنَّ تَحْقِيقًا بِمَا كَسَبَ الْمُعْتَزِّلُ يَقُولُهُ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَدَعْوَاهُ إِلَى رَدِّهَا قُلُّ الْقَضَى  
وَدَوْرُهَا فِي تَقْدِيرِ مَنْ الْجَوَابُ بِسَمْعٍ فَإِنَّمَا جَاءَ عَنْ بَعْضِ  
وَالْإِجْمَاعُ إِلَى الْمُعْتَزِّلَةِ بِجَوَابِهَا عَلَى الْعُمومِ فَرَدَّ جَوَابُهَا الْأَوَّلَ يَقُولُهُ نَبِيُّ  
وَالْإِجْمَاعُ إِلَى الْمُعْتَزِّلَةِ بِجَوَابِهَا عَلَى الْعُمومِ فَرَدَّ جَوَابُهَا الْأَوَّلَ يَقُولُهُ نَبِيُّ  
وَالْإِجْمَاعُ إِلَى الْمُعْتَزِّلَةِ بِجَوَابِهَا عَلَى الْعُمومِ فَرَدَّ جَوَابُهَا الْأَوَّلَ يَقُولُهُ نَبِيُّ

[illegible]

عليه السلام  
علا نقدر الكلام باحدكم لا يفي  
كيف بينت العموم بالبحث  
للمن مع افادة في اقل بيان  
من قولان آوديل  
واحد، فانه الخلف المورود  
اسم المستوفى له

[illegible]

على الجملتين انهما على طرفي الجملتين  
 قيل للخطف انما الجملتان تغنيان  
 عما هو فيهما من حكاية العبد في  
 سؤال وبيان كونه او في موضع  
 الشك في مكانة مغنيته للمعتمد  
 بنحو الاية عطف المغنود على المغنود  
 اصل الامر من على التثنية في  
 على التثنية في ثنية ان تغني

۱۸۸۵  
 ۱۸۸۶  
 ۱۸۸۷  
 ۱۸۸۸  
 ۱۸۸۹  
 ۱۸۹۰  
 ۱۸۹۱  
 ۱۸۹۲  
 ۱۸۹۳  
 ۱۸۹۴  
 ۱۸۹۵  
 ۱۸۹۶  
 ۱۸۹۷  
 ۱۸۹۸  
 ۱۸۹۹  
 ۱۹۰۰  
 ۱۹۰۱  
 ۱۹۰۲  
 ۱۹۰۳  
 ۱۹۰۴  
 ۱۹۰۵  
 ۱۹۰۶  
 ۱۹۰۷  
 ۱۹۰۸  
 ۱۹۰۹  
 ۱۹۱۰  
 ۱۹۱۱  
 ۱۹۱۲  
 ۱۹۱۳  
 ۱۹۱۴  
 ۱۹۱۵  
 ۱۹۱۶  
 ۱۹۱۷  
 ۱۹۱۸  
 ۱۹۱۹  
 ۱۹۲۰  
 ۱۹۲۱  
 ۱۹۲۲  
 ۱۹۲۳  
 ۱۹۲۴  
 ۱۹۲۵  
 ۱۹۲۶  
 ۱۹۲۷  
 ۱۹۲۸  
 ۱۹۲۹  
 ۱۹۳۰  
 ۱۹۳۱  
 ۱۹۳۲  
 ۱۹۳۳  
 ۱۹۳۴  
 ۱۹۳۵  
 ۱۹۳۶  
 ۱۹۳۷  
 ۱۹۳۸  
 ۱۹۳۹  
 ۱۹۴۰  
 ۱۹۴۱  
 ۱۹۴۲  
 ۱۹۴۳  
 ۱۹۴۴  
 ۱۹۴۵  
 ۱۹۴۶  
 ۱۹۴۷  
 ۱۹۴۸  
 ۱۹۴۹  
 ۱۹۵۰  
 ۱۹۵۱  
 ۱۹۵۲  
 ۱۹۵۳  
 ۱۹۵۴  
 ۱۹۵۵  
 ۱۹۵۶  
 ۱۹۵۷  
 ۱۹۵۸  
 ۱۹۵۹  
 ۱۹۶۰  
 ۱۹۶۱  
 ۱۹۶۲  
 ۱۹۶۳  
 ۱۹۶۴  
 ۱۹۶۵  
 ۱۹۶۶  
 ۱۹۶۷  
 ۱۹۶۸  
 ۱۹۶۹  
 ۱۹۷۰  
 ۱۹۷۱  
 ۱۹۷۲  
 ۱۹۷۳  
 ۱۹۷۴  
 ۱۹۷۵  
 ۱۹۷۶  
 ۱۹۷۷  
 ۱۹۷۸  
 ۱۹۷۹  
 ۱۹۸۰  
 ۱۹۸۱  
 ۱۹۸۲  
 ۱۹۸۳  
 ۱۹۸۴  
 ۱۹۸۵  
 ۱۹۸۶  
 ۱۹۸۷  
 ۱۹۸۸  
 ۱۹۸۹  
 ۱۹۹۰  
 ۱۹۹۱  
 ۱۹۹۲  
 ۱۹۹۳  
 ۱۹۹۴  
 ۱۹۹۵  
 ۱۹۹۶  
 ۱۹۹۷  
 ۱۹۹۸  
 ۱۹۹۹  
 ۲۰۰۰  
 ۲۰۰۱  
 ۲۰۰۲  
 ۲۰۰۳  
 ۲۰۰۴  
 ۲۰۰۵  
 ۲۰۰۶  
 ۲۰۰۷  
 ۲۰۰۸  
 ۲۰۰۹  
 ۲۰۱۰  
 ۲۰۱۱  
 ۲۰۱۲  
 ۲۰۱۳  
 ۲۰۱۴  
 ۲۰۱۵  
 ۲۰۱۶  
 ۲۰۱۷  
 ۲۰۱۸  
 ۲۰۱۹  
 ۲۰۲۰  
 ۲۰۲۱  
 ۲۰۲۲  
 ۲۰۲۳  
 ۲۰۲۴  
 ۲۰۲۵  
 ۲۰۲۶  
 ۲۰۲۷  
 ۲۰۲۸  
 ۲۰۲۹  
 ۲۰۳۰  
 ۲۰۳۱  
 ۲۰۳۲  
 ۲۰۳۳  
 ۲۰۳۴  
 ۲۰۳۵  
 ۲۰۳۶  
 ۲۰۳۷  
 ۲۰۳۸  
 ۲۰۳۹  
 ۲۰۴۰  
 ۲۰۴۱  
 ۲۰۴۲  
 ۲۰۴۳  
 ۲۰۴۴  
 ۲۰۴۵  
 ۲۰۴۶  
 ۲۰۴۷  
 ۲۰۴۸  
 ۲۰۴۹  
 ۲۰۵۰  
 ۲۰۵۱  
 ۲۰۵۲  
 ۲۰۵۳  
 ۲۰۵۴  
 ۲۰۵۵  
 ۲۰۵۶  
 ۲۰۵۷  
 ۲۰۵۸  
 ۲۰۵۹  
 ۲۰۶۰  
 ۲۰۶۱  
 ۲۰۶۲  
 ۲۰۶۳  
 ۲۰۶۴  
 ۲۰۶۵  
 ۲۰۶۶  
 ۲۰۶۷  
 ۲۰۶۸  
 ۲۰۶۹  
 ۲۰۷۰  
 ۲۰۷۱  
 ۲۰۷۲  
 ۲۰۷۳  
 ۲۰۷۴  
 ۲۰۷۵  
 ۲۰۷۶  
 ۲۰۷۷  
 ۲۰۷۸  
 ۲۰۷۹  
 ۲۰۸۰  
 ۲۰۸۱  
 ۲۰۸۲  
 ۲۰۸۳  
 ۲۰۸۴  
 ۲۰۸۵  
 ۲۰۸۶  
 ۲۰۸۷  
 ۲۰۸۸  
 ۲۰۸۹  
 ۲۰۹۰  
 ۲۰۹۱  
 ۲۰۹۲  
 ۲۰۹۳  
 ۲۰۹۴  
 ۲۰۹۵  
 ۲۰۹۶  
 ۲۰۹۷  
 ۲۰۹۸  
 ۲۰۹۹  
 ۲۱۰۰  
 ۲۱۰۱  
 ۲۱۰۲  
 ۲۱۰۳  
 ۲۱۰۴  
 ۲۱۰۵  
 ۲۱۰۶  
 ۲۱۰۷  
 ۲۱۰۸  
 ۲۱۰۹  
 ۲۱۱۰  
 ۲۱۱۱  
 ۲۱۱۲  
 ۲۱۱۳  
 ۲۱۱۴  
 ۲۱۱۵  
 ۲۱۱۶  
 ۲۱۱۷  
 ۲۱۱۸  
 ۲۱۱۹  
 ۲۱۲۰  
 ۲۱۲۱  
 ۲۱۲۲  
 ۲۱۲۳  
 ۲۱۲۴  
 ۲۱۲۵  
 ۲۱۲۶  
 ۲۱۲۷  
 ۲۱۲۸  
 ۲۱۲۹  
 ۲۱۳۰  
 ۲۱۳۱  
 ۲۱۳۲  
 ۲۱۳۳  
 ۲۱۳۴  
 ۲۱۳۵  
 ۲۱۳۶  
 ۲۱۳۷  
 ۲۱۳۸  
 ۲۱۳۹  
 ۲۱۴۰  
 ۲۱۴۱  
 ۲۱۴۲  
 ۲۱۴۳  
 ۲۱۴۴  
 ۲۱۴۵  
 ۲۱۴۶  
 ۲۱۴۷  
 ۲۱۴۸  
 ۲۱۴۹  
 ۲۱۵۰  
 ۲۱۵۱  
 ۲۱۵۲  
 ۲۱۵۳  
 ۲۱۵۴  
 ۲۱۵۵  
 ۲۱۵۶  
 ۲۱۵۷  
 ۲۱۵۸  
 ۲۱۵۹  
 ۲۱۶۰  
 ۲۱۶۱  
 ۲۱۶۲  
 ۲۱۶۳  
 ۲۱۶۴  
 ۲۱۶۵  
 ۲۱۶۶  
 ۲۱۶۷  
 ۲۱۶۸  
 ۲۱۶۹  
 ۲۱۷۰  
 ۲۱۷۱  
 ۲۱۷۲  
 ۲۱۷۳  
 ۲۱۷۴  
 ۲۱۷۵  
 ۲۱۷۶  
 ۲۱۷۷  
 ۲۱۷۸  
 ۲۱۷۹  
 ۲۱۸۰  
 ۲۱۸۱  
 ۲۱۸۲  
 ۲۱۸۳  
 ۲۱۸۴  
 ۲۱۸۵  
 ۲۱۸۶  
 ۲۱۸۷  
 ۲۱۸۸  
 ۲۱۸۹  
 ۲۱۹۰  
 ۲۱۹۱  
 ۲۱۹۲  
 ۲۱۹۳  
 ۲۱۹۴  
 ۲۱۹۵  
 ۲۱۹۶  
 ۲۱۹۷  
 ۲۱۹۸  
 ۲۱۹۹

[illegible]



[illegible]

[illegible]





وله قد رتبها آه من  
اللائق ذكرها في كتابها

اللائق ذكرها في كتابها  
واللائق ذكرها في كتابها

اللائق ذكرها في كتابها  
واللائق ذكرها في كتابها

اللائق ذكرها في كتابها  
واللائق ذكرها في كتابها

اللائق ذكرها في كتابها  
واللائق ذكرها في كتابها

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل السلام فانه مقدم على سائر  
الانسان من النظم اعظم من سائر النظم  
والا تراه في العظمت من اعظم من سائر  
الموجودات بحسب اعتبار النظم احكامها  
اقتداره جليل بعبارة اشهر كل ذلك في الناس  
اه في حق العاطفة منقوض فقولنا ان يكون من سائر  
تقدمه في الانبياء على سائر الناس في العاطفة  
الغاية في الانبياء انما هي تحقيق المنفعة في العاطفة

اللائق ذكرها في كتابها  
واللائق ذكرها في كتابها

حاشي  
متعلق بصفحة  
٢٨٦

عليه السلام اذ في وسط كتابه في قوله ما انت  
في قوله ما انت في وسط كتابه في قوله ما انت  
عليه السلام اذ في وسط كتابه في قوله ما انت  
عليه السلام اذ في وسط كتابه في قوله ما انت

اللائق ذكرها في كتابها  
واللائق ذكرها في كتابها

٢٨٥

اللائق ذكرها في كتابها  
واللائق ذكرها في كتابها

اللائق ذكرها في كتابها  
واللائق ذكرها في كتابها

هذا هو الحق الذي لا يفترونه  
 ولا يغيرونه ولا يبدلون  
 ولا يمسونه ولا يهينونه  
 ولا يذلون ولا يرفعون  
 ولا يغيرون ولا يبدلون  
 ولا يمسونه ولا يهينونه  
 ولا يذلون ولا يرفعون

حتى في قوله تعا حتى ياتي اليقين ليست بمعنى كي بل بمعنى الغاية  
 لان ما قبلها ممتد ما بعدها صالح للانتماء اليه وهي انما تكون بمعنى  
 كذا اذ لم تكن كذلك كما عرفت وهذا احتياج العلماء في فهم شبهة  
 الملاحظة الى القول بان اليقين بمعنى المتيقن به اعني المودة ولكن  
 التحقيق ان المودة مزمنة اليقين لغتها كما في القاموس وبالجملة  
 فمن اجاب عن شبهة ثم باز حتى هي هنا بمعنى كي فقد ابعد ولم يطعم  
 على شرط استعمالها فيه كما في قوله ان لم اترك عدا حتى تغد في  
 مع فبعد كحر حتى اذا اتاه فلم يغده لم يجث فان حتى هي هنا  
 للسببية والمجازات لان الاحسان وهو التغدتين من المزورة لا  
 يصلح منتهى للاتيان اي اتيان الزائر بل هو سبب لاي للاتيان  
 واعلم ان الامتداد وعدمه قد يعتبر في النفي كما في قوله تعا يا ايها  
 الذين امنوا لا تدخلوا بيوت غير بيوتكم حتى تستانسوا فانه جعل  
 غاية لعدم الدخول وقد يعتبر في نفس الفعل حتى يكون النفي مساطا  
 على الفعل المغيا بالغاية كما في هذه الامثلة فان اليقين هي هنا المحل  
 دون المنع والتعويل على القران في هذا في الفعلان من فاعلين

انما هو الحق الذي لا يفترونه  
 ولا يغيرونه ولا يبدلون  
 ولا يمسونه ولا يهينونه  
 ولا يذلون ولا يرفعون  
 ولا يغيرون ولا يبدلون  
 ولا يمسونه ولا يهينونه  
 ولا يذلون ولا يرفعون

هذا هو الحق الذي لا يفترونه  
 ولا يغيرونه ولا يبدلون  
 ولا يمسونه ولا يهينونه  
 ولا يذلون ولا يرفعون  
 ولا يغيرون ولا يبدلون  
 ولا يمسونه ولا يهينونه  
 ولا يذلون ولا يرفعون

هذا هو الحق الذي لا يفترونه  
 ولا يغيرونه ولا يبدلون  
 ولا يمسونه ولا يهينونه  
 ولا يذلون ولا يرفعون  
 ولا يغيرون ولا يبدلون  
 ولا يمسونه ولا يهينونه  
 ولا يذلون ولا يرفعون

هذا هو الحق الذي لا يفترونه  
 ولا يغيرونه ولا يبدلون  
 ولا يمسونه ولا يهينونه  
 ولا يذلون ولا يرفعون  
 ولا يغيرون ولا يبدلون  
 ولا يمسونه ولا يهينونه  
 ولا يذلون ولا يرفعون

فان كان الفعلان الواقعان قبل حته وبعدها صادرين من فاعل واحد كقولهم انم أنك حته تغد عندك تعلق البر بهما وحته حرف عطف لتعذر الغاية لتمام وتعذر السببية لان فعله الى الشخص لا يصلح جزاء لفعله اذا المجازاة هي المكافاة ولا معنى للمكافاة نفسة فحمل على العطف بحرف الفاء لان الغاية يحا نس التعقيب فلو اتى وتغد عقيب لاتي ان من غير تراخي حصل البر والا فلا حتى لو لم يات واتى وتغد متراخيا حث هذا ظاهر كلامه وكلام فخر الاسلام وذكر في نسخة الزيادات وشرحها ان الحكم كذلك ان نوى لفور والاتصال والا ففى للترتيب سواء كان على التراخي وبدون حتى لو اتى وتغد متراخيا حصل البر وانما يحث لولم يحصل منه التغد بعد لاتي ان متصلا ومتراخيا في جميع العبران اطلق الكلام في الوقت الذي ذكره ان وقته واليه اشار الله المحقق بقوله فحمل على العطف بمعنى الفاء ومعنى ثم بقي هناء شئ وهو ان محقق الجزئية الواجبة في حته التي للعطف مشكل هناء ومن ذلك اي من باب حرف المعاني حروف الجر

فان كان الفعلان الواقعان قبل حته وبعدها صادرين من فاعل واحد كقولهم انم أنك حته تغد عندك تعلق البر بهما وحته حرف عطف لتعذر الغاية لتمام وتعذر السببية لان فعله الى الشخص لا يصلح جزاء لفعله اذا المجازاة هي المكافاة ولا معنى للمكافاة نفسة فحمل على العطف بحرف الفاء لان الغاية يحا نس التعقيب فلو اتى وتغد عقيب لاتي ان من غير تراخي حصل البر والا فلا حتى لو لم يات واتى وتغد متراخيا حث هذا ظاهر كلامه وكلام فخر الاسلام وذكر في نسخة الزيادات وشرحها ان الحكم كذلك ان نوى لفور والاتصال والا ففى للترتيب سواء كان على التراخي وبدون حتى لو اتى وتغد متراخيا حصل البر وانما يحث لولم يحصل منه التغد بعد لاتي ان متصلا ومتراخيا في جميع العبران اطلق الكلام في الوقت الذي ذكره ان وقته واليه اشار الله المحقق بقوله فحمل على العطف بمعنى الفاء ومعنى ثم بقي هناء شئ وهو ان محقق الجزئية الواجبة في حته التي للعطف مشكل هناء ومن ذلك اي من باب حرف المعاني حروف الجر

فان كان الفعلان الواقعان قبل حته وبعدها صادرين من فاعل واحد كقولهم انم أنك حته تغد عندك تعلق البر بهما وحته حرف عطف لتعذر الغاية لتمام وتعذر السببية لان فعله الى الشخص لا يصلح جزاء لفعله اذا المجازاة هي المكافاة ولا معنى للمكافاة نفسة فحمل على العطف بحرف الفاء لان الغاية يحا نس التعقيب فلو اتى وتغد عقيب لاتي ان من غير تراخي حصل البر والا فلا حتى لو لم يات واتى وتغد متراخيا حث هذا ظاهر كلامه وكلام فخر الاسلام وذكر في نسخة الزيادات وشرحها ان الحكم كذلك ان نوى لفور والاتصال والا ففى للترتيب سواء كان على التراخي وبدون حتى لو اتى وتغد متراخيا حصل البر وانما يحث لولم يحصل منه التغد بعد لاتي ان متصلا ومتراخيا في جميع العبران اطلق الكلام في الوقت الذي ذكره ان وقته واليه اشار الله المحقق بقوله فحمل على العطف بمعنى الفاء ومعنى ثم بقي هناء شئ وهو ان محقق الجزئية الواجبة في حته التي للعطف مشكل هناء ومن ذلك اي من باب حرف المعاني حروف الجر

حاشية

حاشية





جواب سوال دیوان السباد من  
 قد ارجو ان تفضلوا بالاجابة على ما  
 لا يخرج من اجل النكاح والاحاد في  
 لعدم الياد والذكورة في مثلها  
 ما اوتى من غير ال كمال في  
 فان الشئ اذا لم  
 كان مستغنيا لا حاجة  
 جواب سوال بانها لا  
 الحاصل في حقها وبها لا  
 طرد من اليا لانه  
 احقيقه لها عند التقدير  
 صاخره  
 ال ديوان جل الطام من  
 اكرنا عايدون العوض  
 عن النكاح  
 في  
 في

ولذا قال ههنا تستعمل في الشرط وقال فيما بعد وتستعمل بمعنى الباء  
على كونها على الشرط بمنزلة الحقيقة <sup>فكان استعمالها في الشرط بمنزلة الحقيقة</sup>  
في المعاوضات المحضرة أي الخالية عن معنى الاستقاط كالبيع والإجارة  
<sup>في بعض النسخ الزالة بدل الخالية</sup>  
والنكاح يان قال بعثك على الف لان الاصاق الذي هو مدلول  
الباء يناسب للزوم الذي هو مدلول كلمة على اي لما تعذر العمل  
بحقيقتيما تحمل على ما يليق بالمعاوضات وهو الباء لان العوض في  
هذه التصرفات لازم والزم يناسب لاصاق ولا يحمل على الشرط  
لانها لا يحتمل التعليق بالخطر لما فيه من معنى القمار واعلم ان النكاح  
وان لم يكن من المعاوضات المحضرة لكن الحق بهما من حيث انه  
لا يحتمل التعليق بالشرط كالبيع والإجارة واجتزأ بقوله المحضرة  
عن المعاوضة التي ليست بمحضرة كالطلاق على ما افانها اذا قالت  
طلقتك ثلثا على الف تحمل على الشرط عند حجة لو طلقها واحدة لا  
يلزمها شيء وعندهما تحمل على معنى الباء ومن التبعض عند البعض  
من الفقهاء لكثرة الاستعمال فيرو هذا اي لكونها للتبعض قال

[illegible]

۶۹  
لان كثرة الدوران  
قال العلامة في الحقيقة  
بعض الفقهاء ان  
وضعا لبعض  
وغيره ليس  
الانفس على  
القاعدة  
موجود في  
العلم  
فخر

[illegible]

بوتورانی بقول الشافعی کذا قال  
الاول لان الفاعلية كما تقوم  
بالفاعل كذا قال المفعول  
تقوم بالفاعل

وجود فی القول الثاني و  
بالفعل الاول لان تعلق الامر  
بغير ضروري و التائب بغير  
تقدير بقدره فلا يقيد التوب



بالضرب مثلاً يقتضيه تحقق المصروب بثبوت صفة المضروبة له  
 فيكون ثابتاً ضرورة وأما المصروب فيثبت بقدر الضرورة فلا يتم  
 على أن المفعول فيما قبل هو العلق فتمامه إلى لانهاء الغاية  
 يدخل إلى في الغاية التي ينتهي بها صدر الكلام والمراد بالغاية المسماة  
 استعمال الجزء في الكل والمجاورة في المجاوزة لا ابتداء وانتهاء  
 يوجدان فيها لا في الغاية التي هي النهاية وفي الطرفية بين حذف  
 اثباته في ظروف الزمان عند الجحيفة وعندهما سواء فقوله  
 انصمت الدهر فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحث صوم  
 العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل  
 فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

جواب عن الاعتراض الاول  
 بل قد يقال ان المفعول في  
 مفعول شبيه الخاطب فيقول  
 من الموصولة فلا يكون  
 بالمتعدي بل يكون  
 بالمتعدي بل يكون  
 بالمتعدي بل يكون

اشارة الى السؤال  
 كونه من الموصولة  
 كونه من الموصولة  
 كونه من الموصولة

انما يشترط في المفعول  
 ان يكون متعلقاً بالمفعول  
 ان يكون متعلقاً بالمفعول  
 ان يكون متعلقاً بالمفعول

تكملة  
 لان المجاز اول من الخوف  
 انما هي الغاية  
 انما هي الغاية  
 انما هي الغاية

فقد خاضع لطلوعه  
 فيكون ثابتاً ضرورة  
 فيكون ثابتاً ضرورة  
 فيكون ثابتاً ضرورة







ط. الحقن كما يقصه طلاق الحقن بالحقن ثم القيد من ارادة مستغاث ط. جبر الزنا اخر

[illegible][illegible][illegible]

وخصص لكل  
 واحد من الاولاد المذكورين  
 اربعة من ثيابان فضيل من ياتي الكرمه واما تصنع  
 اصنع واما كل من يوجب عموم الافعال قال السيد شمس الدين  
 الآتي ذكره ما يلزمه من ان كل فضايل اداءه مستكرار  
 الفعل وتجب كل على الظروف والاعمال فيه الجواب  
 الجواب الاول في كل من يوجب الاعمال الذي هو محيط  
 الا انه لا خلاف في ذلك فوجب الاحاطة به من الاسماء  
 فان اضيفت الى

[illegible][illegible]

تو را از آید آه جواب بحال و همان اطلاق الم یو توصیف الاسم بالتعریف بقصته کون الحاکم الخ و تعریف مطلقا و الامریس کنک و علی علم الامراة

